

الإفتاحية

مرحلة أخيرة وحاسمة للسلطة الفلسطينية

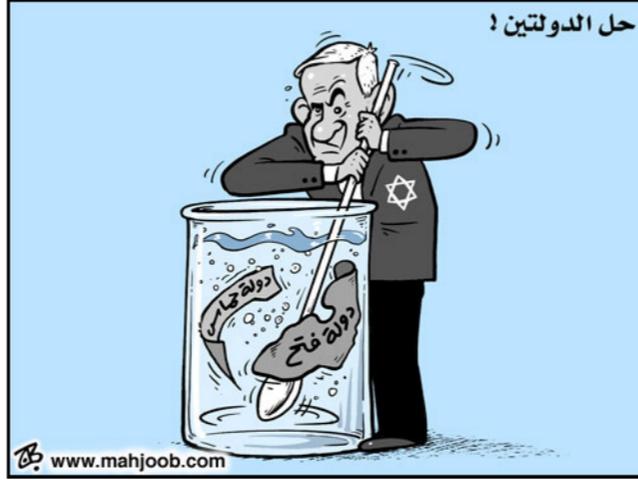
بعد سبعة عشر عاماً من المفاوضات، ومنذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١، لا توجد سبعة عشر عاماً أخرى من المفاوضات. هذه هي المرحلة الأخيرة والحاسمة بعد انتخاب الرئيس أوباما. وما لم يتم في هذه المرحلة حل للصراع جدي وعادل وقابل للاستدامة، سيمتد الصراع إلى المنطقة كلها وليس في فلسطين فحسب.

يبدو أن إدارة الرئيس أوباما تدرك هذا، لكن الإدراك شيء، ووجود الإرادة السياسية ومقوماتها شيء آخر. فبعد زيارة نتنياهو للولايات المتحدة، يمكن أن نتوقع مرحلة مناورات قد تمتد إلى عام أو أكثر. هذا ما سيفعله نتنياهو للبقاء في الحكم، خشية انقراض ائتلافه مع أحزاب اليمين المتطرف، ولكن مع إيماءات باتجاه الولايات المتحدة كسباً للوقت.

المناورات ستبدأ مع مسعى لإزالة بعض المستعمرات التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية «غير قانونية»، والتي يزيد عددها على المائة. المشهد هنا هو الرسالة: المستوطنون يقاومون. يقوم الجيش بسحب البعض من الأزرل. بعض الأفراد في الجيش يعصون الأوامر بسبب ما يمليه عليهم «ضميرهم». خطر انقسام الجيش. كل هذا المشهد «الدرامي» أمام عدسات الكاميرا ووسائل الإعلام. العالم يتفهم «الصعوبة» التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية.

جدية الإدارة الأمريكية ستبان بوضوح خلال الأشهر القادمة. الخطوة الأولى في أي مسعى جدي لحل النزاع تكمن في إيقاف الاستيطان في أرجاء المناطق المحتلة كافة، بما في ذلك في القدس، وإيقاف أيضاً ما يسمى بـ«النمو السكاني الطبيعي» الذي يستلزم استمرار البناء.

السؤال الأساسي إذن هو ما إذا كانت إدارة الرئيس أوباما تملك الإرادة السياسية والقوة الداخلية لمواجهة قوى الضغط الصهيونية، بما في ذلك الكونغرس، الذي أسماه رئيس مجلس النواب السابق «نيوتن جينجرش» بالأرض المحتلة من قبل إسرائيل. هذه هي لعبة شد الحبل القادمة، وهي أيضاً محك جدية الإدارة الأمريكية الجديدة. وفي حال فشلها، فإنها ستحكم على المنطقة، وليس على فلسطين فحسب، بصراع أفتك وأشد خلال عقود قادمة.



أوباما يبلور سياسة جديدة .. والموقف الفلسطيني الرسمي يختار الانتظار!

سيناريوهات ومبادرات الحل .. إعادة إنتاج القديم بأسماء جديدة

جرائم فساد كبرى بلا تشريعات تكفل إيقاع عقوبات رادعة بحق مرتكبيها

في هذا العدد

- | | |
|----|---|
| 6 | تحذيرات من إعادة إنتاج تجربة التفويض السابقة |
| 8 | خلافات «فتح» تخرج إلى العلن وتهدد مصير مؤتمرها |
| 13 | الانتخابات.. إسهام في حسم الخلاف الداخلي أم إعادة إنتاج الأزمة؟ |
| 14 | الأجهزة الأمنية بين إعادة الهيكلة وتشكيل القوة المشتركة |
| 16 | المجلس التشريعي يبحث عن بقية دور برلماني قبل الرشق الأخير |

فجوة كبيرة بين أفكار نتنياهو وما سيطلب به الرئيس عباس في واشنطن

أوباما يبلور سياسة أميركية جديدة.. والموقف الفلسطيني الرس

كتب منتصر حمدان:



(أ.ف.ب)

الحديث والخوض في ذلك قبل اتضح السياسة الأميركية الجديدة، إضافة إلى تاييده على أن زيارته للولايات المتحدة تمت بسبب محاضرة سياسية فقط.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الرئيس عباس سيكون في جعبته الكثير من المطالب و«التذمرات» حيال الإجراءات والممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، التي لا يتردد في وصفها بأنها «تقتل خيار رؤية الدولتين»، وسوف يسعى إلى استغلال الاهتمام الأميركي بإنجاز «حل الدولتين» للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية التي تنظر إليها الإدارة الأميركية بأنها المدخل الواقعي والعملية الذي يمهّد الطريق إلى تكريس سياسة أميركية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وتخفيف حدة النقمة العربية والإسلامية على الولايات المتحدة وسياساتها، إضافة إلى إنها ترى أن معالجة القضية الفلسطينية سوف تسحب جزءاً كبيراً من الذرائع التي تستخدمها ما تصفه بـ «قوى التطرف والتشدد» في مواجهة السياسات الأميركية، لاسيما بعيد تنامي تأثير الدور الإيراني الذي نجح بقدر ما في استثمار «الورقة الفلسطينية» لصالح تعزيز مكانته ودوره السياسي والعسكري في المنطقة. كما أن أوباما لن يدخر جهداً في محاولة طمأنة العالم الإسلامي والتأكيد على متانة العلاقة الأميركية معه.

ماذا في جعبة الرئيس؟

يتوقع أن تركز مطالب الرئيس عباس على: ضرورة الوقف الفوري لبناء المستوطنات في الضفة الغربية

خطط له قبيل الزيارة، إضافة إلى أنه نجح في تجنب الالتزام خلال زيارته لواشنطن، بفكرة «حل الدولتين»، ما يعني أنه سيمضي في فرض حلوله أحادية الجانب على الفلسطينيين؛ سواء بالمفاوضات أو بدونها.

القيادة الفلسطينية وسياسة الانتظار

وعقب صائب عريقات، مسؤول دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، على ذلك بالقول: إن موقف نتنياهو من القدس يعد نكسة لهدف الحل القائم على دولتين الذي تؤيده بشدة حكومة أوباما، موضحاً أن قول نتنياهو ذلك «يعني أن حالة الصراع ستبقى أبدية، وأن الفلسطينيين يواجهون رافضين حقيقيين للتفاوض».

القيادة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، تدرك طبيعة وحجم المتغيرات والضغوط التي تواجهها الإدارة الأميركية، وتسعى إلى استثمار كل ما من شأنه أن يؤثر على السياسة الأميركية الجديدة في المنطقة، لكنها بالقدر ذاته تسعى للتروي والانتظار حتى تتضح معالم الصورة، وأكثر ما عبر عن ذلك الحديث الهاتفي لـ «آفاق برلمانية» مع عريقات الذي كان يتواجد في الولايات المتحدة حينما سألناه عن أجندة اللقاء المرتقب مع الرئيس

أوباما، والتوقعات الفلسطينية إزاء السياسة الأميركية الجديدة، حيث قال: من السابق لأوانه الحديث عن هذا الأمر، ويمكن أن أجب عن هذه الأسئلة قبل عقد اللقاء بيومين»، في إشارة تعكس القرار الفلسطيني بعدم

مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك تهويد القدس المحتلة، المفترض أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة، كما أنه استفاد -ولا يزال- من حالة الانقسام والخلافات الفلسطينية الداخلية، وحالة الانقسام العربي وما ينتج عنها من ضعف لصالح خلق فرص مواتية لفرض إرادته على المجتمع الدولي والمنطقة. وعمد نتنياهو إلى جذب انتباه كبار المسؤولين الأميركيين بالحديث عن تشكيل لوبي عربي إسرائيلي أميركي لمواجهة الخطر الإيراني، ووضع هذا الأمر ضمن الأولويات، بدلاً من حل القضية الفلسطينية بإقامة الدولة المستقلة.

وتشير المعطيات التي أعقبت زيارة نتنياهو لواشنطن إلى أنه نجح إلى حد ما في وضع الرئيس أوباما الذي يتعرض لموجة من الانتقادات لسياساته الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بـ «الأمن الأميركي» وقضية إغلاق معنقل غوانتانامو، أمام مقايضة جديدة عنوانها القبول بإزالة بعض البؤر الاستيطانية، والوقف الشكلي للاستيطان، مقابل عدم ممارسة أي ضغط أميركي على إسرائيل فيما يخص موضوع القدس، باعتبارها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل، وكذلك بالنسبة لقضية الحدود.

وقال نتنياهو عقب عودته إلى إسرائيل، «ها أنا أقول الكلام نفسه الذي قلته خلال زيارتي الأخيرة لواشنطن، فالقدس كانت وستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل»، الأمر الذي يوحي بحصول الرجل من الأميركيين على ما

بينما تتواصل التحضيرات والاستعدادات الفلسطينية للقاء المرتقب الذي سيجتمع الرئيس محمود عباس مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، في واشنطن أواخر الشهر الجاري، أملاً بالحصول على ضمانات جديدة توفر أرضية يمكن إعادة إطلاق المفاوضات السياسية مع إسرائيل على أساسها، فإن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في ختام زيارته لواشنطن واجتماعه مع أوباما، تظهر أن ما يريده نتنياهو يختلف في المضمون والجوهر عما يسعى إليه الرئيس عباس، وتؤشر إلى اتساع الهوة بين ما يقترحه نتنياهو من حلول خارج إطار سياق عملية السلام والاتفاقيات الموقعة، وبين ما سيطلب به الرئيس عباس خلال اللقاء المرتقب.

فالرئيس يريد حلولاً «سريعة» تفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية استناداً إلى رؤية «حل الدولتين»، في حين توحى تصريحات نتنياهو الأخيرة إلى حد كبير بحصوله على دعم أميركي غير معلن لانتهاج سياسة «الحلول التدريجية» فيما يخص المفاوضات السياسية قبيل إقامة الدولة الفلسطينية، ربما مع سعي لإلزام إسرائيل بتجميد الاستيطان، أو جزء منه، وإزالة ما يسمونه «البؤر الاستيطانية غير الشرعية».

في المقابل، يسعى الرئيس أوباما وطاقم إدارته لاستنباط رؤية سياسية جديدة تحاول تقليص الفجوة وتحظى بموافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لتجنب فشل هذه المحادثات السياسية الأولى لإدارته، لاسيما أن الحديث يدور عن بلورة سياسة أميركية جديدة تحدد معالم التحرك الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، والتي يحاول أوباما من خلالها تكريس سياسة «الحوار أولاً»، والتأكيد على أن تحقيق النتائج يتم فقط من خلال المفاوضات.

وأكثر ما يدفع إدارة أوباما لانتهاج هذه السياسة، هو الإرث الكبير الذي ورثه عن الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، الذي أظهرت سياسته فشل اللجوء إلى خيارات القوة العسكرية، بل وورطت الولايات المتحدة وحلفاءها في مستنقعات جديدة من الكراهية والحقد على السياسة الأميركية الخارجية.

ويرى مراقبون ومحللون أن التقدم في التسوية السياسية يعطي أوباما وإدارته دفعة جديدة لفتح المسارات التي أغلقها الرئيس بوش مع إيران وسورية، وتخفيف حدة الاحتقان السياسي والعسكري في المنطقة، وبالقدر ذاته مواصلة الجهود لترتيب الأوضاع الأمنية في كل من العراق وأفغانستان، وبخاصة بعيد بروز مؤشرات حول عودة تنامي دور تنظيم القاعدة في العراق، ودور حركة طالبان في أفغانستان والدول القريبة منها، الأمر الذي يجعل أوباما مجبراً على انتهاج سياسة مغايرة لسياسة بوش الابن.

نتنياهو وتسوية «الحكم الذاتي»

لكن نتنياهو حرص حتى قبل زيارته إلى واشنطن على خفض سقف التوقعات الفلسطينية والعربية والدولية من خلال جملة من التصريحات التي أطلقها إلى جانب عدد من المسؤولين في حكومته، حول إمكانية استبدال «رؤية الدولتين» التي تحظى بدعم وقبول دولي وعربي وفلسطيني إلى مجرد حكم ذاتي للفلسطينيين، الأمر الذي قد يدفع العملية السياسية برمتها إلى مرحلة التشييع النهائي حتى قبل إعلان وفاتها رسمياً، ولم يكتف بذلك بل ذهب أحد المسؤولين الإسرائيليين إلى وصف تبني الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش فكرة «حل الدولتين» بأنه موقف «صبياني».

وأكثر ما عزز مواقف نتنياهو أنه توجه للقاء أوباما مسلحاً نفسه بتكتل يميني متطرف يشارك في حكومته، وامتلاكه القدرة على تحدي العالم بأكمله من خلال



ملصق سياحي ترويجي وزعته إسرائيل في بريطانيا وتظهر فيه الضفة والقطاع والجولان كجزء من إسرائيل. (أ.ب)

حول ما سيتم في هذا الإطار»، في إشارة واضحة إلى أن المجتمع الدولي ما زال ينتظر ما سيخرج به نتائجه من مواقف وبرامج سياسية.

في المقابل، فإن القيادة الفلسطينية لا تبدو أنها تسلحت بأوراق القوة والضغط المتاحة بما يخدم مطالبها، لاسيما أن الرئيس يتوجه إلى اللقاء المرتقب مع أوباما، وهو يكاد يكون مجرداً من أية أسلحة للضغط، فالانقسام الداخلي ما زال قائماً، والخلافات الفلسطينية الفلسطينية تتعمق، إضافة إلى ازدياد تأثير الانقسام العربي على الوضع الفلسطيني، مع الإعلان مؤخراً عن إلغاء الرئيس المصري محمد حسني مبارك زيارته إلى واشنطن. ولعل الورقة المتاحة في ربع الساعة الأخيرة قبل الوصول إلى البيت الأبيض، تتمثل في تمسك الرئيس بموقف يرفض استئناف المفاوضات السياسية مع حكومة نتانياه، باعتباره السلاح المتوفر حالياً، وبخاصة في ظل دعم المجتمع الدولي لتطبيق «رؤية الدولتين»، مع أن هذه الرؤية قد تكون في طريقها للتبدد في حال عدم توفر الإرادة الدولية في ممارسة ضغوط حقيقية وفاعلة على الحكومة الإسرائيلية، لإجبارها على الخضوع والتسليم بقبول هذه الرؤية.

وعلى الرغم من محاولة كل طرف إقناع الرئيس أوباما بمقترحاته، فإن التقديرات تشير إلى أن الرئيس سوف يستغل هذه اللقاءات للاستماع والاطلاع على الأفكار والمواقف الإسرائيلية والفلسطينية بخصوص التوجهات السياسية المقبلة، قبل أن يعلن عن سياسته الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، التي مازال يحرص على التكتّم بشأنها، فيما تشير بعض التقديرات إلى أنها قد تعكس في نهاية المطاف تسوية بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي، على حساب الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة.

العالم، بما فيه أطراف اللجنة الرباعية، على الدخول في حالة ترقب وانتظار لبرنامج السياسي، الأمر الذي يظهر مدى الثقل والوزن السياسي التي تمثله إسرائيل وقدرتها على النفاذ لصنع القرار على المستوى الدولي.

ويرى مراقبون ومحللون سياسيون أن تعطيل المسار السياسي وتجميد كل ما يتعلق بـ «عملية السلام» في منطقة الشرق الأوسط حتى يعلن نتانياه عن برنامجه السياسي، حتى بعد اجتماعه مع الرئيس أوباما، يظهر بوضوح نجاح إسرائيل، دولة الاحتلال، في تحويل المجتمع الدولي وأطرافه إلى رهينة للسياسة الإسرائيلية، ويعزز ذلك حقيقة أن الأطراف كافة باتت كمن يضع يده على خده في انتظار ما سيقوله رئيس وزراء دولة الاحتلال، التي تظهر أمام شعوب العالم كأنها صاحبة اليد العليا في كل ما يتعلق بمصير السلام في المنطقة؟

مبعوث اللجنة الرباعية لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، توني بلير، لم يخف أمام الصحفيين الفلسطينيين الذين التقاهم أواخر الشهر الماضي على طاولة مستديرة في أحد مطاعم رام الله، حالة الترقب والانتظار الدولي لما ستفضي إليه الجهود لببورة رؤية جديدة بشأن عملية السلام، وآليات تفعيل المفاوضات السياسية، وربط ذلك بما ستحققه التحركات الدبلوماسية خلال الأسابيع القليلة المقبلة إثر اللقاءات التي سوف يعدها الرئيس أوباما، مع بعض القادة العرب والرئيس عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي أوصل كلمته التي قد تكون مسموعة أكثر من غيره لدى الإدارة الأميركية الجديدة.

ولم يخجل بلير، كمبعوث للجنة الرباعية، من الحديث عن عدم قدرته على التنبؤ بالإطار العام للسياسة المقبلة في المنطقة، واكتفى بالقول «نحن على وشك الحصول على الإطار الجديد، ولا يسعني في الوقت الحالي إلا التكهّن

هي يرفض مغادرة «محطة الانتظار»

إلى وجود ما وصفه «متغيرات إقليمية ودولية»، مؤكداً وجوب إجابة التعامل معها والاستفادة منها، لكنه بالقدر ذاته أصر على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها، الأمر الذي قد يكون مطروحاً خلال زيارته لواشنطن واجتماعه مع أوباما.

وقال: هنالك عالم يتغير، يجب ألا نضع رأسنا في الرمل ونقول لا يوجد شيء، وأضاف بلغة حازمة: لا، هنالك شيء إما نتعامل معه وإما ننساه من الخطاب، ونحن نعلم أن وضعنا ضعيف لكننا أقوياء بالحق، فقط عندنا هذا السلاح، وهو الحق، وعلينا أن نتمسك به، مؤكداً أن البديل لفشل جهود التسوية السياسية «سيكون مواصلة النضال فوق الأرض ضد الاستيطان والجدار والحواجز والخروج في تظاهرات وغيرها»، وتابع قائلاً: لكن يجب أن نعرف ماذا نريد، وما هو المطلوب منا، ويجب ألا نضع رأسنا في الرمل ونقول لا يوجد شيء.

تصريحات مسكونة بالرهانات والمخاوف

وتظهر تصريحات كبار المسؤولين الفلسطينيين، أنهم يعولون على ما يعتبرونه عزمًا من الإدارة الأميركية على إحداث «تغيير جوهري» في سياستها حيال عملية السلام والمنطقة، كما أنهم يخوفون من مخاطر نجاح رئيس الوزراء الإسرائيلي في فرض رؤيته والتأثير في السياسة الأميركية الجديدة من خلال طرح مشاريع سياسية استباقية مثل الحلول التدريجية، والتركيز على الحل الاقتصادي كبديل للحل السياسي للقضية الفلسطينية، وإقامة حكم ذاتي مرحلي كمر قد لا يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، الأمر الذي دفع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه، إلى وصف الطرح الاستباقي لتنتياهو حول فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين في هذه المرحلة، بأنه «بضاعة فاسدة ولا يمكن المتاجرة بها»، مع تأكيد على عدم وضوح الرؤية التي يمكن أن يطرحها الرئيس الأميركي للسلام.

من جانبه، يرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، تيسير خالد، وجوب تعامل المجتمع الدولي بحذر مع المشاريع السياسية، التي يحاول نتانياه تسويقها، مثل إقامة سلطة ذاتية للفلسطينيين تحت الاحتلال، والاهتمام بتحسين مستوى معيشتهم، والتوصل معهم إلى سلام اقتصادي بحجة إعداد البنية اللازمة للحل النهائي وبشكل تدريجي.

واعتبر خالد أن هذه المقترحات ترمي إلى استثمار الوقت والتهرب من استحقاقات التسوية السياسية الشاملة والمتوازنة، مؤكداً أن هذه المشاريع تنسف مبدأ «حل الدولتين» من الأساس، وتغلق الطريق أمام المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، كالقدس، والحدود، والمستوطنات، والمياه، واللاجئين.

وطالب الإدارة الأميركية واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي ب«إبداء أكبر قدر من الوضوح والحزم في التعامل مع الحكومة الإسرائيلية، ورفض مشاريع سلامها الوهمية، والضغط على هذه الحكومة ودفعها لاحترام التزاماتها والاستعداد للدخول في مفاوضات جادة ومسؤولة للتوصل إلى تسوية سياسية» على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتوفير الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة ودولها، وفي المقدمة منها دولة فلسطين، وعاصمتها القدس العربية، وتضامن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، التي هُجروا منها.

تحويل المجتمع الدولي إلى رهينة للسياسة الإسرائيلية

وعلى الرغم من المخاوف والتحذيرات الفلسطينية إزاء ما يحاول نتانياه تمريره، فإن الأخير نجح في إجبار

باعتبار أن ما تقوم به إسرائيل مناقض تماماً لبند المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس، وقد يعرض أمام أوباما خرائط تفصيلية حول النشاطات الاستيطانية والبؤر التي أقامتها إسرائيل منذ مؤتمر أنابوليس، إضافة إلى عرض مخاطر مشروع (E1) الاستيطاني في القدس المحتلة، الذي يهدد «حل الدولتين»، ويقوض أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة»، ومرتبطة جغرافياً بالضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن عرض ما تمارسه إسرائيل في القدس المحتلة من عمليات هدم منازل، وتهويد، وما يمكن أن ينتج عن هذه الأعمال من ردود فعل قد لا يمكن السيطرة عليها.

وبشأن الحصار والإغلاق، فإن الرئيس عباس سوف يشكو للرئيس أوباما من طبيعة العراقيل والانتهاكات والاقتحامات التي يمارسها جيش الاحتلال حتى لمدينة رام الله والبيرة التي يقطنها الرئيس، إضافة إلى ما ينتج عن ذلك من تضيق لحرية حركة المواطنين والمركبات التجارية، وأثر ذلك على إمكانية تحقيق نمو اقتصادي يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وسوف يطالب باتخاذ إجراءات أميركية واضحة للضغط على إسرائيل لوقف مثل هذه الممارسات التي تعرقل خطط السلطة الفلسطينية ومصداقيتها. كما سيعرض الإنجازات التي حققتها السلطة على الرغم من كل الصعوبات في فرض الأمن، وتطبيق القانون على المستوى الداخلي، وإنهاء حالة الفوضى الأمنية، وإعادة ترتيب وضبط أوضاع مؤسسات السلطة الفلسطينية، وسيطلب مواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة لتلافي نشوب أية أزمات مالية تهدد قدرة السلطة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وبخاصة لموظفي القطاع العام، إضافة إلى أهمية دعم مبادرة السلام العربية التي أصبحت تحظى بإجماع عربي وإسلامي ودولي.

وتؤكد تصريحات الرئيس في جلسة افتتاح المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، يوم ٢١ أيار الجاري في رام الله، أن الفلسطينيين مقبلون على مرحلة جديدة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، وسط استمرار إسرائيل في تصعيد إجراءاتها من أجل تغيير معالم المدينة المقدسة، والتوسع في الاستيطان، والاستمرار في هدم البيوت، والاعتقالات اليومية، والقيود على حركة التنقل.

وحرص الرئيس عباس على تنبيه الفلسطينيين



(أ.ب.ب)

نتانياه وكلينتون

فيما تواصل إسرائيل تغيير الوقائع على الأرض

سيناريوهات ومبادرات الحل المتتالية .. إعادة إنتاج القدي

كتب غازي بني عودة:

وبعد المبادرة العربية التي تعتبر جزءاً من كوميديا المشهد (وبخاصة عند النظر للتلويح العربي بسحبها على الرغم من أن الإسرائيليين لم يلتفتوا لها) ظهرت قبل أيام مبادرة إسلامية «محدثة» مماثلة في جوهرها وأكثر بؤساً وهبوطاً من نسختها العربية، فبدل ٢٢ دولة عربية مستعدة للاعتراف والتطبيع مع إسرائيل مقابل نيل رضاها، وتطبيق ما اتفق عليه في «أوسلو» كما تطرح المبادرة العربية، فإن المبادرة الإسلامية (أي النسخة المعدلة من المبادرة العربية) تتضمن حلاً يضم ٥٧ دولة إسلامية ستعترف بدولة إسرائيل وتطبع علاقاتها معها، كما نقلت صحيفة «تايمز أوف لندن» عن الملك الأردني عبد الله الثاني يوم ١١/٥/٢٠٠٩.

وتشير الصحيفة إلى أن الملك الأردني وضع هذه الخطة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما في نيسان الماضي، ونقلت عنه القول: «نعرض أن يلتقي ثلث العالم معهم (يقصد الإسرائيليين) بأذرع مفتوحة»، و«المستقبل ليس نهر الأردن أو مرتفعات الجولان أو سيناء، المستقبل هو المغرب على المحيط الأطلسي واندونيسيا على المحيط الهادئ، هذه هي الجائزة».

ووفقاً للصحيفة، وكحافز لإسرائيل من أجل تجميد بناء المستوطنات في الضفة، فإن الدول العربية قد تعرض عليها حوافز مثل السماح لطائرات شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية بالعبور في المجال الجوي العربي، ومنح تأشيرات دخول للإسرائيليين.

المبادرة العربية قدمت لإسرائيل مغريات (التطبيع والاعتراف) قسط منها متحقق عملياً، وإن كان ذلك من الدواية الخلفية! فهل ستغريها إعادة تقديم العرض ذاته «معدلاً» بالانطلاق من «سفر التطبيع» لا «سفر الانسحاب»، وباسم ٥٧ دولة إسلامية؟!

وبعيداً عن النوايا، فإن مجمل السيناريوهات البديلة سالفة الذكر، وغيرها من الأفكار التي بدأت تطرح، تنطلق من نقطة توجي بأن أسباب فشل مسار «أوسلو» مرتبط بأطر الحل وليس بإسرائيل الراضة مبدئياً، وبكل جوارحها، فكرة وجود كيان فلسطيني مستقل يتمتع بالسيادة في حدودها الدنيا المقبولة وفق القانون الدولي.

وشكلت تفاهات «أنابوليس»، ما يشبه الرصاصة الأخيرة في جعبة المتسكين بالمفاوضات وفق صيغها الراضة كخيار للحل، ما مثل عنصراً إضافياً لإطلاق مزيد من الأفكار والمبادرات، فضلاً عما استدعاه من ردود فعل وتصريحات تقول بفشل خيار «أوسلو».

ولم يتجاوز التلويح الفلسطيني الرسمي، وذاك الذي عبر عنه عدد من قادة حركة «فتح»، بشأن إمكانية التراجع عن مسار «أوسلو» والذهاب إلى خيارات

وتتضمن الخطة كذلك، مصالحة بين الحكومتين الفلسطينيتين، وإجراء انتخابات خلال ثلاث إلى خمس سنوات، وإتاحة الحركة بشكل كامل على الحدود والمعابر، مع حظر دخول الأسلحة (الحديث عن قطاع غزة بالطبع).

وتركز الخطة على الترتيبات الأساسية قصيرة الأمد، ومن ثم التطلع للتوصل إلى هدنة متوسطة الأمد بدل الالتزام بمقاربة تركز على حل الدولتين في المدى القريب! وتلين موقف «حماس» أو تطويعها بدل كسرها كما جاء فيها.

ومن الملاحظ أن «الخطة البديلة» مصممة بصورة رئيسية كأن الصراع القائم محصور بين حركة «حماس» وإسرائيل؛ بين قطاع غزة وإسرائيل، حيث تفرد الجزء الأساس لهذا الجانب وسبل تذليله.

«الخطة البديلة» كما يستدل من فحواها، ليست غير فكرة إضافية ومستنسخة لمسيرة الصمت التي انتهى بها صخب «أوسلو» الكلامي، ومحاولة لفتح الطريق مجدداً أمام عقد آخر من عبت المفاوضات والانتظار.

وثيقة أكسفورد

مقابل الخطة البديلة، كانت «مجموعة أكسفورد للأبحاث» ومقرها لندن، رعت مجموعة من اللقاءات وورش العمل التي تكللت بوثيقة أعدها فريق من الخبراء والسياسيين والأكاديميين حول مستقبل عملية السلام مع إسرائيل، وحظوظ إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، جاءت تحت عنوان «الخيارات الإستراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي».

وتمثل «وثيقة أكسفورد» محاولة فلسطينية للهروب إلى الأمام، أملاً في أن يشكل ذلك نوعاً من الضغط على إسرائيل ودفعها نحو منح الفلسطينيين حقهم بحدود ما قبلوه في مسار «أوسلو».

«وثيقة أكسفورد»، وعلى النقيض من «الخطة البديلة»، تقوم على أساس إعادة النظر في المسار الإستراتيجي للمفاوضات، وتخلي الفلسطينيين عن سيناريو الحل القائم على أساس حل الدولتين إن سدت آفاقه، والتحرك نحو سيناريو حل الدولة الواحدة (الديمقراطية أو ثنائية القومية للإسرائيليين والفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية)، ووقف المفاوضات بصيغتها الراضة، وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، بحيث لا تخدم المصالح الإسرائيلية المستقبلية المتمثلة بإضفاء الشرعية على الاحتلال واستمراره، وتبني إستراتيجية بديلة جوهرها مواجهة البدائل التي تسعى إليها إسرائيل أو تحاول فرضها للتوصل إلى اتفاق سلام.

وتدعو الوثيقة إلى اعتماد ما تصفه المقاومة المثمرة «الذكية» التي تخدم عدالة القضية الفلسطينية، وتقديمها على المفاوضات كوسيلة أساسية للفلسطينيين. ويرى القائمون على الوثيقة أن هذا سيشكل تحدياً لوجود دولة إسرائيل في شكلها الحالي، ويراهنون على أنه ونتيجة لإعادة تشكيل التوجه الفلسطيني ضمن هذا الإطار، فإن الأمر سيكون أسوأ بكثير على إسرائيل من المفاوضات الراضة إلى حل دولتين حقيقي، استناداً إلى ما عرض فلسطينياً العام ١٩٨٨.

نظرياً، قد يكون من الممكن سد الطريق أمام صيغ وأشكال «الحل» التي تسعى إسرائيل لفرضها على الشعب الفلسطيني، ما يمكن بالتالي من «إعادة الأمور إلى نصابها»، لكن الشرط الأساسي لإقلاع مثل هذا التوجه، يتطلب وجود قوة فاعلة إن لم نقل إجماعاً وطنياً على تبنيه، وهذا ما لا تلوح أية فرص له على المدى المنظور، ناهيك عن السؤال (الذي يفترض كما يبدو) عدم تدخل إسرائيل في مسألة من قبيل إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية والتزاماتها التي ستقف عاجزة عن تلبيتها، ولنا أن نتذكر على سبيل المثال مسألة أبسط بكثير من ذلك: رد إسرائيل على الرسالة التي وجهها رئيس حكومة تسيير الأعمال سلام فياض للاتحاد الأوروبي بشأن تطوير علاقته مع إسرائيل المتنامية بالاستيطان، وتجميدها (إسرائيل) مستحقات السلطة من الضرائب وما ترتب عليه ذلك من عجز في دفع الرواتب في حينها! فضلاً عن الضغوط الدولية والعربية التي ستتخذ مساراً أحادياً في معظمها، ضد الفلسطينيين!

مبادراتان .. عربية، وأخرى إسلامية

ولا يكاد يتوقف سيل طرح الأفكار والخطط والمبادرات للخروج من المازق الذي بلغته مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لكنها جميعاً تدور في الفلك ذاته.

وتغيب «كلمة السر» عن مختلف المبادرات التي تغفل أن الغشل والتعننت الإسرائيلي ناجم عن غياب أوراق القوة من أيدي الفلسطينيين وعدم توفر ضغط عربي أو دولي لحملها على الذهاب إلى الحل، بل إن الأمر أكثر سوءاً، حيث يغيب عن الساحتين الفلسطينية والعربية أي توجه لامتلاك أوراق القوة أو استخدام ما يتاح منها.

وعلى الرغم من أن «الشطارة التفاوضية» والمرونة الدبلوماسية قد تقود إلى بعض النتائج الأنية، فإنها لا تقيم دولا ولا يمكن أن ترقى إلى درجة فرض الحلول مهما كانت عادلة. وهذا ما يفسر حديث إسرائيل بمنطق أنها هي التي تعطي الفلسطينيين والعرب وهي التي تتنازل!

المشي في مسار دائري تقدم خادع، حين يصبح المرء على الطرف المقابل للدائرة قد يظن أنه يقترب من هدفه لكنه سرعان ما سيعود للنقطة التي انطلق منها، هذا ما نشهده منذ ١٥ عاماً من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وما تحمله بعض الأفكار التي تحاول تصحيح المسار عبر مبادرات مختلفة.

إن سألت شخصاً كيف أصبحنا؟ قد يسرد لك قائمة من «المنجزات» والتفاصيل، كيف كانت وكيف أصبحت بعد قيام السلطة، لكن إن سألتها عما يمثل كل هذا في ميزان الاستقلال الوطني، سيقدم لك قائمة مغايرة بصنوف تراجع حالنا عما كان عليه قبل العام ١٩٩٤.

هكذا، وبعد ثلاثة أضعاف الزمن المفترض لقيام دولة فلسطينية عبر مسار الحل الذي تبلور في أوسلو، بدأ العديد من الأوساط بطرح السؤال المتعلق بمآل هذه العملية، وبالتالي البحث عن مخرج بديلة أو إضافية، بعد أن أصبح إخفاء الفشل الذريع أمراً شبه مستحيل لمواصلة ذات الطريق والطريقة.

انطلاقاً مما سلف، باتت الأوساط كافة (وبخاصة الفلسطينية) تفكر بصوت عالٍ بأن ما يجري لا يعدو كونه تفاوضاً من أجل التفاوض، والاستمرار فيه يوفر الغطاء لإسرائيل لمواصلة سياستها، والطرف الفلسطيني هو الخاسر الوحيد، والمكاسب الخالصة حكر على الإسرائيليين، فيما حلم الدولة الفلسطينية أخذ في الابتعاد أكثر بعد وعد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بقيامها في «أنابوليس» مع نهاية العام الماضي.

وعليه، فقد بدأ البعض محاولات لتفصيل سيناريوهات ثلاث المقاس والإستراتيجية الإسرائيلية حيناً، أو للرد على هذه الإستراتيجية حيناً آخر، أو إعادة إنتاج «أوسلو» بحلة جديدة دون أن يغيب فريق يرى أن إسرائيل تبنت (على الأقل بعد فشل كامب ديفيد ٢) إستراتيجية تقوم على إدارة الصراع وليس حله، ما يقوض فرص السيناريوهات المطروحة كافة، ويجعلها غير ذات جدوى في بلوغ الحل في المدى المنظور.

بعض الأفكار المطروحة ليس سوى محاولة لتجديد شكل التفاوض وحقنه بقدرة إضافية للاستمرار، حتى لو كان مجرد مراوحة في المكان (الخطة البديلة)، بينما تقوم أخرى على إعادة طرح الأمور ضمن سقف أدنى بكثير مما كان عليه الحال في مدريد وأوسلو (حل تلتياها الاقتصادي)، بجانب حديث علني عن تصفية صريحة لحقوق الشعب الفلسطيني (الحل الأردني)، في حين تسعى أفكار أخرى لإعادة صياغة وبلورة إستراتيجيات جديدة قد يفضي بعضها إلى حلول أفضل من المضي في المسار الراضة (وثيقة أكسفورد)، لكنها وعلى الرغم مما تبشر به (نظرياً على الأقل) من قدرة على إحراج إسرائيل فإنها لا تخلو من نقاط ضعف.

«الخطة البديلة»

«الخطة البديلة» عبارة عن دراسة أعدها «ناثان براون» حول الصرع الفلسطيني الإسرائيلي، وقدمها خلال لقاء نظمته مؤسسة «كارنيغي» في الولايات المتحدة الأميركية في آذار الماضي، انطلاقاً من فكرة عدم إمكانية التوصل إلى حل فوري وشامل للصراع، وبالتالي تطرح ثلاث خطوات لتوفير مثل هذه الفرصة بعد فترة قد تمتد إلى ١٠ سنوات، وهي: «التفاوض بحذاقه لوقف إطلاق النار» أولاً، و«العمل من أجل تحقيق هدنة متوسطة الأمد» ثانياً، ومن ثم «معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع خلال فترة الاستراحة هذه».

وتتعامل الخطة مع القضية الفلسطينية وكأنها مشكلة حدودية أو خلافات بين طرفين وليس بين شعب تحت الاحتلال ودولة غاصبة تواصل حرمانه من أبسط حقوقه الوطنية، وترى أن هناك «مشاكل أعمق من الخلاف الجغرافي من أجل التوصل إلى هدنة» حين تنطرق لمطالب حركة «حماس» المتعلقة بهدنة تشمل المناطق التي احتلت العام ٦٧.

وتتمحور الخطة في أحد أهدافها الرئيسية على تجريد «حماس» من سلاحها، وإسقاط فكرة مقاومتها الاحتلال كإجابة غير معلنة، لتمكين الحل من التحقق، متجاهلة فشلاً صارخاً أظهرته تجربة منظمة التحرير في هذا المجال، وابتزاز إسرائيل للمنظمة والسلطة الفلسطينية التي سلكت هذه الطريق.

ويرى معد الخطة أن المجتمع الدولي يستطيع أن يعمل على مهمتين لجعل الهدنة تبدو كأنها خط إستراتيجي: المستوطنات الإسرائيلية وسلاح «حماس»، علماً أن وقف إطلاق النار الجديد الذي سيمهد للهدنة سيستمر من ستة إلى اثنتين ولا يتضمن وفقاً للاستيطان (لا قيود رسمية على ذلك) ويقترح أن تنفذ خلالها عملية تبادل محدودة للأسرى (لاحظ تبادل وليس إفراجات)، وفي مرحلة الهدنة التي يقترح أن تكون ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات سيتم فيها «إطلاق سراح من تبقى من الأسرى الفلسطينيين في حال اتفق المراقبون الدوليون على أنه تم الوفاء بالتعهدات الفلسطينية». أما في موضوع الاستيطان، فسيكون هناك في هذه المرحلة «تجميد كامل ومراقبة دولية» .. (تجميد دون أية إزالة لشيء من القائم). وهنا لا داعي للتذكير بالتجربة الفلسطينية في موضوع الاستيطان أو غيره من المسائل التي كان ينتظر أن تنفذها إسرائيل خلال خمس سنوات من مسيرة «أوسلو».



الاستيطان.. الثابت الأهم في السياسة الإسرائيلية.

به يندرج في هذا الإطار، والمشاريع السياسية التي تضعها ليست سوى زراعة أو هام، وتعرف تماماً أنه ليس لها فرص للتحقق».

ويضيف: لا أرى أن هناك سيناريو للحل، فنحن في حالة إدارة صراع، وليس في مجال الحل، والأمر الحاسم أن المجتمع الإسرائيلي غير ناضج لأية تسوية يقبل فيها ما يطرحه أكثر الفلسطينيين تنازلاً.

ومضى يقول: لا نلمس حتى بدايات تغيير في المجتمع الإسرائيلي، والانتخابات الأخيرة أثبتت ابتعاداً عن أية تسوية، وبتنبيهوا ليس مستعداً لمنحهم أوهاماً كما فعل أولمرت، والنقاشات الجارية الآن تدور على أوهاماً ... فالنقاش الوحيد يدور حول المفاوضات، العملية (يقصد عملية التفاوض) أصبحت هدفاً وقد أصبح هناك عند بعض الفلسطينيين إيمان على المفاوضات، وهم بحاجة إلى فطام!

وبرأيه، فإن فكرة حل الدولة الواحدة التي يجري الحديث عنها تعرض كمنورة على الرغم من منطقيتها ومعقوليتها، ويقول: اعتقد أن هذه مناورة ولا يمكن الحديث عن الدولة الواحدة كمنورة، فهذا الطرح هو حل معقول فيه منطق، ولكنه غير واقعي، فلا أحد يريد من الفلسطينيين والإسرائيليين ... لا «فتح» ولا «حماس» تريده، إنه حل بلا وكيل فلسطيني، وبلا وكيل إسرائيلي، وحين يكون بلا وكيل فلا يمكن تحقيقه.

جديد المبادرات قديم ..

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت باسم الزبيدي، أن ما يطرح من مبادرات متتالية للحل ليس إلا «إعادة إنتاج للقديم»، تحركها مقتضيات اللحظة السياسية المرتبطة بظهور إدارة أميركية جديدة تطمح باجندة مختلفة عن سابقتها.

ويقول: ما يطرح ليس غير امتداد لمبادرات توالى ظهورها منذ بداية الصراع، لكنها سرعان ما كانت تتبدد لأنها تتناسب مع أجندات قادمة أو ذاهبة وليس انطلاقاً من حل الصراع.

ويوضح الزبيدي أن «المحدد الحقيقي كي يكون لأي طرح قيمة مرتبط بمن يمتلك معايير السيطرة، والعرب مسيطر عليهم، وإسرائيل كانت قادرة على صد أية صيغة لا تريدها».

ويرى أن السؤال مرتبط بدرجة جاهزية إسرائيل للتعاطي مع أية جوانب إيجابية لما يطرح من صيغ، موضحاً أن قراءة ما يجري تشير إلى أن إسرائيل، وعلى النقيض من ذلك، «بصدد تعميق مخالبتها أكثر فيما تمتلك من أوراق بشأن الملف الفلسطيني»، كما يجري مثلاً في محاولة ربطه بالملف النووي الإيراني. ويشير إلى أن فوز حكومة اليمين، وتعمق التطرف في إسرائيل، يبقين مثل هذه المبادرات مطروحة من أصحابها بعيداً عن الجاهزية على صعيد المجتمع والنخب الإسرائيلية للتعاطي معها بالحد الأدنى المطلوب فلسطينياً (دولة على ما احتل العام ٦٧).

ويستبعد الزبيدي إمكانية تعرض إسرائيل لضغوط حاسمة من جانب إدارة الرئيس أوباما لدفعها نحو الحل، منوهاً إلى أن هناك فارقاً ما بين رغبة أوباما بالتغيير لتحسين صورة الولايات المتحدة غير المرضية في الخارج، وبين المقررة، حيث سيجد نفسه محاصراً بخيارات تتقاطع مع أفضليات إسرائيلية، وبالتالي لا بوادٍ لأن تقدم إسرائيل أي تنازلات.

والتوجه لإعلان جديد بشأن قيام الدولة الفلسطينية، وإحالة التزامات السلطة الفلسطينية لها على أن يتم تحديد حدودها (الدولة).

ويسعى حزب الشعب لبلورة خيارات بديلة من شأنها الحيولة دون تمكن إسرائيل من تقويض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ونيل حقوقهم بأبسط حدودها الوطنية، من خلال إستراتيجية جديدة يعمل الحزب كي يتم تبنيها على المستوى الوطني الفلسطيني كبديل للمفاوضات في صيغتها الراهنة، كما قال الصالحي.

ويقول: يجب أن يكون هناك حراك فلسطيني يمنع العودة إلى دوامة المفاوضات كما كانت في السابق، موضحاً أن الأساسي في الإستراتيجية التي يعمل حزب الشعب على تبنيها فلسطينياً ينطلق من ثلاثة عناصر تؤثر سلباً في أية معالجة للقضية، وهي: أولاً الانقسام الداخلي، وثانياً الضعف في استقلالية القرار الفلسطيني، وما يتيح من جعله هذا القرار جزءاً من الاستقطابات، وثالثاً تنامي النزعة العدوانية التوسعية الإسرائيلية.

«حماس» .. تمسك بالمقاومة والهدنة معاً

ويكاد الفلسطينيون يجمعون في رؤيتهم حول حقيقة الموقف الإسرائيلي على الرغم من اختلاف أدواتهم في مواجهته، حيث يقول الناطق باسم حركة «حماس» فوزي برهوم: من الواضح أن حكومة الاحتلال لا تؤمن بأي حل، وما تريده هو إقامة بانتوستانات وشعب بلا حقوق ولا سيادة، وهذا ما يفسره خلق الحقائق على الأرض وتسويقها عبر خطط وبرامج سياسية، كالجدار، والاستيطان، والاعتراف بيهودية الدولة.

ويرى أن الحكومة الإسرائيلية ورئيسها نتنياهو «لا يؤمنان بأي حقوق للشعب الفلسطيني، ويريدون أن السلام يأتي بالحرب، وعليه وفي ظل مثل هذا التفكير والذهنية المتطرفة، وفي ظل فقدان أوراق الضغط الدولي، وأن أميركا لن تفتح جبهة مع إسرائيل، فإن حركة «حماس» تقول بوضوح إن المقاومة هي الخيار الإستراتيجي لاسترداد الحقوق».

ولفت إلى مشروع الهدنة الطويلة الذي طرحته «حماس»، وقال: لقد طرحنا مشروعاً قوامه إننا نريد دولة في حدود العام ٦٧ بلا استيطان مع حق العودة للاجئين، وحل قضية الأسرى مقابل هدنة طويلة الأمد تمتد إلى عشر سنوات. ويتابع: أي سيناريوهات تقوم على الاعتراف بإسرائيل مرفوضة من حركة «حماس»، ونؤكد على حقنا في فلسطين.

ويرى برهوم أن ما تطرحه «حماس» بهذا الشأن يمنح أفقاً سياسياً، «ودون ذلك نعتقد أنه نفع في الرماد لن يجدي نفعاً»، لافتاً إلى أن «فرص تحقق ما تطرحه حركة «حماس» يحتاج إلى متغيرات على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، وهذه غير موجودة الآن».

إدارة الصراع وإدمان المفاوضات

وينفي عضو الكنيست الإسرائيلي عن التجمع الوطني الديمقراطي جمال زحالقة، وجود أي أفق للحل السياسي في المستقبل المنظور، وأن ما يروج له بهذا الشأن ليس غير زراعة للأوهام وإدارة للصراع.

ويقول: المؤسسة الإسرائيلية بيمينها ويسارها تبنت (وبخاصة بعد فشل كامب ديفيد ٢) إستراتيجية تقوم على إدارة الصراع وليس حله، وكل ما تقوم

تم بأسماء جديدة

أخرى، حدود التكتيكات العابرة على الرغم مما تشي به من قناعة بدأت تظهر لدى البعض إزاء تراجع فكرة الدولتين، وضرورة الرد (ولو بصورة غير مباشرة) على مساعي إسرائيل المتنامية لفرض حلول تقوض الحد الأدنى من المقبول فلسطينياً، وحديثها عن سيناريوهات تقوم على الحل الاقتصادي، أو الحكم الذاتي للسكان، أو إعادة إحياء الخيار الأردني.

مقبول: تمسك بحل الدولتين

ويقول عضو المجلس الثوري في حركة «فتح» أمين مقبول: لا توجد فكرة أفضل وأنسب لحل الصراع من الدولتين، ولا خيار منطقياً آخر، وحل الصراع وفق مبدأ الانسحاب الكامل هو الأنسب وهو المطروح، ولا أعتقد أن هناك حلاً آخر غير إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات، فالاستيطان غير شرعي، ويجب أن يكمن من الأراضي الفلسطينية كما كنس من سيناء.

ويؤكد مقبول تمسك حركة «فتح» برؤيتها هذه لحل الصراع، وقال جواباً عن سؤال عما إذا كانت مثل هذه القضية ستخضع للبحث في المؤتمر العام السادس للحركة: البرنامج السياسي لحركة «فتح» واضح ومحدد، ولا أعتقد أن تغييراً سيطرأ على رؤية «فتح» لحل الصراع، المتمثلة بحل الدولتين، وهذا ما أقرته أطر الحركة والمجالس المتعاقبة، وهو حل يقوم على خمسة مبادئ أساسية، هي: إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، ومتواصلة الأراضي والحدود فوق جميع الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، وإزالة المستوطنات وترحيل المستوطنين، وحق عودة اللاجئين.

ويرى مقبول الذي يشغل منصب وكيل وزارة الداخلية، «عدم منطقية ما يطرح من حل يقوم على أساس الدولة الواحدة»، ويقول: الخيارات الأخرى كفكرة الدولة الواحدة مرفوضة حتى إسرائيلياً، فهم يريدون إسرائيل القائمة حالياً نقيية، فكيف سيقبلون دولة بأغلبية عربية؟! هذه فكرة غير واقعية.

الصالحي يدعو إلى بلورة خيارات بديلة

ويقول النائب بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، الذي أيد المفاوضات السياسية منذ انطلاقتها: هناك جهد إسرائيلي لتدمير الحل من أجل منع حق تقرير المصير؛ سواء أكان ذلك في دولة أم دولتين. وعليه، فإن التمسك بحق قيام دولة فلسطينية يصبح واجباً إلحاحياً لضمان ما حصلنا عليه من الشرعية الدولية.

ويضيف: لذلك، فإننا ندعو إلى عدم إبقاء هذا الموضوع (المفاوضات) مفتوحاً.

إحصائية للواقع

فإنها تؤكد وجود ١٢١ مستوطنة (رسمية) و١٠٠ مستوطنة «بؤرة عشوائية»، وفق التعريف الإسرائيلي لها، فيما يؤكد معهد «أريج»، أن عدد «البؤر العشوائية» أصبح اليوم ١٨٣ بؤرة في الضفة.

حصاة الفرد الفلسطيني من المياه التي تسيطر إسرائيل على معظم مصادرها، تبلغ ١٣٦ لتراً في اليوم حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما الإسرائيلي فإن حصته تقترب من ثلاثة أضعاف هذا الرقم (٣٥٠ لتراً في اليوم)، ويتضاعف ذلك إلى معدلات قياسية في مستوطنات الأغوار التي تستهلك ما نسبته ٧٥٪ من إجمال استهلاك الفلسطينيين من المياه في الضفة.

اقتلعت إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة الماضية نحو ٥ ملايين شجرة، ودمرت ٢٨٥٤ دونماً من الدفيئات الزراعية و١٣٢٣٧ دونماً من الخضار المكشوفة و١٤٣١٠ دونماً من المحاصيل الحقلية للفلسطينيين.

فقط ٣٨٪ من الفلسطينيين يؤيدون العودة لمفاوضات سلام فلسطينية - إسرائيلية قبل قيام إسرائيل بتجميد الاستيطان، وفقاً لاستطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية في آذار الماضي.

تحذيرات من إعادة إنتاج تجربة التفاوض السابقة في غياب إستراتيجية وطنية شاملة

كتب أحمد فراج:



هل يعاد إنتاج تجربة التفاوض السابقة؟

حولها، وعدم القبول برعاية أميركية أو من قبل اللجنة الرباعية لها. وكانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية توقفت تماماً عقب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي راح ضحيته نحو ١٥٠٠ شهيد ومئات الجرحى وتدمير واسع للبنية التحتية في القطاع، وأيضاً وصول اليمين المتطرف للحكم في إسرائيل، وما طرحه من أسس للحل يمنح بموجبها السلطة الفلسطينية حكماً ذاتياً محدوداً دون إقامة دولة فلسطينية بحدود واضحة المعالم وعاصمتها القدس، مع رفض مجرد الحديث عن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

تحذير من إعادة إنتاج الإستراتيجية القديمة

بدوره، يحذر الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري من أنه «في حال أبدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو مرونة ولو بسيطة فيما يتعلق بالمفاوضات، فإن السلطة الوطنية ستعمل على استئنافها، ولكن ستعمل خلال المرحلة المقبلة على أن تكون في سياق إقليمي ودولي».

وفيما يتعلق بما يمكن أن تتخذه السلطة من خطوات يتم على أساسها استئناف المفاوضات، يقول المصري: لا يوجد من قبل السلطة استخلاص للدروس والعبر من المفاوضات السابقة، من حيث تحديد الإطار الزمني للمفاوضات، ويجب عليها إعداد إستراتيجية كفاح وليس أن تبقى تحت رحمة إسرائيل، وعليها أيضاً وضع هدف نهائي للمفاوضات، ينطلق من حقيقة أن إسرائيل دولة محتلة، والتفاوض يتم من أجل إنهاء الاحتلال.

ويضيف: كما أن على السلطة أن لا تعيد إنتاج الإستراتيجية القديمة للمفاوضات، وأن تضع سقفاً زمنياً للتفاوض، مع الاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن تعمل بكل طاقتها لتوحيد الصف الفلسطيني ضمن برنامج وطني قادر على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت الدكتور سمير عوض، أن «التغيرات الدولية، لاسيما وجود إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التي أكدت استعدادها للعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، إضافة إلى الأزمة المالية التي أثرت على دول العام كافة، وأخيراً ما أفرزته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة من صعود كبير لليمين الإسرائيلي المتطرف، تطرح ضرورة العمل فلسطينياً للخروج بإستراتيجية واضحة للتحدث بها أمام العالم الجديد، وأهمها توحيد الصف الفلسطيني، بما يضمن تقوية النظام السياسي الفلسطيني، وتحديد منح شرعية أقوى للرئيس محمود عباس في المفاوضات، من أجل أن يطرح رؤيته بقوة وحشد دعم عالمي للقضية الفلسطينية في ظل ما تطرحه الحكومة اليمينية الإسرائيلية من حلول».

ويضيف عوض: المواقف التفاوضية يجب أن يوضع لها هدف محدد من حيث نقطة البداية والنهاية، وعدم الوقوع في أزمة غياب الجدول الزمني مرة أخرى، على أن تكون نقطة النهاية دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود العام ٦٧، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

الدولية وتطبيقها حتى نتمكن من الوصول إلى حلول مرضية لنا ويعمل الجميع على تطبيقها. وفيما يتعلق بما يمكن أن يطرح على طاولة المفاوضات مستقبلاً، يرى «أبو ليلى» أن «القيادة الفلسطينية متمسكة بضرورة أن تكون المفاوضات على قاعدة التزام واضح من قبل إسرائيل بحل الدولتين، وتطبيق بنود خارطة الطريق كافة، بما يشمل وقف النشاطات الاستيطانية، ووقف المخططات التهودية في القدس، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية».

وكان حنا عميرة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن حزب الشعب، قال في تصريحات صحافية، أنه «لن تكون هناك قيادة فلسطينية تقبل بما يطرحه نتانياهو أو حتى ما كان يطرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت». وأكد على أن «موقف منظمة التحرير واضح وهو رفض التفاوض قبل الإعلان الإسرائيلي الصريح بقبول حل الدولتين، ووقف الاستيطان، ووقف الإجراءات في مدينة القدس، لاسيما وقف هدم المنازل، فإذا ما كانت إسرائيل تريد الانسحاب فلماذا تقوم بالاستيطان وهدم المنازل وغيرها من الممارسات؟»

وشدد عميرة على وجوب أن تقرن الدعوة الأميركية للتمسك بحل الدولتين بربط هذا المبدأ «بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية».

«حماس»: برنامج وطني موحد

بدوره، يقول القيادي في حركة «حماس» د. غازي حمد، حول جدوى استئناف المفاوضات دون تحديد إستراتيجية فلسطينية وإجماع حولها، إنه «من الضروري وقبل الحديث عن أية مفاوضات مستقبلية، العمل على توحيد الساحة الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام الداخلي والاتفاق بشكل واضح على برنامج وطني يجمع ما بين المقاومة والعمل السياسي، بحيث لا يتعارض مع بعضهما».

ويضيف حمد: الوضع الفلسطيني بحاجة إلى إعادة تقييم؛ سواء أكان ذلك من جانب المقاومة أم العمل السياسي والتفاوضي، والمطلوب هو إيجاد رؤية فلسطينية مشتركة تشمل النواحي النظرية ووسائل العمل السياسي المستقبلي لمواجهة متطلبات المرحلة، وبخاصة ما تتطلبه الحكومة الإسرائيلية الجديدة لاستئناف المفاوضات.

ويتابع: ما يسمى بالبرنامج الفصائلي يجب أن يذوب وبشكل كامل في البرنامج الوطني المشترك لإدارة المرحلة المقبلة، ويجب أن يكون هناك تكامل ما بين المقاومة والعمل السياسي ولا يجب إسقاط أي خيار منهما.

وفيما يتعلق بما يمكن أن تحققه المفاوضات في ظل الأوضاع الداخلية وحالة الانقسام العربي والفلسطيني، يؤكد حمد على أن «المفاوضات لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل وضع فلسطيني وعربي ممزق، فمن الصعب أن نواجه مخططات الحكومة الإسرائيلية التوسعية من خلال مفاوضات أحادية لا تلقى القبول من المجموع الوطني، والمطلوب هو إيجاد صيغة فلسطينية مشتركة، ومن ثم الانطلاق إلى العالم على أساسها».

«الشعبية»: حان الوقت لوقف المفاوضات تماماً

وفيما إذا كانت هناك ضرورة لاستئناف المفاوضات في ظل ما يطرح من حلول إسرائيلية، ودون مراجعة لتقييم التجارب السابقة: يقول النائب جميل المدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية: المفاوضات لم تحقق شيئاً للشعب الفلسطيني، سوى أنها منحت الاحتلال مسوغاً للتعايش معه، وحان الوقت لوقفها تماماً كونها تحولت إلى غطاء للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية».

وحول ما هو المطلوب فلسطينياً لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، يوضح المدلاوي أنه «ثبت من خلال التجارب السابقة أن الرعاية الأميركية لعملية السلام غير نزيهة ولم ينتج عنها شيء، وإن ذلك كان واضحاً من خلال عدم التزام إسرائيل بأية اتفاقيات قامت برعايتها، والمطلوب الآن عدم الرجوع إلى اتفاقية أوسلو، أو خارطة الطريق، أو مؤتمر أنابوليس، كون السياسات الإسرائيلية لم تبق شيئاً للتفاوض عليه، من خلال تهويد القدس والضفة الغربية، وتوسيع وبناء المستوطنات، وشطب الحقوق الفلسطينية».

ويضيف: يجب العمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام، يقوم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وليس التفاوض

منذ نجاحه في انتخابات الكنيست الأخيرة، سعى اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى تغيير قواعد «اللعبة التفاوضية» مع الفلسطينيين في ظل ما يطرح من برنامج لا يعترف بأسس حل قائمة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، ويرى بضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية، وذلك في ظل ضعف فلسطيني يتمثل باستمرار حالة الانقسام والتشرذم وتصادم البرامج السياسية القائمة، الأمر الذي يحول دون بلورة إستراتيجية فلسطينية شاملة وموحدة لمواجهة التحديات، تشتت منها سياسة جديدة للتعامل مع مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك، تتزايد في مختلف الأوساط الفلسطينية القناعة بعدم جدوى الحديث عن مفاوضات في ظل حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية، وتضارب البرامج، وعدم الاتفاق على برنامج إجماع وطني يحدد مسار المرحلة المقبلة، ويجمع ما بين العمل السياسي والمقاومة، ويعطي بموجبه شرعية أقوى وأوسع للمفاوض الفلسطيني، لاسيما في ظل دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما للرئيس محمود عباس لزيارة البيت الأبيض، وأيضاً ما أعلن عنه بشأن بلورة «خطة سلام» أميركية للشرق الأوسط تهدف إلى إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وكذلك على الصعيد السوري، ولكن بدءاً بالتطبيع التدريجي بين الدول العربية وحكومة نتانياهو، وليس بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ومع فتح «بازار» تصورات الحل التي تطرحها الأحزاب المشاركة في حكومة نتانياهو، بالاستناد إلى تآيد الاحتلال، ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في كانتونات، يبقى الحديث يدور حول جدوى استئناف المفاوضات في غياب إطار عام يلتزم بمرجعية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والالتزام بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة، مع التأكيد على ضرورة بلورة موقف عربي وفلسطيني موحد يطرح تصوراً شاملاً يتم على أساسه الموافقة على الدخول في عملية المفاوضات، ولكن من خلال تحديد الإطار الزمني لها، وهدفها الأساسي بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، والخالية من الاستيطان، مع ضرورة أن يسبق أية مبادرات سلمية التزام إسرائيل بوقف مخططاتها التهودية في مدينة القدس، التي تسعى من خلالها إلى تغيير الطابع العربي الفلسطيني فيها وتطويقها بالمستوطنات، في محاولة لفرص الحقائق على الأرض كخطوة استباقية لنتائج أية مفاوضات مستقبلية.

«فتح»: الاعتراف بحل الدولتين

وحول عناصر ومقومات الإستراتيجية المطلوب اتباعها من قبل السلطة الفلسطينية إزاء أية مفاوضات مستقبلية، وتحضيراً لما يمكن أن يطرحه الرئيس الأميركي أوباما، يقول القيادي في حركة «فتح» محمد الحوراني: إن أي استئناف للمفاوضات خلال المرحلة المقبلة يتطلب اعتراف إسرائيل بحل الدولتين ووقف الاستيطان فوراً، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والاستعداد للوصول إلى حل وفقاً لمبادرة السلام العربية.

وفيما يتعلق بما ينبغي أن تعمل منظمة التحرير على بلورته عربياً ودولياً لمواجهة ما يطرحه نتانياهو، يقول الحوراني: عملت منظمة التحرير على تنسيق المواقف بشكل كامل مع الدول العربية لمواجهة ما يطرحه نتانياهو من برامج للحل، ونحن ضمن المرحلة المقبلة نرفض الحلول الانتقالية، ونسعى إلى التوصل إلى حل نهائي يبنى الاحتلال بالكامل.

أما بشأن ما يمكن أن تطرحه الإدارة الأميركية من خطة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في سياق تسوية إقليمية شاملة، وفي ظل ما تعانيه المنطقة العربية من حالة تشرذم، فيؤكد أن «وجود إدارة أميركية جديدة يتطلب موقفاً عربياً وفلسطينياً موحداً، فهذا العام سيكون عام اختبار للنوايا الإسرائيلية، إما أن نذهب إلى حل الدولتين وتحقيق السلام، وإما على السلطة أن تتخذ خطوات ذات رؤية موحدة، فلسطينية وعربية، لمواجهة السياسات الإسرائيلية».

«الديمقراطية»: مطلوب عقد مؤتمر دولي للسلام

ويقول النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، حول ما هو مطلوب فلسطينياً لمواجهة سياسة الحكومة اليمينية في إسرائيل والخروج بإستراتيجية تضمن التوصل إلى دولة مستقلة في نهايتها: إن ما هو مطلوب في أية مفاوضات مستقبلية، لاسيما بعد دعوة الرئيس الأميركي أوباما للرئيس عباس لزيارة الولايات المتحدة، إخراج المفاوضات من الإطار الثنائي الذي ترعاه الولايات المتحدة، والذي تحظى خلاله إسرائيل بدعم أميركي مطلق، ويضيف: يجب العمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية دولية، ويقوم على قاعدة الالتزام من قبل جميع الأطراف المشاركة بقرارات الشرعية

«السلام الاقتصادي» .. بين الرفض السياسي

ومخاطر التعامل «الواقعي»

كتب جعفر صدقة:



الداخلي الإسرائيليان، وإلا ما معنى إحاطة بيت لحم بالجدار الفاصل، وضرب السياحة الداخلية على سبيل المثال، والتي نعتبرها بنفس أهمية السياحة الخارجية؟! وما معنى تقييد عمل المصارف والتضييق عليها؟! دولياً، قلل خوري من أهمية طروحات نتانياهو في أوساط رجال الأعمال في مختلف بلدان العالم، «فقد لمسنا من خلال لقاءاتنا مع شركائنا من الدول الأخرى أن هذه الطروحات لم تلقَ صدى لديهم، وحتى في منتدى الأعمال الذي ساهمت في تأسيسه، وكنت أول رئيس له، فإن الجانب الإسرائيلي لم يكن فاعلاً في أنشطته، فالقطاع الخاص الإسرائيلي لا يجرؤ على انتقاد حكومته حتى لو كان النقد إيجابياً».

أكثر من ذلك، فإن خوري يطالب السلطة الوطنية، باسم القطاع الخاص، بأن يكون ردها على طروحات نتانياهو بوقف تطبيق بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، التي لا تلتزم إسرائيل بتطبيقها وفقاً لبداً التعامل بالمثل، «ونأمل من وزير الاقتصاد في الحكومة الجديدة معالجة هذا الموضوع».

مطلوب تصحيح التعاطي مع ملفات التفاوض

من جهته، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت نصر عبد الكريم، «إن مشروع نتانياهو ليس جديداً ويشركه فيه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وبشكل ما مبعوث اللجنة الرباعية توني بلير، وإن بدوافع مختلفة، على أمل أن يدفع التحسن الاقتصادي الفلسطيني إلى الإقبال على عملية السلام».

وتابع: لا أظن أن نتانياهو سيكون قادراً على حل الصراع من هذا المدخل، قد يكسبه ذلك بعض الوقت للمراوغة، لكن في النهاية حل الصراع لن يتحقق بتحسين ظروف المعيشة تحت الاحتلال وإنما بإنهاء هذا الاحتلال.

وأضاف: في ظل الاحتلال الكامل (قبل قيام السلطة الوطنية)، كان هناك عدد كبير من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وكانت الظروف المعيشية أفضل والمداخيل أعلى، لكن كل هذا لم يجعل الفلسطينيين ينسون حقوقهم السياسية، لهذا أرى أن طرح نتانياهو غير مقنع وغير منطقي وغير واقعي. الحل يكمن فقط بالاستجابة للحقوق السياسية وليس الاقتصادية.

وأعرب عبد الكريم عن أمله في أن تبادر السلطة الوطنية إلى تصحيح عملية التعاطي مع الملفات المختلفة في المفاوضات مع إسرائيل، «فمشكلة اتفاق أوسلو أنه أخضع مشروع التسوية السياسية لاعتبارات أمنية واقتصادية، في حين أن الأصل أن لا يتم الحديث عن أية ترتيبات اقتصادية أو أمنية إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة، وبخلاف ذلك فإن الصراع سينفجر من جديد ولو بعد حين».

وحتى الإجراءات التي يروجها نتانياهو، بحسب عبد الكريم، تتطلب استحقاقات لا يبدو أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لدفعها، «فهي تتطلب رفع الحواجز وتسهيل عملية التنقل، وإتاحة المجال أمام البضائع الفلسطينية ورجال الأعمال للنفاذ إلى الأسواق، والحد من مصادرة الأراضي والاستيطان، ووقف الجدار الفاصل، وتقاسماً أكثر عدلاً للمياه، هذه كلها متطلبات ضرورية، ودونها فإن الحديث عن تحسين اقتصادي مجرد نكتة سخيفة، فهل إسرائيل مستعدة للوفاء بهذه الاستحقاقات؟ لا أرى أن طروحات نتانياهو واقعية، ولا أعتقد أنها ستكون مقبولة، لا دولياً ولا فلسطينياً، وعلينا عدم التعامل مع هذه الطروحات الخطرة».

الاحتلال والسيادة الكاملة على المعابر ستبقى المخاطر قائمة. أيضاً، عبد الله أكد على أن المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة وأوروبا، لم يظهر أنه مقتنع بطروحات نتانياهو، «المجتمع الدولي لن يسمح هذه المرة بمرور مثل هذه الألاعيب. الكل مقتنع أن أية إجراءات لتحسين الاقتصاد لا يمكن أن تشكل بديلاً للعملية السياسية».

القطاع الخاص: نرفض إعطاءنا حبة منوم!

ويبدو أن هناك انسجاماً بين الفلسطينيين، على المستوى الرسمي والقطاع الخاص، في رفض دعوات نتانياهو إلى «سلام اقتصادي» كبديل للحل السياسي، وقد ظهر ذلك جلياً برفض الجانب الفلسطيني، رسمياً، ممثلاً برئيس الوزراء سلام فياض، والقطاع الخاص أيضاً، المشاركة في اجتماع «الغرفة التجارية الفلسطينية الإسرائيلية» الذي دعت إليه مؤسسة «بورتلاند ترست» في وقت لاحق من أيار ٢٠٠٩، ما جعل إمكانية عقد الاجتماع محل شك كبير.

وقال زاهي خوري، أحد أبرز رجال الأعمال الفلسطينيين ومؤسس منتدى الأعمال الفلسطيني الذي يضم رجال أعمال فلسطينيين وإسرائيليين وسويديين، «في كل لقاءاتنا الأخيرة مع المسؤولين الأميركيين في واشنطن، ومع جورج ميتشل في رام الله، أكدنا بوضوح رفضنا لهذا التوجه، وقلنا إنه لا يوجد ما يسمى سلاماً اقتصادياً، فليس مقبولاً أن يخنقنا نتانياهو بيد وبالأخرى يقدم لنا أوكسجين لنبقى على قيد الحياة».

وأضاف: إذا كان المقصود إعطاءنا حبة منوم فهذا مرفوض. مشكلتنا بالدرجة الأولى هي الاحتلال، فدون حرية تامة لن يكون هناك اقتصاد قادر على النمو.

وشدد خوري على أن العلاقة الاقتصادية التي ينشدها القطاع الخاص الفلسطيني مع إسرائيل «علاقة متكافئة وفي الاتجاهين وليس باتجاه واحد كما هو في حقيقة ما يطرحه نتانياهو».

واعتبر خوري أن أولى متطلبات هذه العلاقة المتكافئة التعامل مع الأراضي الفلسطينية: الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، كسوق واحدة، وإزالة كل القيود التي تمنع وحدة هذه السوق.

وتساءل: عن أية سوق نحدث وقطاع غزة الذي يمثل ٣٥٪ منها مفصول ومحاصر تماماً. الأراضي الفلسطينية ليست رام الله فقط، ودون التطبيق الكامل لاتفاقية الحركة والعبور الموقعة في العام ٢٠٠٥ فليست هناك فرصة لنمو الاقتصاد الفلسطيني.

كذلك، قال خوري: إن اهتمام الفلسطينيين، سلطة وقطاعاً خاصاً، ينصب على جذب الاستثمارات الخارجية، العربية والدولية ومن فلسطيني الشتات، والإجراءات التي يطرحها نتانياهو غير كافية لجذب هذه الاستثمارات، إضافة إلى أن ما تمارسه قوات الاحتلال على الأرض لا يتماشى حتى مع ما يطرحه نتانياهو. هناك تناقض بين ما يقوله وبين ما تفعله وزارتا الدفاع والأمن



بم سيفاجئ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو العالم؟

منذ أن دخل بنيامين نتانياهو معترك الحملة الانتخابية الإسرائيلية الأخيرة، وكلما كانت تتزايد فرصه بالفوز، كانت تتضح أكثر رؤيته للحل مع الفلسطينيين، ما أن وصل إلى ديوان رئاسة الوزراء حتى باتت واضحة ماهية مشروعه لـ«السلام الاقتصادي»: زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وبعض التسهيلات في التنقل لرجال الأعمال، وإزالة حاجز هنا وآخر هناك، أما حل الدولتين «فقد انتهى»، وهذا اقتباس حرفي عن وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور لبيرمان في ترجمة صريحة لمواربات نتانياهو.

رؤية نتانياهو للحل مع الفلسطينيين عن طريق «تحسين ظروف معيشتهم» ليست جديدة، وقد سعى إلى تطبيقها فعلاً إبان فترته الأولى في رئاسة الحكومة الإسرائيلية في النصف الثاني من التسعينيات. حينها اشتهر بمقولة: سافتح العمل أمام الفلسطينيين داخل إسرائيل، ولنرى كم شرطي سيتبقى لدى عرفات، وعلى الرغم من أن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات شهد ازدياداً مطرداً منذ تسلم نتانياهو الحكم في العام ١٩٩٦، حتى وصل إلى رقم قياسي تجاوز ١٦٠ ألف عامل في نهاية حكمه في العام ١٩٩٩، وحقق الاقتصاد الفلسطيني في ذلك العام نمواً بنسبة تجاوزت ٧٪ هي الأعلى منذ قيام السلطة، ومع ذلك نجح الرئيس الراحل ياسر عرفات في إشعال انتفاضتين، كان عماد أولاهما في العام ١٩٩٦ (انتفاضة النفق) رجال الأمن الفلسطيني تحديداً، وأعدت نتانياهو إلى طاولة المفاوضات توقيع «اتفاق الخليل»، وبعدها «وأي بلانتيشن».

الآن، وقد عاد نتانياهو إلى السلطة بالرؤية نفسها وبالنهج نفسه، كيف سيتعامل الفلسطينيون مع هذه الرؤية، خصوصاً في غياب عرفات بكاريزميته وبعد نظره وقدرته على المناورة والاحتفاظ بخيوط اللعبة، والبراعة في دفع الأمور إلى حافة الهاوية؟

يجمع مسؤولون رسميون ورجال أعمال وأكاديميون على أن الكثير من التغيرات حصلت بين فترتي ولاية نتانياهو: فهناك فصل قسري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصار محكم حول القطاع، وجدار فاصل قطع أوصال الضفة الغربية، وإجراءات تكفلت بشل الاقتصاد بشكل شبه تام، واستيطان تصاعدت وتيرته بشكل غير مسبوق، ما يجعل من التخفيف من كل هذه الإجراءات، مهما بلغ مداها، غير مجدٍ حتى لإعادة الأوضاع كما كانت عليه في العام ١٩٩٩.

رفض رسمي قاطع

«لديه (نتانياهو) وجهة نظر تاريخية، فهو يفضل العمالة الفلسطينية، وعندما كان رئيساً للوزراء في فترته الأولى عمل جاهداً على تحقيقها. الآن الأمور مختلفة، فالحديث عن إزالة بعض القيود ورفع عدد العاملين في إسرائيل لا يغني ولا يضمن من جوع»، قال سمير عبد الله وزير التخطيط والعمل.

وأضاف: عملياً، رؤية نتانياهو تتمثل بإزالة بعض القيود ورفع الحواجز التي وضعتها حكومات إسرائيلية سابقة، وزيادة عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. نعتقد أن الأوضاع لا تحتمل الحديث في علاقات اقتصادية إلا بإنجاز على صعيد العملية السياسية.

واعتبر عبد الله حديث نتانياهو عن «سلام اقتصادي» في ظل الجدار وتوسيع الاستيطان وحصار غزة والقيود والحواجز في الضفة، «التفافاً على الاستحقاقات السياسية واجبة التنفيذ على إسرائيل، هدفه تنفيس الضغط الدولي المترامك عليها».

وأعرب وزير التخطيط والعمل عن رفض السلطة الوطنية «القاطع» لطروحات نتانياهو، «فنحن لن نقول لا لإزالة حواجز وتخفيف القيود، وفتح سوق العمل الإسرائيلية أمام عمالنا، لكن هذا غير كافٍ من جهة، ولا يمكن أن يكون بديلاً للعملية السياسية من جهة أخرى. المطلوب تخفيف القيود والعقوبات بما يخدم عملية سياسية جديرة تقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة».

في الأونة الأخيرة، راج الكثير من الأنباء عن لقاءات بين رجال أعمال فلسطينيين وآخرين إسرائيليين بمبادرة من مكتب نتانياهو! وتعقيباً على ذلك قال عبد الله: القطاع الخاص الفلسطيني يسير في إطار مصالحه، وقد تضرر كثيراً من القيود، ولن يرفض إنزالتها، وهذا هو موقفنا أيضاً، لكننا واثقون من أن القطاع الخاص لن يتماشى مع هذا التوجه، فهو على قناعة بأنه دون إزالة

أزمة الحركة تنعكس على الحوار والتشكيل الجديد لحكومة فياض

خلافات «فتح» تخرج إلى العلن وتهدد مصير مؤتمرها السادس

كتب حسام عز الدين:



الحكومة الجديدة.. تشكيل تحت وطأة خلافات «فتح».

الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال، في حين أن هناك آراء تقول إن البرنامج السياسي يجب أن يتغير بناء على المتغيرات التي طرأت منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، والدور الذي لعبته الحركة كأساس لبناء هذه السلطة بمؤسساتها كافة.

ويرى البعض أنه على الرغم من توقيع اتفاقية «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام ١٩٩٣، فإن الحركة لم تعترف لغاية الآن بإسرائيل في نظامها السياسي.

وهناك من يعتقد أن استخدام معضلة النظام السياسي في النقاش داخل الحركة قد يكون من أكثر المحاور التي من الممكن أن تؤدي إلى تعطيل انعقاد المؤتمر، حيث يتسلح أصحاب الإبقاء على النظام السياسي بأن إسرائيل لم تعط شيئاً للساعين نحو الحل السلمي.

موعد انعقاد المؤتمر

ويعتبر موعد انعقاد المؤتمر المحور الأكثر تأثراً بالمحاور الثلاثة السابقة، على اعتبار أن الخلاف على تلك المحاور أو الاتفاق بشأنها سيحدد الموعد الدقيق لعقد المؤتمر.

وبسبب استمرار الخلاف على المحاور السابقة، فإن الاعتقاد السائد أن المؤتمر السادس للحركة لن يعقد في الأول من تموز المقبل حسب ما أعلن الرئيس عباس.

مؤشرات على الخلاف.. تظهر وتختفي

وما أن أعلن الرئيس عن موعد المؤتمر، خلال لقائه نحو ألف من ممثلي المنظمات والاتحادات الشعبية التابعة للحركة، مع تحديده مكان عقد المؤتمر في الأراضي الفلسطينية، حتى خرجت تصريحات من بعض أعضاء اللجنة التحضيرية تشكك في إمكانية عقد المؤتمر وفق ما أعلنه الرئيس عباس.

ودعت اللجنة التحضيرية في بيان لها، أعضاء اللجنة المركزية للحركة لعقد اجتماع أوائل الشهر المقبل في الأردن.

وعلى الفور، أصدر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حكم بلعاري، المقرب من الرئيس عباس، بياناً أعلن فيه أنه ليست من صلاحيات اللجنة التحضيرية الدعوة إلى اجتماع للجنة المركزية.

وأكد بلعاري في بيانه باسم أمانة سر اللجنة المركزية للحركة، على الموعد الذي حدده الرئيس، مشيراً إلى أن تحديد هذا الموعد جاء «بعد مخاض دام ما يقرب من ٥ سنوات».

وفي حين قال الرئيس أن العديد من الدول العربية رفضت عقد المؤتمر على أراضيها، رد القُدومي في تصريحات له بأن عدداً من الدول العربية وافقت على عقد المؤتمر على أراضيها.

لكن بلعاري قال في بيانه «إن القول بأن الدول العربية وافقت على عقد المؤتمر السادس هو غير صحيح، ولذلك أعلن السيد الرئيس القائد العام القرار بعقد المؤتمر السادس في الوطن».

وفيما يخص موقف اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بدعوة اللجنة المركزية لاجتماع شامل أوائل الشهر المقبل خارج الوطن، قال بلعاري إنه ليس من صلاحيات اللجنة التحضيرية إصدار هذه الدعوة، «وإنما الدعوة لاجتماع كهذا تصدر عن الرئيس، القائد العام»، في إشارة إلى الرئيس عباس.

وكوادرها بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية كي يعقد المؤتمر في ذلك التاريخ، وهو ما يشير إلى وجود عقبة محددة مسبقاً قد يتم إرجاء المؤتمر بسببها.

وتتمحور الخلافات داخل الحركة بشأن المؤتمر، في البنود التالية:

مكان انعقاد المؤتمر

حيث يرغب الرئيس عباس وعدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية في عقد المؤتمر في الأراضي الفلسطينية، وذلك تعبيراً عن انتقال ثقل الحركة الأساسي إلى داخل الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي يسانددهم فيه الكثير من كوادر الحركة في الأراضي الفلسطينية.

وقال أمين سر أحد الأقاليم في الضفة الغربية، فضل عدم الإشارة إلى اسمه، «تحديد الرئيس في خطابه الأخير أمام المنظمات الشعبية للحركة في مقر المقاطعة لم يعد انعقاد المؤتمر، هو تأكيد على جدية الرئيس وقيادة الحركة في عقد المؤتمر، ونحن نؤيد، وهناك الكثير من أمراء سر أقاليم الداخل يؤيدون توجهات الرئيس».

وأضاف: أيضاً، نحن نؤيد عقد المؤتمر في داخل الأراضي الفلسطينية، لأن الحركة بغالبية مؤسساتها باتت اليوم داخل الأراضي الفلسطينية، بالتالي فإن عقد المؤتمر في داخل هذه الأراضي بات مطلباً أساسياً وجماعياً داخل الحركة.

وبالمقابل، تعارض قيادات من الحركة، تقيم خارج الأراضي الفلسطينية، وتأخذ موقفاً معارضاً لاتفاقية أوسلو، مثل عضو القيادة التاريخية للحركة فاروق القُدومي «أبو اللطف»، عقد المؤتمر داخل الأراضي الفلسطينية، كون الدخول والمرور إليها سيتم عبر البوابة الإسرائيلية.

ويتمسك المعارضون لعقد المؤتمر في الأراضي الفلسطينية بمبدأ يقول إنه «لا يمكن عقد المؤتمر تحت حراب الاحتلال».

عدد أعضاء المؤتمر

ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد أعضاء المؤتمر الأخير الذي عقد في تونس ١٢٠٠ عضو، تطالب الغالبية داخل الحركة اليوم برفع عدد أعضاء المؤتمر إلى أكثر من هذا العدد بكثير، بل ويطالب البعض بحضور أكثر من ألفي عضو.

وفجر قرار أعلنته اللجنة التحضيرية للمؤتمر باعتماد ٦٥٠ عضواً فقط للمؤتمر، احتجاجاً عارماً في أوساط الحركة، ما دفع عدداً كبيراً من كوادر الحركة وممثلي منظماتها الشعبية إلى عقد لقاء خاص بهم في أحد فنادق رام الله، أجمعوا خلاله على رفض ما أعلنته اللجنة التحضيرية، وتقدموا بموقفهم هذا إلى الرئيس عباس، الذي قال خلال اجتماعه بهم لاحقاً «إن عدد أعضاء المؤتمر المقبل سيفوق ١٢٠٠ بكثير».

وإثر هذا الموقف، تراجع اللجنة التحضيرية عن موقفها بشأن العضوية المقلصة، وأعلنت أن عدد أعضاء المؤتمر سيصل إلى نحو ١٥٥٠ عضواً.

البرنامج السياسي للحركة

يقول البعض في الحركة أن البرنامج السياسي الذي سنتبناه الحركة في مؤتمرها السادس (إن عقد في موعده) هو أصلاً موضع خلاف، على اعتبار أن هناك آراء تشدد على الإبقاء على جوهر البرنامج السياسي القائم على اعتماد

تقول إحدى نظريات علم الاجتماع، إنه «كلما خف التناقض ما بين مجتمعين متناقضين استفحل التناقض داخل كل مجتمع على حدة».

لكن استفحال التناقض الداخلي في حركة «فتح» لا ترافقه مؤشرات على أن التناقض ما بين حركتي «فتح» و«حماس» في المقابل قد تراجع كي يتناجج التناقض داخل حركة «فتح» أو داخل حركة «حماس».

فعلى الرغم من استمرار الصراع ما بين الحركتين، الذي تم التعبير عنه في فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق خلال جولات الحوار الخمس التي عقدت في القاهرة، طفت على السطح خلافات حركة «فتح» الداخلية، لتصل إلى المستويات القيادية المتمثلة في اللجنة المركزية للحركة، واللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السادس، إضافة إلى الإشكالية التي وقعت ما بين كتلة «فتح» البرلمانية والرئيس محمود عباس لدى الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة سلام فياض.

وبعكس الحكومات السابقة، تشكلت حكومة فياض الجديدة من خلال مرسوم صادر عن الرئيس عباس، رئيس السلطة الوطنية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والقائد العام لحركة «فتح»، بمعنى أن هذه الحكومة هي حكومة الرئيس، وليس كما درج سابقاً بأن تسمى الحكومة باسم رئيس وزرائها.

وأعلن فياض في أول مؤتمر صحافي له بعد أداء اليمين الدستورية، أن هذه الحكومة هي حكومة الرئيس، وبرنامجها السياسي هو برنامج الرئيس».

لكن هذا الموقف لم يشفع لرئيس الوزراء، الذي عارضته كتلة «فتح» البرلمانية، بل واتخذت قراراً بـ«رفض الدخول في حكومته»، على الرغم من وجود نحو تسعة وزراء في الحكم محسوبين على حركة «فتح».

ولا يخفي قياديون من الحركة وجود أزمة داخل حركة «فتح»، سببها إرهابات انعقاد المؤتمر السادس، فضلاً عن آثار سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، لكن قياديين آخرين يترددون في الحديث عن تفاصيل الأزمة، في حين يمتنع آخرون عن الحديث عن القضية نهائياً.

وقد يكون ما عبر عنه عضو المجلس الثوري للحركة النائب محمود العالول، هو موضوع أزمة الحركة بشكلها العميق، حينما قال «إن هناك أزمة في حركة «فتح» تعكس نفسها على كل شيء».

وأضاف العالول: على سبيل المثال، فإن إشكالية تشكيل الحكومة الأخيرة نبعت أصلاً من الأزمة داخل «فتح»، وليس صحيحاً أن إشكالية الحكومة هي التي سببت أزمة أو خلافات داخل «فتح».

وبرأيه، فإن ظهور إشكاليات داخل الحركة، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقات الحركة مع مؤسسات السلطة الفلسطينية، إنما هو نتاج محاولات فتحاوية لتصويب عمل الحركة وإنهاء الأزمة الداخلية.

وبحسب قيادات من حركة «فتح»، فإن المحك الرئيسي لإنهاء أزمة «فتح» الداخلية، وتطوير أدائها، يتمثل في عقد المؤتمر العام السادس للحركة وتجديد قياداتها التنظيمية.

لكن هناك كوادر من الحركة لا يرون أن عقد المؤتمر بحد ذاته قادر على إنهاء الأزمة التي تعيشها «فتح»، مثلما قال النائب عيسى قراقع.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس عباس عن الأول من تموز المقبل موعداً لانعقاد المؤتمر «في الأراضي الفلسطينية»، فإن العديد من كوادر الحركة وأنصارها يتوقعون ألا يعقد المؤتمر في هذا التاريخ.

وفي حين أعلن الرئيس عن مكان انعقاد المؤتمر في الأراضي الفلسطينية، اشترط عملية الانعقاد بسماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقيادات الحركة

تباين وجهات النظر حول مستقبل الحوار في ظل إعادة تشكيل حكومة فياض

كتب أحمد فراج:



حكومة فياض تؤدي اليمين الدستورية.

يوسف: تكريس للتباعد بين الضفة والقطاع

أما الدكتور أحمد يوسف، المستشار السياسي في وزارة خارجية الحكومة المقالة، فحذر من انعكاسات تشكيل الحكومة في الضفة قبل الانتهاء من جولات الحوار، وقال: خطوة تشكيل الحكومة كرسست حالة التباعد بين الضفة والقطاع، وجاءت متسارعة، وبخاصة أننا كنا قد اتفقنا على جولة قادمة من الحوار يمكن أن تحقق نجاحاً في استعادة الوحدة وإنهاء حالة الانقسام.

وأضاف: لا أعتقد أن هذا الإجراء يتسم بالحكمة التي تتطلبها الساحة الفلسطينية، وبخاصة أن هذه الحكومة لم تنل ثقة المجلس التشريعي، إضافة إلى أن هناك تساؤلات عدة حول شرعية الرئيس محمود عباس بعد انتهاء فترة ولايته.

وبشأن ما يمكن أن تقوم به «حماس» كرد على هذه الخطوة، قال يوسف: نحن نتمنى أن توحد هذه الخطوة كل من «فتح» و«حماس» وتدفعهما لإنجاح الحوار الوطني، وإيجاد تفاهات مشتركة فيما يتعلق بمستقبل الوضع السياسي، وإنجاز حكومة توافق وطني، وبخاصة أن «فتح» نفسها، لاسيما كتلتها البرلمانية، غير راضية عن تشكيلة الحكومة.

«الديمقراطية»: الحكومة انتقالية

والاعتقال السياسي ليس خلافاً جوهرياً وفي تفسيره لأسباب مشاركة الجبهة الديمقراطية بالحكومة في ظل تواصل حوارات القاهرة، قال النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة: نشارك في الحكومة باعتبارها انتقالية تعد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، وفي موعدها، ولتشكيل حكومة توافق وطني من خلال حوار الفصائل في القاهرة.

وفيما يتعلق بسياسات الحكومة، التي كانت «الديمقراطية» تعترض على بعضها سابقاً، وبخاصة ملف الاعتقال السياسي، أكد «أبو ليلى» أن «ملف الاعتقال السياسي ليس من الخلافات الجوهرية التي يمكن على أساسها الامتناع عن دخول التشكيلة الحكومية باعتبارها حكومة انتقالية».

أما بشأن تأثير تشكيل الحكومة على الحوار، فقال «أبو ليلى»: من يريد أن يعطل الحوار والتقدم به يستطيع استخدام أية ذريعة لذلك، وإذا كان تشكيل الحكومة يمكن أن يعمل على تعطيل الحوار، فإن ما أجرته «حماس» من تعديلات في الحكومة المقالة يندرج في السياق نفسه.

وتابع: الإرادة السياسية لإنجاح الحوار تقاس بدرجة الجدية في التعاطي مع الحلول، ويجب التوجه إلى الشعب في انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، مؤكداً «استمرار مشاركة الجبهة الديمقراطية في جولات الحوار على أمل أن ينجم عنها إنهاء حالة الانقسام وتشكيل حكومة توافق وطني».

وتعقيباً على التشكيل الوزاري الجديد برئاسة فياض، قال كايدي الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية: هذه الحكومة لم تعكس حالة التوافق الوطني، ومنذ البداية دعونا إلى العمل وبالوسائل كافة لإنجاح الحوار وتشكيل حكومة تحظى بإجماع وطني، ولكن هذه الحكومة الجديدة لا تزال تمثل وجهة بعينها، ومن الصعب أن نتصور أن تكون قادرة على إخراج الوضع الراهن من أزماته المتلاحقة داخلياً، وأيضاً لمواجهة ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومخططات تهويد القدس.

وحول استمرار وجود الحكومة المقالة في قطاع غزة، قال الغول: نحن نعيش منذ فترة في ظل حكومتين؛ واحدة في الضفة والثانية في غزة، ونحن الآن بحاجة إلى مراجعة للسياسة العامة والإستراتيجية الوطنية، ولا أعتقد أن الحكومة الجديدة - كما كان حال تلك التي سبقتها - تستطيع مواجهة الأزمات الداخلية وحالة الانقسام، والاحتلال ومتطلبات المجتمع الدولي.

الصالح: المشكلة في المرجعية الدستورية للحكومة

وحول شرعية الحكومة الجديدة برئاسة فياض، ومدى تأثيرها على الحوار، قال الأمين العام لحزب الشعب النائب بسام الصالحي لـ «آفاق برلمانية»: أعتقد أن هناك مشكلة في المرجعية القانونية والدستورية للحكومة، وهي يمكن أن تكون رسالة سلبية للمتفاوضين في القاهرة. وفيما يتعلق بما هو مطلوب للمرحلة المقبلة داخلياً وخارجياً، أوضح الصالحي: قدمنا مذكرة إلى الرئيس محمود عباس احتوت على أسس عدة، وبخاصة من أجل الخروج من الأزمة الداخلية، من أهمها عقد جلسة للمجلس المركزي للاتفاق على خطوة التحرك السياسي، وتفعيل منظمة التحرير، والبحث في الصيغة الأنسب لإعادة تشكيل الحكومة وبرنامجه الداخلي ومرجعيتها وأدائها، بما فيه الأمني.

البرغوثي: مطلوب البحث عما يوحدنا في مواجهة الاحتلال

بدوره، يرى النائب الدكتور مصطفى البرغوثي، السكرتير العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، أنه «كان من الأفضل التركيز على تشكيل حكومة توافق وطني، وبخاصة في ظل التحديات الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني داخلياً، ومواجهة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ومخططاتها، لاسيما في مدينة القدس»، وقال: الموقف الوطني السليم يجب أن يكون من خلال البحث عما يوحدنا من أجل مواجهة الاحتلال، لا أن يكون تشكيل الحكومة ذريعة للبعض لتعطيل الحوار المتعطل أصلاً، والذي هو بحاجة إلى إسناد ودعم من قبل الفصائل كافة».

في الضفة والقطاع، والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة إعمار قطاع غزة، والنضال من أجل كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وفتح المعابر، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع.

كما جرى الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني تشارك فيها الفصائل والشخصيات المستقلة، إلا أن المعضلة الحقيقية في عدم التوصل حتى الآن إلى إعلان اتفاق تتمثل في إصرار حركة «فتح» وعدد من الفصائل على أن تلتزم الحكومة بالتزامات منظمة التحرير، وتمسك «حماس» ببرنامجه حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية المنبثقة عن اتفاق مكة، بمعنى «أن تحترم الحكومة التزامات المنظمة».

وفي حين نظرت حركة فتح والسلطة في رام الله إلى خطوة «حماس» بتعيين النائب فتحي حماد وزير الداخلية الحكومية المقالة كضربة لما تحقق في جولات الحوار، فقد اعتبرت حركة حماس توسيع حكومة فياض، بإصرار من الرئيس محمود عباس، في ظل تواصل جولات الحوار، والاستعداد لجولة سادسة تأمل مصر أن تكون الختامية، بمثابة «إمعان في الفوضى السياسية والقانونية والدستورية على حساب مصالح الشعب الفلسطيني».

وقال فوزي برهوم، الناطق باسم «حماس» لـ «آفاق برلمانية»: إن تشكيل حكومة جديدة برام الله يعتبر تخريباً متعمداً لعملية الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وتهديداً واضحاً لمستقبله، وتجاهلاً للمطلب الوطني الفلسطيني الذي أكد على ضرورة إزالة كل العقبات من طريق الحوار، وهو خطوة استباقية لنفس كل مكاسب جولات الحوار وتضييعها.

وأكد برهوم أن «تشكيل الحكومة في الضفة يكشف النقاب عن أن هدف السلطة من الحوار هو جر حركة «حماس» وقوى المقاومة إلى مربع التسوية»، وأن «أية حكومة يتم تشكيلها برام الله ستبقى غير قانونية وغير شرعية ولن تعترف بها الحركة»، فيما شكك النائب عن «حماس» صلاح البردويل في دستورية حكومة فياض الجديدة وفقاً لنصوص القانون الأساسي، لاسيما من حيث وجوب «عدم قيام الحكومة بمهامها إلا بعد أن تحصل على ثقة المجلس التشريعي».

العالمول: تشكيل الحكومة جاء متسرعاً

وجواباً عن سؤال حول مشاركة بعض الأشخاص المحسوبين على حركة «فتح» في حكومة فياض الموسعة، ومدى توافقهم مع موقف كتلة «فتح» البرلمانية، قال النائب محمود العالمول، وهو عضو في المجلس الثوري للحركة: «فتح» لم تشارك رسمياً في هذه الحكومة، على الرغم من وجود بعض الأشخاص المحسوبين عليها، ونحن نرى أنه كان ينبغي التشاور مع أطر الحركة المختلفة وضرورة الانتظار قليلاً إلى حين الانتهاء من جولات الحوار الوطني والنتائج المرجوة منه، وبخاصة تشكيل حكومة توافق وطني تنهي الانقسام وتوحد شقي الوطن.

وأضاف: كان يجب طرح موضوع تشكيل الحكومة على أطر الحركة المختلفة بدءاً من اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وأيضاً الأطر الأخرى، من أجل النظر في إمكانية جدوى المشاركة فيها وبرنامجه السياسي وأولوياتها. وفيما يتعلق بإمكانية معارضة «فتح» للحكومة والوقوف إلى جانب القوى المعارضة لها، قال العالمول: نفضل أن نبقي في صفوف المعارضة إلى حين تشكيل حكومة وفاق وطني تنتج من خلال الحوار وبالإجماع الوطني.

وحذر من تأثير تشكيل الحكومة على جولات الحوار الوطني في القاهرة، قائلاً: يمكن استثمار هذه التشكيلة الجديدة من قبل «حماس» من أجل تعطيل الحوار، على الرغم من أن الجولات السابقة كافة كانت غير ناجحة، وأيضاً استثمار «حماس» للخلافات الداخلية في «فتح»، التي بدت ظاهرة للجميع.

«الشعبية»: مطلوب حكومة تنهي الانقسام وتتصدى للاحتلال

وكانت الجبهة الشعبية أعلنت موقفاً مبكراً رافضاً لاستمرار وجود حكومتين في الضفة والقطاع، وبتمسكاً بإنجاح الحوار وصولاً إلى تشكيل حكومة توافق وطني.

لا يزال ملف تشكيل الحكومة التوافقية العقدة الأساسية في طريق تقدم حوار الفصائل في القاهرة نحو المصالحة الوطنية الشاملة، فيما اعتبر البعض أن قيام الرئيس محمود عباس بتكليف رئيس الوزراء المستقل سلام فياض بتشكيل حكومة موسعة، تضم أعضاء من بعض فصائل منظمة التحرير ومستقلين، استباقاً لنتائج الحوار، الذي من المفروض أن يفضي إلى اتفاق رزمة واحدة، تشمل الأجهزة الأمنية، والحكومة، وبرنامجه السياسي، ومنظمة التحرير، وفق ما تصر عليه حركة «حماس».

ويرى أنصار فكرة تشكيل حكومة موسعة لتسيير الأمور إلى حين الاتفاق في القاهرة، أنه لا يمكن إبقاء الوضع معلقاً ومرهوناً بما يمكن أن ينتجه الحوار، فيما تؤكد الفصائل الراضية لفكرة الحكومة الموسعة في ظل الحوار، ومنها الجبهة الشعبية، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية، إضافة إلى حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» طبعاً، أن ذلك يعتبر ضربة موجبة للجهود التي تبذل من أجل إنجاح الحوار وتشكيل حكومة توافق تحضر للانتخابات.

في المقابل، لم يظهر في حركة «فتح» موقف موحد إزاء تشكيل الحكومة الموسعة برئاسة فياض، حيث كان عزام الأحمد رئيس كتلة «فتح» البرلمانية، أكد صراحة أن الكتلة تفضل انتظار نتائج الحوار، أسوة بعدد من فصائل منظمة التحرير التي اعتذرت عن المشاركة في الحكومة، فيما أكد النائب عن حركة «فتح» محمود العالمول، في تصريحات لـ «آفاق برلمانية»، أن مقاطعة الحكومة جاءت بسبب عدم التشاور بشكل مباشر مع كتلة «فتح» البرلمانية، وأيضاً مع اللجنة المركزية، والمجلس الثوري للحركة، والأطر الفتاوية كافة، نافياً أن يكون تشكيل الحكومة ضرباً لمشروع الوحدة الوطنية وحوارات القاهرة، وقال: من شارك في الحكومة شارك بشكل شخصي، وليس ممثلاً لحركة «فتح» في الحكومة.

أما الجبهة الشعبية، فرأت في إعادة تشكيل حكومتين، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع، تعطيلاً للحوار، وخطوة تهدف إلى إطالة حالة الانقسام، وأكدت تمسكها بتشكيل حكومة توافق وطني وإنهاء باقي الملفات التي جرى بحثها في الحوارات الشاملة بالقاهرة.

واعتبرت «الشعبية» أن تجاوز الأزمة الوطنية ووضع حد لحالة الانقسام واستعادة الوحدة، لا يتم بإعادة تشكيل أو توسيع الحكومات القائمة، وإنما عبر التوافق على إستراتيجية سياسية وطنية موحدة، بحيث يكون تشكيل أية حكومة في إطار هذه المرجعة وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة واحترام الخيار الديمقراطي.

كما قدم حزب الشعب مذكرة إلى الرئيس عباس اقترح خلالها عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي، مخصصة لمناقشة الخطة السياسية الفلسطينية لمنظمة التحرير، تتمخض عنها إستراتيجية تغطي الجوانب الأساسية، وهي: الحراك السياسي والإستراتيجية الفلسطينية للتعامل مع المتغيرات من أجل إقامة الدولة والحل العادل لقضية اللاجئين، والمرجعية السياسية للتحرك السياسي والتفاوضي، وتفعيل منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية والمجلس المركزي وتحسين أدائها، وبحث الصيغة الأنسب لإعادة تشكيل الحكومة وبرنامجه الداخلي ومرجعيتها وأدائها، بما فيه الأمني.

حكومة في واد .. وحوار في واد آخر

وفي اتجاه مغاير لتطور الأمور نحو توسيع حكومة فياض، وقبلها إضافة وزير داخلية في الحكومة المقالة، كان جرى خلال جولات الحوار المختلفة في القاهرة الاتفاق في لجنة الحكومة على عدد من المبادئ العامة المحددة لعمل حكومة التوافق الوطني المنشودة، أهمها: احترام نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية، والتداول السلمي للسلطة، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وتكامل عملها، واستقلالية السلطة القضائية واستكمال بنائها، وإنهاء ملف الاعتقال السياسي قبل إنهاء الحوار وتشكيل الحكومة.

وفيما يتعلق بمهمات «حكومة الوفاق»، اتفق على أن تسيير وفقاً لما كلفه القانون الأساسي لها من مهمات، وفرض الأمن والنظام وسيادة القانون في مناطق السلطة الوطنية

متى تتجاوز نتائج التحقيق في قضايا الفساد «المعادلة الصفرية»؟!

جرائم فساد كبرى بلا تشريعات تكفل إيقاع عقوبات رادعة بحق مرتكبيها



النائب العام؛

العمل جارٍ لإصدار قانون لمكافحة الفساد بقرار من الرئيس

قضية فتوح والهواتف النقالة المهربة لا تزال منظورة

لا أريد فتح ملف تسريب الأراضي على صفحات الجرائد

سألاحق غازي الجبالي حتى النهاية

رئيس المحكمة العسكرية يسحب اختصاصات النيابة العامة بشكل غير قانوني

كتبت نائلة خليل؛

وأضاف: حتى في اختيار قطاع غزة هناك سبب آخر إضافة إلى موضوع الاختصاص، وهو أن القانون المطبق في القطاع حول الفساد أشد من المطبق في الضفة، حيث يعتبر قضايا الفساد من الجنايات وليس الجنح، والهدف من نقل القضايا هو المصلحة العامة.

قضية هيئة البترول

قامت النيابة العامة بتحويل ملف صرصور، الرئيس السابق للهيئة العامة للبترول، إلى المحكمة بعد توجيه تهم له تتعلق بالفساد مثل «الاختلاس، وإساءة الائتمان، والاستثمار الوظيفي، وغيرها»، وبعد مثوله أمام المحكمة في رام الله قبل شهرين عدة، حكمت عليه بالسجن لمدة عامين وغرامة مقدارها ١٠٠ ألف دينار.

وقد يتساءل البعض: لماذا بقي صرصور حتى هذه اللحظة طليقاً، والجواب عند محاميه أحمد الدهموري، الذي قال «أبدي موالي الرغبة باستئناف الحكم، ولذلك لا ينفذ الحكم إلا بعد أن يصبح القرار قطعياً».

قضية صرصور الآن أمام محكمة الاستئناف، أو كما يطلق عليها المحامون همساً «مقبرة المحاكم»، لأن إجراءاتها تستغرق وقتاً طويلاً للفصل في القضية.

وحسب المحامي الدهموري، فإن صرصور «تمت تبرئته من الاختلاس وإساءة الائتمان، وأدين بتهمة الاستثمار الوظيفي فقط».

أما النائب العام، فيصر على أن للمتهم صرصور «قضية أخرى تدور حول اختلاسه الملايين».

لكن الدهموري يؤكد «عدم وجود الملف الذي يشير إليه النائب العام، وأن التهم الموجهة لمؤكده تقتصر على الملف الذي تنظر فيه محكمة الاستئناف حالياً».

جواباً عن سؤال للنائب العام عما إذا كان هذا الحكم يتناسب أصلاً مع الضجة التي صاحبت القضية التي أدرجت تحت عنوان الفساد والجريمة الاقتصادية، قال: ملف حربي صرصور يشمل قضيتين، الأولى حكم فيها بالسجن سنتين و١٠٠ ألف دينار، ويجري الاستئناف فيها حالياً، والقضية الثانية تدرج تحت الجنايات، وقدمنا طلباً إلى محكمة الاستئناف في غزة -بسبب وجود الملف هناك- لإحالة الملف ومحاكمة المتهم أمام هيئة المحكمة في رام الله على القانون المطبق في قطاع غزة، أي اعتبار قضيته «جناية»، وليس حسب القانون الساري في الضفة الذي يعتبر تهم صرصور «جنحاً»، والملف الآن منظور أمام المحكمة، وحسب الملف هناك اختلاس يقدر بالملايين.

قضية خالد سلام و٦٠٠ مليون دولار

عندما تناقلت وسائل الإعلام اسم خالد سلام، المستشار الاقتصادي للرئيس الراحل ياسر عرفات، وعلاقته بمشروع سياحي استثماري في العقبة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، دارت الشبهات حول ارتباطه بقضايا فساد، لكن النائب العام ينفي أن يكون هناك أي ملف باسم محمد رشيد المعروف بـ «خالد سلام».

وقال المغني: لا يوجد لدينا أي ملف ضد هذا الشخص مطلقاً، وتفاجأنا أنه يملك براءة ذمة من وزارة المالية، وليس عليه أي التزام أو استحقاق، وما تم الإعلان عنه سابقاً حققنا فيه، وهو ما قيل عن امتلاكه مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لبنني مشروعاً استثمارياً في العقبة، وما تبين لاحقاً أنه مدير المشروع، وهو مستمر مع رجال أعمال من بلدان عربية.

وأضاف: حسب الأوراق التي اطلعت عليها، من المفترض أن تكون أرباح المشروع بعد الانتهاء منه نحو ٦٠٠ مليون دولار، لكن أصول المشروع حسب الأوراق التي قدمها رشيد تبلغ ٥٣ مليون دولار، وهي قيمة الأرض التي سيقام عليها المشروع، والتي يملك رشيد منها ١٪، بينما الباقي لشركائه من الدول

كان منه إلا أن اتفق مع تجار فلسطينيين لشراء الإسمنت من خلالهم، وطبعاً بأسعار مخفضة.

آلاف الأطنان التي تم شراؤها لم يدخل الأراضي الفلسطينية منها سوى القليل لذر الرماد في العيون، وذهبت من المعايير مباشرة إلى إسرائيل.

وحسب مصادر في المجلس التشريعي، تم استصدار أذونات من وزارة الاقتصاد الوطني لشراء ٤٢٠ ألف طن إسمنت بأسعار مخفضة، لم يدخل منها إلى الأراضي الفلسطينية سوى ٣٣ ألف طن!

اللافت أنه بعد الرجوع لخبراء قانون في هذا الموضوع، أكدوا عدم وجود ما يُجرّم التجار الفلسطينيين لبيعهم الإسمنت للعدو بغرض بناء جدار يصادر آلاف الدونمات الفلسطينية، لاسيما أن اتفاقية باريس الاقتصادية تعطيهم الضوء الأخضر لأي نشاط تجاري مع إسرائيل.

لكن ما يجب أن يحاسبوا عليه، حسب ما يقول النائب السابق عزمي الشعيبي، المنسق العام للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، «هو الاستغلال الوظيفي للتهرب من الضرائب، لأن هناك أشخاصاً استغلوا مواقعهم وحصلوا على تراخيص من خلال المحاباة لاستيراد الإسمنت بهدف تحقيق الأرباح دون دفع الضرائب».

ويؤكد الشعيبي أن «نقل أعضاء المجلس التشريعي القضية إلى مستوى سياسي أدى إلى خسارتها».

ويقول خريشة، الذي كان رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي السابق، «قمت بتسليم النائب العام ملفاً من ٥٠٠ ورقة، وشرط فيديو لإثبات وجود فساد في قضية الإسمنت، لكن لم يحدث شيء».

ويضيف الشعيبي: قضية الإسمنت تم التحفظ عليها، بسبب وجود خطأ جوهري في تحضير القضية، حيث أحيلت للمحكمة دون أدلة كافية، لذلك جرى حفظها لعدم كفاية الأدلة.

وفي سؤال للنائب العام حول ما إذا تم التحفظ على القضية فعلاً؟ أجاب: لم تحفظ على أي ملف، لكن الطرف السياسي جعلنا لا نتابعه في الوقت الحاضر. وهذا الملف تحديداً ما زال مفتوحاً وموجوداً في غزة، ولم نستكمل الإجراءات فيه، لأنه يحتاج إلى تعاون إقليمي (مصري، إسرائيلي، فلسطيني) وكان لا بد من أمور مالية لبحث الموضوع، ولم نجد أي تعاون من الجانب المصري والإسرائيلي، وبالتالي توقفت الإجراءات فيه.

وقال: أنا لم أبدأ بالتحقيق فيه، ولم أطلع عليه، حتى أعرف هذه الاتفاقيات، وكيف تم توريد هذا الإسمنت، ومن هي الدولة التي وردت، ومن المقاول؟ لم نفتح الموضوع حتى تكون لدينا أجوبة، وجميع الأوراق والملفات والشهود موجودون في غزة، وأريد أن أؤكد أن بعض الملفات التي فتحت، لا نستطيع إعطاء أي اسم أو معلومة عنها إلا بعد انتهاء التحقيق والحكم فيها.

ملف «الشرق الأوسط للأنايب»

وتعد هذه قضية أخرى من قضايا الفساد التي خاض المجلس التشريعي معركة فيها، لكن الأمور تقاس كما يُقال بخواتيمها. فهذه القضية التي تدور حول مصنع وهمي على الورق في مدينة أريحا، واختلاسات تقدر بستة ملايين دولار على أقل تقدير، توقف العمل فيها، حسب ما يقول النائب العام.

وقال المغني: هذا الملف جرى التحقيق فيه، وكما قلت هو أحد الملفات التي فُتحت في غزة، وكل أوراقه هناك، وتوقف العمل فيه عندما سيطرت «حماس» على مزارع النيابة.

وفي سؤال للنائب العام حول الحكمة من نقل قضية المصنع الوهمي من أريحا -مقره المفترض- إلى قطاع غزة، أم أن هناك سياسة لتمويت القضايا عبر ترحيلها إلى القطاع؟ أجاب: القانون هو من حدد الاختصاص الذي يكون أولاً في المكان الذي وقعت فيه الجريمة، وفي حالة مصنع الأنايب صحيح أنه موجود في أريحا، لكن التعاقد تم في غزة، لذا جهة الاختصاص غزة.

قبل أكثر من ثلاثة أعوام، وتحديدًا في شباط ٢٠٠٦، فجر النائب العام أحمد المغني قبيلة بإعلانه عن وجود فساد واختلاسات في المال العام الفلسطيني تتجاوز قيمته ٧٠٠ مليون دولار، وكشف عن تورط شخصيات متنفذة في السلطة، بعضهم جرى اعتقاله، وآخرون فروا إلى الخارج، ولكن منذ ذلك الحين لم يسمع الجمهور أي شيء من النائب العام حول هذه القضايا، ولم يبادر -كما بادر أول مرة- لإطلاع الرأي العام على مجريات التحقيق، وإلى أين وصلت هذه القضايا، وتحديدًا الحساسة منها، مثل قضية الإسمنت، ومصنع الأنايب، والهيئة العامة للبترول، أو تلك التي تتعلق بشخصيات متنفذة مثل سامي الرملاوي مدير عام وزارة المالية سابقاً، وغازي الجبالي مدير عام الشرطة سابقاً، ولاحقاً قضية تهريب الهواتف النقالة في سيارة رئيس المجلس التشريعي السابق روجي فتوح.

حتى اللحظة، قضيتان فقط تحت عنوان «الفساد» خرجتا من أروقة النائب العام باتجاه قفص الاتهام في قاعة المحكمة، وصدر الحكم فيهما، الأولى تتعلق بالرئيس السابق للهيئة العامة للبترول حربي صرصور، الذي حكم مؤخرًا بالسجن عامين وغرامة ١٠٠ ألف دينار، لكنه لا يزال طليقاً!

والقضية الثانية التي صدر فيها الحكم غيابياً، فكانت بخصوص ملف جمعية حماية المواطن الوهمية، والمتهم الرئيسي فيها وكيل مساعد وزارة الداخلية سابقاً محمد عبد اللطيف أبو حجة، الذي حُكم في رام الله الشهر الفائت بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة، وغرامة ٣٧٥ ألف دولار، إضافة إلى حكم بإدانة زوجته وابنه.

أما بقية القضايا التي تضم عشرات المتهمين، كما أكد النائب العام حينها، فيظهر أن المتهمين فيها مثل «الأشباح»، الكل يتحدث عنهم لكن لم يرههم أو يحاكمهم أحد.

ويعلق النائب حسن خريشة على ذلك بقوله: حتى الآن، من جرت محاسبتهم من الفاسدين هم من «أصحاب الظهر المكشوف»، وحتى الآن فتح القضايا محكوم بأمر سياسي.

لكن النائب العام يؤكد أنه «تم قطع شوط طويل بالتحقيق في تلك القضايا، وجرى توقيف العديد من الأشخاص على ذمتها، إضافة إلى عمل الإجراءات اللازمة مع الإنتربول لاسترداد بعض المتهمين الفارين إلى الخارج».

وحسب النائب العام، فإن ٣٠٪ من القضايا المعلن عنها تمت إحالتها للمحاكم.

ويعزو المغني التوقف الحالي في متابعة القضايا التي أعلن عنها إلى «الانقلاب الذي قامت به «حماس» في غزة، وسيطرتها على المحاكم ومقر النائب العام. فمن جهة، جميع الملفات والأوراق والبيانات موجودة في قطاع غزة، ومن جهة ثانية هناك اختصاص مكاني ونوعي لهذه القضايا هناك، ما يعني حسب القانون أن النظر فيها من مسؤولية محاكم القطاع وليس الضفة، والأهم أن النائب العام لا يملك حالياً أي صلاحيات في القطاع».

قضية الاسمنت

قضية الاسمنت من أبرز قضايا الفساد التي أثرت في الشارع الفلسطيني، لارتباطها أولاً بشخصيات سياسية متنفذة، وثانياً للبعد الوطني للقضية التي أثرت بعدما تبين أن هناك تجاراً وشركات تعهدت فلسطينية قاموا بشراء الإسمنت من مصنع بني سويف في مصر - الذي يدرج ضمن الكوتا؛ أي أن الفلسطينيين يحصلون منه على الإسمنت السائل بأسعار مخفضة أكثر من غيرهم لدعم صمودهم وبناء منازلهم - ومن ثم بيعه وهو في المصنع إلى تاجر إسرائيلي يحمل الجنسية الألمانية، ليقوم بدوره ببيعه للحكومة الإسرائيلية بغرض بناء جدار الفصل العنصري.

هذا التاجر كشفت المعارضة المصرية المناهضة للتطبيع علاقته بمصنع الإسمنت، والغرض من شراؤه آلاف الأطنان، فمنعت المصنع من بيعه، فما

ومضات من الذاكرة ..

ملفات فتحت قبل ثلاث سنوات!

في الخامس من شباط ٢٠٠٦، بعد أيام من الانتخابات التشريعية الثانية، كشف النائب العام أحمد المغني، عدداً كبيراً من ملفات الفساد واختلاس المال العام، موضحاً أن النيابة تحقق حتى التاريخ المذكور في ٥٠ قضية فساد مالي وإداري تبلغ قيمة الأموال المهورة والمختلصة فيها أكثر من ٧٠٠ مليون دولار، بينها قضية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، مشيراً إلى أن الأمر يتعلق بمسؤولين كبار ومتنفذين، أوقف منهم ٢٥ للتحقيق.

وقال النائب العام في مؤتمر صحافي عقده في المركز الصحافي الدولي بمدينة غزة، «أن عدد الموقوفين في قضايا الفساد المختلفة لدى النيابة العامة بلغ ٢٥ شخصاً حتى الآن، وهناك ١٠ آخرين مطلوبين خارج الوطن نسعى لجلبهم عن طريق الإنترنت الدولي، وهو ما سيتم خلال الأسابيع القادمة، إلى مناطق السلطة الفلسطينية».

وأضاف: منذ اللحظة الأولى التي تمت فيها إحالة العديد منها من قبل الرئيس «أبو مازن» وهيئة الرقابة المالية والإدارية، وكذلك الملفات المحالة من المجلس التشريعي للنائب العام، قامت النيابة العامة بإجراء التحقيقات اللازمة في الملفات المحالة إليها، ثم قامت بإحالة المتهمين الذين انتهت التحقيقات معهم في التهم الموجهة إليهم، وثبتت كفاية الأدلة بحقهم، إلى المحكمة المختصة لمحاكمتهم حتى ينالوا الجزاء على ما اقترفت أيديهم.

وتابع المغني: إن التحقيق انتهى في ٢٧ ملفاً من أصل ٥٠ ملفاً، وسيتم اتخاذ إجراءات عبر المحاكم في الأيام القادمة، وهناك بعض الملفات ما زال التحقيق فيها مستمراً؛ سواء من حيث استجواب المتهمين أم سماع أقوال الشهود أم غيرها من الإجراءات، وذلك لأن تلك الإجراءات تتطلب وقتاً وجهداً كبيراً، وبمجرد الانتهاء منها ستتم إحالة من تثبتت عناصر الاتهام بحقه للمحاكمة بالسرعة القصوى».

وشدّد النائب العام على أن موقف النيابة العامة بشأن ملفات الفساد واضح وجلي، وهو «الضرب بيد من حديد على المفسدين وعلى كل من استولى على المال العام بطريقة غير مشروعة، وذلك انطلاقاً من إيماننا العميق أن الاعتداء على المال العام ينطوي على عدوان صارخ على المصالح الجوهرية للشعب الفلسطيني».

واستعرض المغني بعض الملفات التي يتم فيها التحقيق، مثل ملف الإسمنت الذي استخدم لبناء الجدار الفاصل، والمحال من المجلس التشريعي، ولف مصنع الشرق الأوسط للألبان من المحال من المجلس التشريعي، ويشمل نحو ٦ ملايين دولار (٢ مليون دولار للسلطة، و٤ ملايين للشركة الإيطالية).

وقال: هناك تحقيقات في ملفات الاختلاس وإساءة الائتمان والنصب والاحتيال والتزوير في أوراق رسمية لأشخاص ذوي مكانة مرموقة، وعددها أكثر من ٢٠ قضية، منها ما أودعت لوائح الاتهام ضددهم لدى المحاكم المختصة، والبعض الآخر لحين الانتهاء من إجراءات التحقيق، ولف المعهد الطبي العدلي في أبو ديس، ولف جمعية حماية المواطن، هناك ملفات اختلاس كبيرة جداً، ولف الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والفضائية الفلسطينية، حيث وجد أن هناك اختلاسات بما يعادل ٢٠ مليون دولار أميركي، وهناك مطالبات مالية، وقد أودعنا لائحة دعوى بشأنها لدى المحكمة المختصة، ولف دائرة الترخيص لإساءة استعمال السلطة الوظيفية، وقد أودعنا بحق المتهمين لوائح اتهام لدى المحكمة المختصة، ولف خاص بأحد المتهمين تم جلبه من عمان حسب الأصول، ووجهت له ٢٠ تهمة تزوير مستندات وبيع أراضٍ بطرق غير قانونية.

وذكر أيضاً أن «هناك ملف المتهمين في بيع أراضي الدولة إلى دولة أجنبية (يقصد إسرائيل)، ولف مسرح الطفل الفلسطيني أيضاً هناك تجاوزات مالية، ولف مؤسسة الزير للمقاولات، ولف الهيئة العامة للتبغ، وهذا هو الملف الساخن الذي تحقق فيه، وهناك أكثر من جانب له، ولف الهيئة العامة للتبغ، ولف الأراضي المشتراة لصالح الدولة في المحافظات الشمالية (الضفة)، هناك أراضٍ اشترت بمال الشعب ومن وزارة المالية على أوراق دون أن توجد الأرض على الحقيقة، وهو قيد التحقيق، وسنوافيك في المستقبل بأسماء، ولف مدير الشرطة السابق بشأن ترخيص السيارات وحراسة البيوت، ولف مركز البحوث الإنسانية والتنمية وجمعيات ومؤسسات عامة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، ولف المخالفات المالية والإدارية لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولف إتلاف أرشيف الجوازات، ولف الجمعية الخيرية لدعم الطالب الفلسطيني، ولف بشأن فواتير المقاصة وقدرت بملايين الشواكل، ويشمل بعض التجار؛ أي أكثر من مائة تاجر ... ولف مؤسسة الصخرة بالضفة الغربية، ولف مؤسسة البحر العربي، ولف سيارات العائدين المعفاة من الجمارك، ولف مشتريات وزارة الصحة للأدوية الممول من البنك الدولي، وحسب التحقيقات الموجودة لدينا هناك إعفاء لـ ٦ أو ٧ أدوية من الجمارك، ولف جريدة القدس العربي المملوكة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولف أرض العسكرة المشتراة بمستندات مزورة، ولف الأراضي الحكومية المتعاقد عليها، التي لم يلتزم المستفيدون من ذلك بتسديد الأقساط المستحقة عليهم».

وحول قضية الإسمنت، قال المغني: لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال لسرية التحقيقات، وإذا نُحِت الآن قد أتسبب بخلل في التحقيقات، عندما تنتهي التحقيقات ساكون صريحاً وأذكر بالأسم من هي الشركة المسؤولة عن ذلك.

الشواكل، هي الآن منظورة في المحاكم عبر ملفين: الأول، قتل والد رشيد البرزاري بعد خطفة للانتقام منه. وحسب النائب العام، فإن «هناك متهمين تجري محاكمتهم أمام المحكمة المختصة، بينما المتهم الثالث وهو الذي حرض وأمر بالقتل، تجري ملاحقته لوجوده خارج البلاد».

وحسب خريشة، فقد أصدرت المحكمة أكثر من مرة قراراً بالإفراج عن المتهمين، لكن النيابة العامة في كل مرة تتحفظ عليهما وتمدد توقيفهما.

وعندما سألنا النائب العام عن ذلك، أجاب: يتم التحفظ عليهما لأن لديهما قضايا عدة».

أما بالنسبة للملف الثاني المتعلق برشيد البرزاري والتلاعب المالي المتهم به، فيقول النائب العام: لا تزال قضيتته منظورة أمام محكمة رام الله، بما فيها من قضايا اختلاس ونصب واحتيال، وفي الوقت ذاته هو أيضاً ضحية النصب والاحتيال.

لكن ما لا يعرفه كثيرون هو أن المحكمة أصدرت قراراً بالإفراج عن البرزاري قبل ستة أشهر، لكن الأجهزة الأمنية لا تزال تتحفظ عليه في «المقاطعة» برام الله.

ويفسر النائب العام ذلك بأن «الأجهزة الأمنية تخوفت على حياته وحياته أسرته -وعدم وجوده سيستسبب بإفلات أشخاص من العقاب- لذلك تحفظت عليه الأجهزة الأمنية من الخروج، وقامت بتوفير جميع العلاجات اللازمة له كونه مريضاً».

بدورها، أكدت عائلته في لقاء سابق أن التحفظ على ابنها «يقع في دائرة إبقائه بعيداً عن الإعلام والرأي العام حتى لا ييوح بأسماء مسؤولين في السلطة كانوا يعملون معه!»

معهد الطب العدلي في أبو ديس

ومن القضايا التي أعلن عنها منذ ثلاث سنوات، قضية معهد الطب العدلي في أبو ديس، ويؤكد النائب العام أنه «تم إغلاق هذا الملف .. وإغلاقه يقع ضمن صلاحياتي كنائب عام، لأسباب لها علاقة بالمصلحة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، لأن هذا الملف يحتوي على اتهامات فيها تجاوزات أخلاقية، وإذا فتح على مصراعيه سيكون لدينا مئات جرائم القتل في الشارع الفلسطيني، وبالتالي كان إغلاقه للمصلحة العامة».

هيئة الإذاعة والتلفزيون ووزارة شؤون الأسرى

من الملفات الجديدة نسبياً أمام النائب العام، ملف الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وحسب مصادر فإن هذا الملف قد تضاعف اليوم ليصبح ثلاثة ملفات، لكن المغني في الإجابة عما إذا كان سيفضي إلى نتيجة، اكتفى بالإجابة «ربما، النيابة المختصة هي التي تتابعه الآن».

وحول قضية سرقة نحو مليون شيكل من حساب وزارة شؤون الأسرى، قال المغني «التحقيق لا يزال مفتوحاً في هذا الملف ولم يكتمل بعد».

الأجهزة الأمنية وسحب اختصاصات النائب العام

اعتبر النائب العام قيام رئيس المحكمة العسكرية عبد العزيز وادي بإصدار تعميم مفاده «إحالة كل القضايا الجزائية التي يوجد فيها طرف عسكري إلى القضاء العسكري»، أمراً مخالفاً للقانون.

وقال: ما يقوم به هو سحب لبعض الاختصاصات من النيابة المدنية، وأرسلنا مذكرة للرئيس نعلمه بذلك. ولفت إلى أن «هناك دعماً كبيراً من الأجهزة الأمنية لصلاحياته مقارنة بالأعوام السابقة».

جرائم بلا تشريعات

أكبر العراقل الموجودة حالياً ليس أمام النائب العام فحسب، وإنما أمام منظومة القضاء بشكل عام، هي قانون العقوبات المطبق حالياً، الذي يعود إلى العام ١٩٦٠، وعدم وجود قانون عقوبات موحد بين الضفة والقطاع، فيما يحول تعطيل المجلس التشريعي دون حل هذه الإشكالية.

ففي القانون المطبق حالياً توجد جرائم ليست لها تشريعات، وعلى سبيل المثال لا يوجد ذكر لجريمة «فساد»، والتكليف القانوني لهذه الجريمة يتنوع بين «الرشوة، وإساءة الائتمان، والاستثمار الوظيفي»، والعقوبة لهذه الجرائم كلها تدخل في باب «الجنح»: أي أن الحكم فيها أقل من السجن ثلاث سنوات.

وقد يتفاجأ البعض إذا عرف أن جرائم تزوير الأدوية الفاسدة وبيعها، وشبكات القلب، ومثبات الحمل، التي كشفت في الأونة الأخيرة، وأثارت الرأي العام الفلسطيني، فيما حصد الضالعون فيها من أفراد وشركات ملايين الدولارات، وأدت في حينه إلى اعتقال ١٥ منهم، لكنهم جميعهم خارج السجن اليوم، لسبب بسيط أن القانون يعتبر ما اقترفوه «جنحة» وبماكانهم أن يخرجوا بكفالة أو غرامة لاحقاً.

والسؤال الذي يطرح الآن: لماذا لا يقوم الرئيس بإصدار قرار بقانون موحد لمكافحة الفساد، على غرار قرار بقانون الذي أصدره في ما يخص غسل الأموال؟

ويجب النائب العام بالقول: إذا بقي الوضع كما هو عليه («التشريعي» معطل) ساقدم مشروع قانون مكافحة الفساد للرئيس ليصدر به قراراً بقانون ويصبح نافذاً.

العربية.

وحول مدى صحة ما تردد بأن التحقيق مع سلام جرى في الأردن، قال المغني: نعم حقت معه في الأردن، لأنه بالمناسبة بعد أن أعلنت عن اسمه ونية التحقيق معه، ذهبت أنا إلى عمان، وجاء إلي هناك وجعل نفسه تحت تصرفي، فأخذت الأوراق والملفات الرسمية منه، وبعد ست ساعات من التحقيق، وتحديدًا بعد وجود براءة ذمة من وزارة المالية تبرئه من أي التزامات مالية لجهة السلطة الوطنية الفلسطينية، ولسلامة أوراقه، لم أستطع أن أفعل تجاهه شيئاً، لأنه لم يثبت عليه أي شيء».

قضية روجي فتوح والهواتف النقال

أثار ضبط نحو ألفي هاتف محمول (هناك روايات متباينة حول العدد) مهربة في سيارة رئيس المجلس التشريعي السابق روجي فتوح، من الأردن إلى فلسطين، عاصفة من الجدل في آذار ٢٠٠٨، وفي حينه أعفى الرئيس محمود عباس، فتوح من مهامه إلى حين الانتهاء من التحقيق، بينما حُل فتوح المسؤولية إلى سائقه.

وبعد فترة من الزمن، قرأ المواطنون على الصفحات الأولى للصحف الفلسطينية إعلانات التهنئة والتبريك بتبرئة فتوح من تهمة تهريب الهواتف النقال، لكن أحداً لم يسمع عن نتائج التحقيق والمحاكمة، بل فقط عن «البراءة».

وفي سؤال للنائب العام عن هذا الملف، أكد أنه «لم ينته، ولا يزال منظوراً في النيابة العامة».

وقال: لا داعي لهذا التساؤل، لأنه لم ينته شيء، فلتكتب الصحف ما تريد، لكن لم يصدر من النائب العام أي شيء رسمي، وبالتالي دعونا ننتظر.

تزوير الأراضي وتسريبها للاحتلال

عملية تزوير الأراضي وتسريبها للاحتلال الإسرائيلي لا تزال مستمرة، وعلى الرغم من صعوبة كل قضايا الفساد، فإن هذه القضية تبدو أصعب بسبب وجود متورطين فيها من حملة هوية القدس أو الهوية الإسرائيلية، ما يجعل إسرائيل تتأهب دوماً للدفاع عنهم. ولعل ما حصل في بداية الشهر الحالي أكبر مثال، حيث اعتقلت السلطة أشخاصاً يشتبه في تورطهم بتزوير آلاف الدونمات وتسريبها لإسرائيل، فقامت الأخيرة حينها بالاتصال بـ «المقاطعة» مهددة باجتياح رام الله إن لم يتم الإفراج عنهم، فكان لها ما أرادت! وحسب مصادر، يوجد حالياً نحو ١١ منهم بتزوير وتسريب أراضٍ، بعضهم من حملة هوية القدس.

وعند سؤال النائب العام عن هذا الملف، أجاب: أتمنى أن لا أتحدث في هذا الموضوع، لأنه حساس ويمس الأمن، ولا أريد أن أفتح الموضوع على صفحات الجرائد، لأنه لدينا أشياء كثيرة لا نستطيع التحدث فيها، ولا أستطيع أن أحدد عدد المتهمين، لكنني أعتقد أن القادم أكثر.

وأضاف: هذا الملف لم يفتح في السابق، لكن بكل أمانة وإخلاص جرى فتحه حالياً، وسنستمر فيه حفاظاً على أمن الوطن، نحن نعمل بالقانون الذي من خلاله سنحافظ على أراضي وأملاك الفلسطينيين والدولة، ولا يهمنا أي شخص، أكان صغيراً أم كبيراً طالما أننا نطبق القانون».

مسؤولون متهمون ... فارون من وجه العدالة

حسب تصريحات النائب العام، هناك عدد من المسؤولين المتورطين في قضايا فساد ما زالوا فارين من وجه العدالة، مثل غازي الجبالي، مدير عام الشرطة سابقاً، وهو مطلوب عن طريق الإنترنت، وجميع ملفات في قطاع غزة.

وفي تعليق له، أكد خريشة «حصول الجبالي على كتاب يبرئه من أي تهمة فساد، إضافة إلى حصوله على ورقة مماثلة من النائب العام المغني».

وينفي النائب العام ذلك، مؤكداً أنه «لم يصدر مني أي كتاب، ولن يصدر، ولن ألتم باية ورقة من أية جهة تفيد ببراءة الجبالي، وأنا ما زلت الأحق الجبالي، ويوجد لدي قضايا ضده، ولن أغلق ملفه حتى يتم القبض عليه».

أما سامي الرملاوي، مدير عام وزارة المالية سابقاً، والذي أُلقت أجهزة الأمن القبض عليه في ٣ شباط ٢٠٠٦ بينما كان يحاول مغادرة الأراضي الفلسطينية وبحوزته ملايين الدولارات -تردد حينها حيازته ١٠٠ مليون دولار في حقيبة- فهو لا يزال هارباً أيضاً. وحسب النائب العام، فإن «اسمه مسجل بالإنترنت وهو مطلوب للتحقيق».

ومن الشخصيات التي يتردد ارتباطها بالفساد فايز حماد، لكن النائب العام يؤكد أنه «لا توجد أية قضية تتعلق بالفساد تخص حماد، والقضايا الأربع المفتوحة ضده جميعها تحت بند الجنح من شجار وشم وغيره».

والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كان حماد مطلوباً لقضايا تتعلق بالجنح ماذا هو «هارب» خارج البلاد؟!

قضية البرزاري .. أين وصلت؟

رشيد البرزاري، الذي ارتبط اسمه بوحدة من أكبر قضايا التلاعب المالي والنصب والاحتيال في الأراضي الفلسطينية، تقدر بملايين

هل تنجح الفصائل في ما فشلت فيه منذ سنوات عدة؟

منظمة التحرير .. توافق على الانتخابات وتباين ما بين الدعوة إلى الإصلاح أو إعادة البناء

كتب حسن جبر:



اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة

المرحلة الانتقالية دون المس بصلاحيات المنظمة ومؤسساتها، لافتاً إلى أن هذه الصيغة توفر شراكة لحركتي «حماس» و«الجهاد» في رسم القرارات خلال الفترة الفاصلة».

وعن النقاش بشأن برنامج المنظمة وتطويره، دعا الغول إلى «التفريق بين برنامج المنظمة وسياسات أو قرارات تقدم عليها قيادة منظمة التحرير».

وقال: برنامج المنظمة، الذي يشمل حق العودة وفق القرار ١٩٤، والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، إلى جانب حق تقرير المصير، يختلف بشكل كبير عن سياسات المنظمة وقراراتها.

مطلوب مراجعة سياسية شاملة

وشدد الغول على ضرورة إجراء مراجعة سياسية شاملة لسياسة المنظمة خلال الفترة الماضية من أجل تجاوز الثغرات والأخطاء السابقة، والاتفاق على القواسم المشتركة.

وقال: كان هذا رأينا منذ البداية؛ أن يتم إجراء مراجعة سياسية شاملة، لكن ما حال دون ذلك الرغبة في الإسراع بإنهاء الانقسام السياسي.

وأكد على أن «الرغبة في إنهاء الانقسام يجب أن تترجم من خلال إجراء مراجعة شاملة ليتم اشتقاق مهمات وقواسم مشتركة ضمن برنامج سياسي يشكل القاسم المشترك بين الفصائل».

«الديمقراطية»: تطوير وإصلاح على قاعدة الانتخاب من جانبه، قال صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، «إن تفعيل المنظمة وتطويرها وارد وضروري باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، مؤكداً أن «الديمقراطية طالما نادت بتطوير المنظمة وتفعيلها، وأعلنت مراراً وتكراراً أنها مفتوحة للجميع».

وأضاف: أعتقد أن تطوير المنظمة وتفعيلها يجب أن يكون على قاعدة انتخاب المجلس الوطني في الداخل وما أمكن من الخارج، ليشارك بها الجميع. وإلى أن يعقد المجلس الوطني للمنظمة، ندعو الجميع إلى المشاركة في صيغة قيادية لا تمس ولا تؤثر ولا تتعارض مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يتوجب وقف محاولات إيجاد بديل لها.

ونوه إلى أن ربط تنفيذ الإصلاحات في منظمة التحرير بالقضايا الأخرى صعب، لافتاً إلى أن «قضية إجراء إصلاح في المنظمة جرت مناقشتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي لجان الحوار الوطني».

اتفاق ثنائي في مهب الريح

وحذر ناصر من أن «ما جرى الاتفاق عليه بين حركتي «فتح» و«حماس» حول المنظمة، هو اتفاق ثنائي في مهب الريح، وهناك حذر في التعامل معه باعتباره قد يؤدي إلى ما قاد إليه اتفاق مكة».

وتابع: نحن نخشى من الاتفاقات الثنائية التي لا تنجح في حل الخلاف، وإن نجحت فإنها تكون مؤقتة ونفضي إلى مشاكل، مؤكداً أن المطالبة بحوار شامل ليس بحثاً عن دور لهم، بل لأنهم كما قال يريدون «حلاً شاملاً ودائماً

«حماس» على دور قيادي لها خلال الفترة الانتقالية، الأمر الذي اعتبرته «فتح» مساساً بمكانة منظمة التحرير وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، داعية إلى حصر مهام هذه اللجنة في الإعداد للانتخابات دون المساس بدور المنظمة ومؤسساتها.

«حماس»: ملف المنظمة مطروح منذ العام ٢٠٠٥

ويقول فوزي برهوم المتحدث باسم «حماس»، إن الحركة طرحت ملف المنظمة منذ حوارات القاهرة العام ٢٠٠٥، وجرى التوافق يومها على أن تتم إعادة بناء المؤسسات بالانتخاب وعبر الطرق الديمقراطية لاستيعاب حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

وتابع: هذا الاتفاق لم يجر تفعيله أو تطبيقه على الرغم من التأكيد عليه في وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة. وفي الجولة الرابعة من الحوار، تم الاتفاق على تشكيل مرجعية مؤقتة تضم الفصائل الفلسطينية، وتتولى البت في القضايا الرئيسية إلى حين إجراء الانتخابات للمجلس الوطني، مؤكداً أن هذه المرجعية لن تكون بديلاً عن المنظمة أو تمس بأطرها.

المرجعية ليست بديلاً عن المنظمة

كانت هناك خشية لدى حركة «فتح» من أن تكون هذه اللجنة أو المرجعية بديلاً عن المنظمة، إلا أنه جرى التوافق على أن هذه المرجعية «مؤقتة».

واعتبر برهوم أن موضوع المنظمة جرى حسمه على قاعدة إجراء الانتخابات للمجلس الوطني بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي «ضمن اتفاق رزمة». ونوه إلى أن «المطلوب هو إصلاح منظمة التحرير وتطويرها وإعادة بنائها، الأمر الذي يعني إصلاح مؤسسات المنظمة عن طريق التوافق».

وقال: القضية ليست استيعاب «حماس» و«الجهاد» داخل المنظمة، بل كيفية تشكيل إطار قيادي للشعب الفلسطيني.

وتعهد برهوم أن تطرح «حماس» برنامج المنظمة للحوار والنقاش من أجل إصلاحه، بعد إجراء انتخابات المجلس الوطني.

يذكر أن المرجعية القيادية تتشكل من اللجنة التنفيذية، والأمناء العاميين للفصائل، ورئيس المجلس الوطني. ويشكل هذه اللجنة الرئيس الذي قد يضيف بعض الشخصيات المستقلة أو النخب إليها.

«الشعبية»: فرق بين برنامج المنظمة وسياسات قيادتها

بدوره، يفسر كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، الاتفاق الثنائي الذي تم بين «حماس» و«فتح» بشأن منظمة التحرير بالقول «إن الوصول إلى هذا الاتفاق تم بعد أن تنازلت حركة «حماس» عن المطالبة بأن تكون المرجعية المؤقتة قيادة للشعب الفلسطيني».

وأضاف الغول: كانت «حماس» تريد أن ينص الاتفاق على أن «الهيئة المؤقتة مرجعية لشعبنا»، لكنها تخلت عن كلمة «شعبنا» التي كان يفهم منها أنها بديل عن منظمة التحرير، ما استدعى أن يتم تحديد مهام هذه الهيئة منعا لأي التباس.

وأكد أن الهيئة القيادية المؤقتة ستعالج قضايا الشعب الفلسطيني في

لم تضيف جولة الحوار الثنائي الخامسة في القاهرة جديداً لما أعلنته حركتا «فتح» و«حماس» في ختام الجولة الثنائية الرابعة عن تدليل العقبان بشأن ملف منظمة التحرير الفلسطينية الذي بقي مستعصياً على الحل لجولات عدة من الحوار، وإن شئنا الدقة أكثر منذ الاتفاق الفصائلي في إعلان القاهرة العام ٢٠٠٥ على تشكيل لجنة موحدة لتفعيل المنظمة وتطويرها.

هذه اللجنة لم ترَ النور لاعتبارات عدة، إلا أن المطالبات التي تراوحت بين تفعيل المنظمة وتطويرها وإصلاحها وإعادة بنائها تواصلت بأشكال مختلفة من الجميع!

فهل يصمد الاتفاق الأخير بين حركتي «فتح» و«حماس» بشأن تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الانطلاق من إجراء انتخابات حيثما أمكن لأعضاء مجلسها الوطني، أم يواجه عقبات جديدة عند التطبيق مردها الخلاف بشأن برنامج منظمة التحرير؟ وماذا تقول الفصائل الأخرى عن هذا الاتفاق؟ هل ستوافق عليه تلقائياً في سياق الحوار الشامل، وصولاً إلى الجلسة المقترحة في السابع من تموز المقبل كمحطة لإعلان التوافق الوطني؟ أم أن لها هي الأخرى اشتراطاتها؟! هل سيتم إصلاح منظمة التحرير أم إعادة بنائها وتغيير نظامها وبرنامجها لتصبح منظمة جديدة لا تحمل من القديم إلا الاسم، أم أنها ستتوسع بحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» لتواصل لعب الدور نفسه بهياكلها ومؤسساتها.

كيف ستجرى الانتخابات المقررة للمجلس الوطني الجديد؟ وأين؟ وما هو نظام الانتخابات؟ هل سيعتمد النظام النسبي أم الدوائر أم كليهما؟ ما هو دور اللجنة القيادية أو المرجعية المؤقتة التي ستقود المرحلة الانتقالية إن تم الاتفاق؟ هل ستشكل بديلاً عن منظمة التحرير أم أنها ستعمل في حقل مغاير لذلك الذي تعمل فيه المنظمة ومؤسساتها؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت محور نقاش مع ممثلي القوى والفصائل التي تابعت ما تم من اتفاق بين «حماس» و«فتح» حول منظمة التحرير.

«فتح»: لجنة المنظمة أنهت أعمالها

يقول إبراهيم أبو النجا، عضو القيادة العليا لحركة «فتح» في قطاع غزة: نستطيع القول إن لجنة منظمة التحرير قد أنهت أعمالها مثلها مثل باقي اللجان التي أنهت أعمالها خلال حوارات القاهرة.

وتابع: اتفقتنا مع حركة «حماس» على أن تكون اللجنة التي تم الاتفاق على تشكيلها في إعلان القاهرة عاملاً مساعداً في تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها على قاعدة إجراء الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي حيث أمكن.

وأكد أن «حماس» كانت تصر في السابق على أن تكون اللجنة القيادية لتطوير المنظمة وتفعيلها هي المرجعية الوطنية وكأنها بديل أو شريك مع المنظمة، الأمر الذي رفضته «فتح» وأصررت على أن تكون هذه اللجنة إطاراً لا يمس تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

ونوه إلى أن الاتفاق جرى على أن تكون هذه الهيئة أو اللجنة وفق صيغة إعلان القاهرة، وهي «تطوير المنظمة وتفعيلها والتحصير لإجراء الانتخابات».

ورفض أبو النجا اعتبار ما تم الاتفاق عليه بين «حماس» و«فتح» اتفاقاً ثنائياً، مؤكداً أن «ما تم الاتفاق هو ما نصت عليه اللجان الخمس أثناء اجتماعاتها في القاهرة». وقال: الاتفاق جرى بعد أن رأى الأخوة المصريون، رعاة الحوار، أن الخلاف ينحصر بين حركتي «فتح» و«حماس».

وقال: إن الاتفاق يضمن دخول «حماس» و«الجهاد» وكل الفصائل غير الممثلة في المنظمة، لافتاً إلى أن اللجنة التي تم الاتفاق عليها هي إطار قيادي يدخله الجميع وفق الأصول المرعية والمتبعة التي لا تحرم أحداً من التمثيل فيها وفق الخطط اللازمة.

برنامج المنظمة يُطرح داخل المجلس الوطني

كما رفض أبو النجا الحديث عن طرح قضية برنامج المنظمة خارج اجتماعات المجلس الوطني، قائلاً: إن برنامج المنظمة لا يطرح إلا داخل المجلس الوطني.

وتابع: هذا إطار عام، والبرامج والرؤى والتعديلات والإضافات تطرح داخل المجلس الوطني الذي يقر أو لا يقر.

واعتبر ما حدث من اتفاق بين «فتح» و«حماس» بهذا الخصوص، تأكيداً على منظمة التحرير وانتصاراً لها، إلى جانب أنه يقطع الطريق على أية جهة تحاول المساس بالمنظمة ودورها».

ولا يشعر أبو النجا بالقلق من عدم تطبيق ما اتفق عليه، لافتاً إلى أن «إجراء الانتخابات سيجعل من نتائجها ملزمة للجميع».

وكان الخلاف بين حركتي «فتح» و«حماس» تمحور خلال الجلسات السابقة حول مهام وعمل الهيئة القيادية أو المرجعية المؤقتة، حيث أصررت

وسط شكوك في إمكانية إجرائها أو احترام نتائجها

الانتخابات.. إسهام في حسم الخلاف الداخلي أم إعادة إنتاج الأزمة؟!

كتب حسام عز الدين:



عدة تساؤلات حول قضية الضمانات، بل وجدوى إجراء انتخابات لمؤسسة تشريعية في ظل بقاء الاحتلال القادر على تعطيل المؤسسة التشريعية برمتها.

فلم يكن للانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ أن تجري لولا الموافقة الإسرائيلية والأميركية والدولية المسبقة على إجرائها، والموافقة على مشاركة حركة حماس فيها تحت اسم «كتلة الإصلاح والتغيير».

لكن التهمة الرئيسية التي وجهتها إسرائيل لنواب حركة حماس الذين اعتقلتهم عقب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في غزة، كانت «الانتماء إلى تنظيم محظور، هو كتلة التغيير والإصلاح، التابع لحركة حماس».

ولم يشفع لمحمي النواب المعتقلين، ولا حتى للنواب أنفسهم، دفاعاتهم أمام القضاء الإسرائيلي، انطلاقاً من أن إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وافقتا على المشاركة في الانتخابات وفق هذه الصيغة.

وحول الضمانات التي يمكن لها أن تحمي النواب عقب أية انتخابات قادمة، قال الصالح: «أعتقد أنه من المفهوم ضمناً أن الذهاب إلى انتخابات جديدة إنما يعني الذهاب إليها في سياق علاقة واضحة مع المجتمع الدولي وضمانات أرفع مستوى من الضمانات السابقة، تسهم في إجبار إسرائيل على السماح بإجراء الانتخابات في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة في آن واحد».

وأشار إلى ما وصفه «صيغة اتفاق دولي وإقليمي» أشمل يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التعامل مع «حماس» باعتبارها جزءاً من النظام السياسي، فيما تتصرف الحركة أيضاً باعتبارها جزءاً من هذا النظام.

غير أن الأجواء التي ظهرت في حوارات القاهرة بين حركتي حماس وفتح، لا تشير إلى وجود نية حقيقية للتوجه إلى الشعب للتصويت، ومن ثم حسم الخلافات.

الانتخابات والمناكفات

ويقول النائب السابق عزمي الشعيبي، إن طرح قضية الانتخابات والعودة إلى الشعب ليست سوى «مناكفات سياسية، وليست بحثاً عن حلول لمشكلات موجودة».

ونوه الشعيبي إلى أن الدعوات التي تصدر بشأن التوجه إلى الانتخابات لحل الإشكاليات الفلسطينية ليس هدفها «سوى تصدير المشكلة القائمة في المستويات القيادية لدى الفصائل الفلسطينية، ونقلها من مستوى القيادات إلى مستوى الشعب».

وأضاف: مع ذلك، يمكن أن تكون لدى الأطراف رغبة في الحل ونوايا للعودة إلى الشعب باعتبار أن الخلاف قائم حول برنامج سياسي معين أو قضية معينة.

وفيما يخص أهمية موقف إسرائيل المسبق من أية انتخابات قادمة، قال الشعيبي: «موقف إسرائيل يجب أن يكون آخر ما يجب أن نحسب حسابه».

وتابع: المشكلة أن الخلافات والانقسامات الفلسطينية الداخلية سببها خلافات مع بعضها البعض، ولم تقم بناء على خلافاتنا مع إسرائيل.

تشكيك في إمكانية إجراء الانتخابات

والى جانب ما يثار من جدل حول مدى قدرة الانتخابات على «حسم» الخلاف الداخلي، أو حتى ضمان احترام نتائجها، هناك آراء تشكك في إمكانية إجراء هذه الانتخابات، حتى في موعدها الدستوري، على اعتبار أن قرار إجراء هذه الانتخابات لم يعد داخلياً، حسب رأي رئيس مركز رام الله لحقوق الإنسان إياد البرغوثي.

وقال البرغوثي: في الواقع أنا أشك في أن تكون هناك انتخابات، لأن إجراءها ليس قراراً داخلياً، حيث يتم إجراؤها من خلال التشاور مع مستويات دولية وعربية، وقد نصل إلى مستوى لا يمكننا فيه أن نتشاور مع أنفسنا بشأنها!

ولا يغفل ذلك أيضاً العراقل الناجمة عن الموقف الإسرائيلي، الذي قد يحول عملياً دون إجراء الانتخابات، حتى لو أجبرت الضغوط الخارجية حكومة بنيامين نتنياهو على القبول من حيث المبدأ بإجراء هذه الانتخابات.

فمن المشكوك فيه مثلاً، أن تقبل هذه الحكومة اليمينية المتطرفة بإجراء الانتخابات في القدس، أو أن تلتزم بعدم اعتقال هذا النائب أو ذاك من قد يفوزون في الانتخابات كما تفعل حالياً باستمرار اعتقال نحو أربعين نائباً منتخباً.

لكن، حتى إن كانت ستجري الانتخابات، فإنها لن تؤدي إلى حسم الخلاف الداخلي طالما لم تكن نتائجها واضحة مسبقاً، حسب ما يرى البرغوثي، الذي أضاف: المفروض أن تكون نتائج الانتخابات مقبولة من الناحية النظرية، لكن لدينا تجربة بأنه لم يتم قبول نتائج الانتخابات التشريعية السابقة، بمعنى أنه ثبت أن قرار الشعب غير مقبول في الممارسة السياسية لبعض الأطراف.

وتسود تقديرات بأن الاتحاد الأوروبي قد يعمل على تغيير موقفه من حركة حماس، والتعامل معها بصفتها جزءاً أساسياً في النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي القبول بنتائج أية انتخابات قد تشارك فيها «حماس» مستقبلاً، بل وربما تكون موافقة المجتمع الدولي على نتائج أية انتخابات فلسطينية مقبلة مؤشراً مسبقاً على قبول دولي سياسي بحركة حماس، التي كانت مرفوضة طوال السنوات الأربع الأخيرة.

وقال البرغوثي: القضية ليست إطلاق حوار سياسي، القضية أن هناك دماً أريق خلال السنوات الماضية، و«حماس» لا تريد ترك السلطة ولن تتركها، وبالتالي فإنها ستكون جزءاً من أية انتخابات مقبلة.

وبرأيه، فإن أية انتخابات مقبلة يمكن أن تنجح، بشرط «الإعلان الدولي المسبق عن التسليم بنتائجها مهما كانت، وأن يسلم المجتمع الدولي مسبقاً، بما في ذلك أميركا وإسرائيل بالحديث مع ممثلي الشعب مهما كانوا».

ويوافق الصالح على ما ذهب إليه البرغوثي، بشأن ضرورة توفر ضمانات دولية مسبقة بالاعتراف بنتائج الانتخابات القادمة، لضمان نجاحها.

وكانت إسرائيل قامت باعتقال أكثر من ٤٧ نائباً منتخباً، غالبية من «حماس»، إضافة إلى «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأمر الذي يضع

هل يمكن أن تشكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحت شعار «العودة إلى الشعب» الحل السحري لحسم الخلاف وإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي؟

يبادر البعض على الفور للإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب، على اعتبار أن المتعارف عليه نظرياً أن كافة الخلافات السياسية التي تنشب في دول المجتمعات الديمقراطية «المتقدمة» يتم حلها بالعودة إلى الشعب، صاحب القول الفصل في تحديد خياراته السياسية من خلال صناديق الاقتراع على قاعدة احترام مبدأ تداول السلطة والتعددية.

وفي الحالة الفلسطينية، في مرحلة ما قبل الدولة السيادية والتحرر من الاحتلال، يعتقد البعض أنه يمكن أن يسري عليها ما يسري على البلدان المتقدمة، بمعنى أن الخلاف السياسي القائم يمكن حله من خلال العودة إلى الشعب، وإجراء انتخابات مبكرة أو انتظار موعد الانتخابات الدستورية في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل.

وكان الرئيس محمود عباس أول من دعا إلى إجراء انتخابات مبكرة، أو ما اعتبره «البحث عن الحل لدى الشعب»، وهناك كثيرون يقفون مع الخيار الذي أعلنه الرئيس أكثر من مرة.

وبالمقابل، يرى آخرون أن العودة إلى الشعب، في ظل الظروف الراهنة، قد لا تكون حلاً للإشكاليات القائمة، بل من الممكن أن تؤدي إلى تفاقمها.

ويستند هؤلاء، إلى أن الأراضي الفلسطينية شهدت انتخابات تشريعية في العام ٢٠٠٦، لكن هذه الانتخابات أدت إلى تدهور الأوضاع الداخلية، بدلاً من إصلاحها.

فهل المقصود بالانتخابات والعودة إلى الشعب، البحث عن نتائج ربما يعتقد البعض أنها معروفة مسبقاً؟ أم أن الانتخابات التشريعية ليست سوى ترحيل للمشكلة من المستويات القيادية إلى القواعد؟

استحقاق دستوري وليست حلاً سحرياً؟!

يقول الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، النائب بسام الصالح، «إن الانتخابات قد لا تكون حلاً سحرياً، لكنها استحقاق دستوري ولا تملك أية جهة أن تقرر إلغاء هذا الحق».

وفي الوقت ذاته، يرى الصالح أن الانتخابات والعودة إلى الشعب «من الممكن أن تشكل آلية لحل الخلافات القائمة، خاصة بعد استعصاء حلها بالتوافق خلال جولات الحوار، ويجب أن تحترم نتائج هذه الانتخابات». ولكن هنا أيضاً يثار تساؤل جديد: ما هي «الضمانات» لاحترام نتائج الانتخابات المقبلة بشكل مغاير عن مصير نتائج الانتخابات السابقة؟!

والملفت أن الفصائل الفلسطينية، وتحديدًا حركتي فتح وحماس، التي استعصى عليها التوافق في جلسات الحوار على أهم القضايا الخلافية، كانت أعلنت مبكراً عن اتفاقها على موعد الانتخابات في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل، بالرغم من أن موعدها محدد أصلاً حسب القانون الأساسي، ولا يوجد داع للاتفاق بشأنه!

ولا يزال الخلاف مستمراً مع انتهاء جولة الحوار الخامسة بين «فتح» و«حماس»، بشأن تغيير نسبي القوائم النسبية والدوائر في النظام الانتخابي المختلط الذي تم التوافق عليه في جولة الحوار الرابعة، علماً أن حركة فتح كانت التزمت حتى ما قبل بدء «الحوار الثنائي» بالموقف الذي توافقت عليه فصائل منظمة التحرير بشأن الإصرار على النظام النسبي الكامل، قبل أن تنقلب للقبول بالنظام المختلط دون العودة إلى «حلفائها» في المنظمة.

وبحسب الصالح، فإن العودة إلى الشعب، أو إلى «الإرادة الشعبية»، يمكن أن تحقق نوعاً من الوحدة أو التوافق الذي عجزت عنه القوى والفصائل الفلسطينية. وتجاهل الانتخابات، برأي الصالح، أمر من شأنه أن يؤدي إلى وضع علامة استفهام كبيرة حول مستقبل السلطة، وهناك خطر أن نشهد تطوراً وتشوهاً في القوانين والأنظمة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية».

بمشاركة الجميع».

وشدد على أن الاتفاق الأخير بين «فتح» و«حماس» لم يعرض على الفصائل التي سمعت عن ذلك من وسائل الإعلام!

وقال: سمعنا عن الاتفاق الثنائي بين «فتح» و«حماس» من وسائل الإعلام، ونحن لا نثق بكل شيء يتحدث عنه الإعلام، لأننا قوى جادة وأصيلة في المنظمة.

العوض: اتفاق «حماس» و«فتح» خطوة نوعية للأمام

بدوره، يعتقد وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، أن ما اتفق عليه بشأن المنظمة بين «فتح» و«حماس» يمثل «خطوة نوعية للأمام تتطلب العمل والالتزام بها»، مؤكداً أن تحقيق ذلك «سيعيد إلى المنظمة هيبتها ويعزز مكانتها ويساعدها على متابعة قيادة الشعب نحو تحقيق أهدافه».

وأكد العوض على ضرورة المحافظة على منظمة التحرير كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، داعياً إلى «تعزيز دورها من خلال تفعيلها وتعزيز التحالفات بين فصائلها وفق أسس صحيحة وبآليات تضمن الشراكة الحقيقية، وعلى أساس الاتفاق لتبني خطة إستراتيجية واضحة لكيفية إدارة الصراع مع الاحتلال».

ونوه إلى أن حزب الشعب قدم رؤيته لمعالجة ملف المنظمة من خلال جولات الحوار، عبر التأكيد على أهمية استكمال تشكيل اللجنة المنبثقة عن إعلان القاهرة في آذار ٢٠٠٥، على أن تقوم بوضع الأسس والآليات لانتخاب مجلس وطني جديد في الوطن والشتات، وبموعد لا يتجاوز كانون الثاني ٢٠١٠، بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي، وأن تجرى هذه الانتخابات طبقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تزيد على واحد ونصف في المائة، بما يسمح بأوسع تعددية سياسية وفقاً لوثيقة إعلان الاستقلال.

وطالب العوض بأن تقوم اللجنة ذاتها بتشكيل لجنة قانونية لتضع قانوناً ينظم الانتخابات من حيث العدد والتوزيع وغير ذلك، إلى جانب تحديد الأسس التي تنظم العلاقة بين السلطة الوطنية ومؤسساتها ومنظمة التحرير ومؤسساتها، باعتبار أن الأخيرة هي المرجعية العليا للسلطة، وأن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني. وأشار إلى أن الحزب يرى ضرورة أن يتراوح عدد أعضاء المجلس الوطني بين ٤٥٠ و ٥٠٠ عضو.

المجلس المنتخب يقر البرنامج السياسي

وقال العوض: إن المجلس المنتخب هو من يقر البرنامج السياسي ووثائق المنظمة كافة، وهو الذي يعيد تشكيل مؤسساتها ودوائرها ويحدد آليات عملها.

وبرأيه، فإن مهام اللجنة المؤقتة يجب أن تشمل وضع الترتيبات والإجراءات اللازمة لإجراء انتخابات المجلس الوطني في موعد لا يتجاوز كانون الثاني ٢٠١٠، ومتابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في حوار القاهرة ٢٠٠٩، إضافة إلى معالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي العام، على أن تؤخذ قراراتها بالتوافق.

«النضال»: الحفاظ على المنظمة كجبهة وطنية عريضة

بدوره، قال محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، «إن الاقتراب من منظمة التحرير يجب أن يمر عبر بوابة الكل الوطني بكل قواه ومؤسساته وشخصياته الوطنية»، معتبراً منظمة التحرير «البيت المعنوي للشعب الفلسطيني».

وأضاف: يجب الحفاظ على المنظمة كجبهة وطنية عريضة تتسع لكل الفلسطيني بأطيافه كافة، لذا من المهم المزاجية بين اعتماد انتخابات التمثيل النسبي الكامل والتوافق، حيث ينبغي إتاحة المجال أمام الجميع للمشاركة.

وأعلن الزق «رفض جبهة النضال الشعبي محاولات إضفاء صفة البديل على اللجنة المؤقتة من خلال مهامها».

«رؤية مصرية» تراوح بين الممكن والمستحيل

الأجهزة الأمنية بين إعادة الهيكلة وتشكيل القوة المشتركة

كتب فايز أبو عون:



(أ.ف.ب)

تدريب للأجهزة الأمنية في الضفة.

بوتقتها كل الاجندات والتجاذبات، لتشابك القيم واصطدام المفاهيم في أبعادها الأمنية والأخلاقية، بما يجعل من جدلية المقاومة والإصلاح إطاراً واسعاً لاستمرار الأزمة وتعميق واقع الانقسام تحت ضغط نواظم ومحددات وعقبات تعترض سبل ترتيب وإصلاح الأجهزة الأمنية في إطار حوارات القاهرة. وفي خضم هذه التناقضات متوازية المسارات في أحيان كثيرة، والمتلاقية في قليل من الأحيان، رُب سائل يسأل هل من الممكن أن ينجح الفصيلان المتحاوران في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أرضية وطنية ووفقاً لضوابط مهنية ومعايير موضوعية؟ وما هي السيناريوهات المطروحة في حال نجح الحوار؟ وهل ستكون هناك لجنة مصرية وسيطة حسب ما اقترح لمتابعة الملفات المطروحة، أم لا، ومدى القبول بهذه اللجنة؟ وما هو مصير بعض الأجهزة الأمنية كالأمن الوقائي مثلاً الذي تتمسك به «فتح»، وترفض وجوده «حماس»، والعكس تماماً فيما يتعلق بجهاز الأمن والحماية، والأمن الداخلي التابعين للحكومة المقالة في غزة؟

إعادة تشكيل الأجهزة أم إعادة بنائها؟

وفي هذا السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي المقرب من «حماس» مؤمن بسيسو، إن النجاح في إعادة تشكيل هذه الأجهزة على أرضية وطنية ووفقاً لضوابط مهنية ومعايير موضوعية يعني أولاً وأخيراً هدم كامل البناء والهيكل والمخططات الأمنية التي تم تدشينها طيلة المرحلة الماضية، إسرائيلياً وأميركياً، وتوجيه ضربة قاصمة للأمن القومي الإسرائيلي، ما يؤرخ لمرحلة جديدة تفتح أبوابها على أشكال

إلى أن الأجهزة الأمنية في غزة ليست شرعية، وأن الأجهزة الأمنية في الضفة هي الشرعية، وبالتالي نحن نرفض هذا المقترح ونصر على أن الأجهزة الأمنية في غزة شرعية، لأنها قدمت قادتها شهداء دفاعاً عن الشعب الفلسطيني، كما أننا نريد إعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع على السواء، ونرفض أن تعامل الأجهزة الأمنية في غزة على أنها غير شرعية، بينما أجهزة عباس التي تلاحق المقاومين وتعمل على تفكيك المقاومة تُعامل على أنها شرعية».

وأمام حالة الشد والرخي هذه، ما زالت كلمات الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس وفد حركة «حماس» إلى الحوار الوطني، في المؤتمر الصحافي الذي عقده ورئيس وفد حركة «فتح» أحمد قريع بالقاهرة في ٢٦ شباط الماضي، والتي جاء فيها «إنه سيتم إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لخدمة الوطن وليس لمصالح الأحزاب، وأن أي فرد أمن يعمل لصالح حزبه سيتعرض لعقوبات»، تنتظر من الجميع التطبيق العملي الجدي، وإن كانت لا تتعدى كونها «فرقعات إعلامية» من وجهة نظر الكثيرين الذين رأوا أنه لا يمكن تحقيقها في ظل التعبئة الحزبية التحريضية لكل من «فتح» و«حماس».

وليس سرا على أحد أن الأجهزة الأمنية التي تعتبر مركز الثقل الأساسي والقوة الضاربة لأية قوة أو سلطة أو دولة، والأداة الأولى ذات الفعالية القوية والمباشرة في حفظ الأنظمة والكيانات السياسية، وأن مدى قوتها واتساع رقعة نفوذها ينعكس تلقائياً على مرجعيتها السياسية النافذة، حركة كانت أم سلطة أم دولة، ومدى استجابتها للتحديات التي تواجهها، تبرز فيها كل التناقضات، وتنتصر في

يعني بكل وضوح إعطاء شهادة حسن سير وسلوك وبراءة للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ودورها في محاربة المقاومة والتنسيق الأمني، وهذا أمر غير مطروح بالمطلق على أجندة حركة «حماس»، ومرفوض بتاتا، والمدخل الصحيح لمعالجة الملف الأمني هو إعادة صياغة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن التعامل مع الاحتلال».

وكان الدكتور نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، قال في تصريح صحافي أيضاً، إنه من حيث المبدأ، تم الاتفاق على تكوين قوة أمنية مشتركة بين الفصيلين للعمل في قطاع غزة، وإن العمل بهذه القوة سيستمر حتى إجراء الانتخابات المقبلة في كانون الثاني المقبل، ولكن دون الاتفاق بعد على عدد العناصر من الحركتين أو مهمة كل منهما».

وفي هذا السياق، تناقلت وسائل الإعلام المصرية تصريحاً مفاده أن ضباطاً من مصر ودول عربية أخرى سيشاركون مع انتهاء الحوار الفلسطيني نهاية الأسبوع الأول من تموز المقبل في تاهيل القوات الأمنية في قطاع غزة، لكن مسؤولاً في حركة «حماس» هو علي بركة، نائب ممثل الحركة في سورية، قال إن أي اتفاق لن ينفذ إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل في القضايا كافة، وإن حركته تؤمن بضرورة تأهيل جميع الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس مهنية.

وأشار إلى أن المسألة الخلافية في هذا الموضوع، هي «آلية بناء الأجهزة الأمنية»، حيث أن «حركة فتح» تقترح تشكيل قوة أمنية مشتركة في قطاع غزة، في إشارة منها

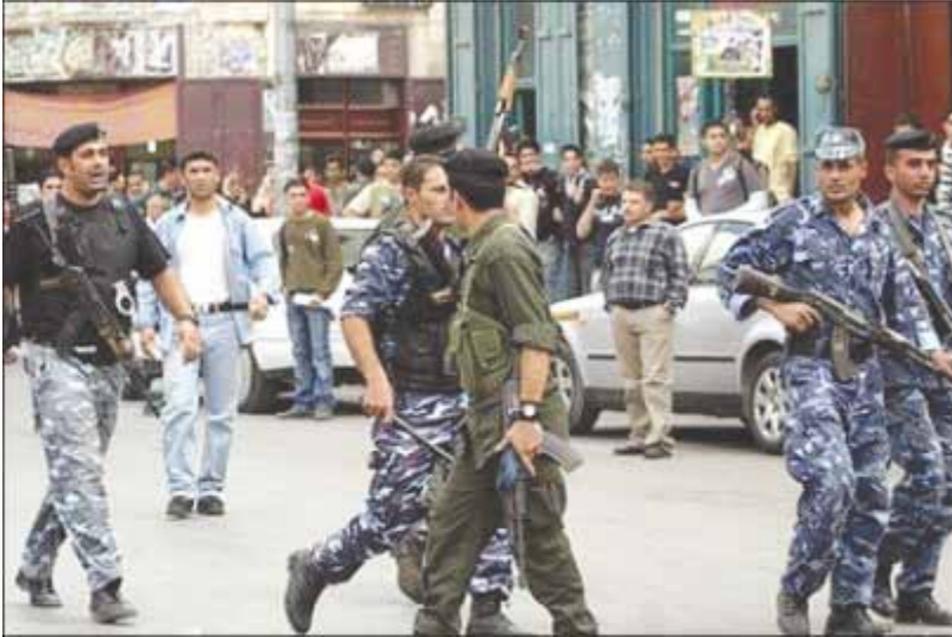
في الوقت الذي حددت فيه مصر السابع من تموز المقبل موعداً للتوقيع على «الاتفاق النهائي» بين الفصائل الفلسطينية تمهيداً لإنهاء الانقسام، مع إشارة الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية، إلى أن مصر تدرس إمكانية إرسال لجنة أمنية مصرية إلى الأراضي الفلسطينية للمشاركة في إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفقاً لاقتراح القاهرة بتشكيل قوة أمنية مشتركة في القطاع مناصفة بين «فتح» و«حماس» من ١٠ آلاف فرد، سارعت حركة «فتح» إلى التأكيد على دعم ذلك الاقتراح، فيما رفضته حركة «حماس» متمسكة بالتزامان في إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من التأكيد والرفض، بل تعداه ليصل إلى أبعد من ذلك، وهو الترشق الإعلامي، ففي حين قال النائب عزام الأحمد رئيس كتلة «فتح» البرلمانية، وعضو وفداها إلى الحوار، «إننا اتفقنا على تشكيل قوة أمنية مشتركة يفترض أن تشكل من عناصر الأمن الخاضعة لإشراف «حماس» في غزة، وعناصر وقادة الأجهزة الأمنية الرسمية الموجودة في القطاع أيضاً، وذلك خلال الفترة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفقاً لما تم الاتفاق عليه في كانون الثاني ٢٠١٠»، نفت حركة «حماس» على لسان أحد قياديينها الدكتور صلاح البردويل وجود مثل هذا الاتفاق جملة وتفصيلاً، قائلة «إن «حماس» لن تقبل بترتيب من هذا النوع ما لم يشمل الضفة الغربية».

وذهب البردويل إلى القول «إن أية موافقة على اقتصار تطبيق الاتفاق المتعلق بالأجهزة الأمنية على قطاع غزة،



مطلوب أجهزة أمنية غير فضائية.



عناصر من أجهزة الحكومة المقاتلة في غزة.



(أ. ف. ب.)

تدريب عسكري في الضفة.

رفض للتنسيق الأمني وربطه بتقديم معلومات للعدو عن المقاومة، «كان فهماً مغلوفاً، فالتنسيق الأمني مطلوب ليس مع دولة محددة، وإنما مع الدول كافة التي ترى المؤسسة السياسية ضرورة التنسيق الأمني معها»، لافتاً إلى أن «للمؤسسة السياسية الحق في التنسيق مع من تريد، وعن طريق الأداة الأمنية الموجودة، لأن هناك فرقاً بين التنسيق الأمني والتخاطر مع العدو الذي هو خيانة يحاكم عليها القانون».

«حماس» تطالب بوقف التنسيق الأمني بالصفة

من جانبه، استهل النائب إسماعيل الأشقر رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة «حماس»، حديثه بالقول «إن استمرار الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس محمود عباس منتهي الولاية في التنسيق الأمني والتبادل الوظيفي مع الاحتلال يشكل خطراً على مستقبل القضية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني، ويشكل انتهاكاً خطيراً لحوارات القاهرة التي ترعاها مصر، ويشكك في مصداقية حركة «فتح» في الوصول لإنهاء الانقسام أو الوصول لقواسم مشتركة أو شراكة سياسية حقيقية».

وأضاف الأشقر: إن ما يحدث بالضفة الغربية من ملاحقة لكوادر وقيادات «حماس» على أيدي الأجهزة الأمنية، وعلى يد الاحتلال الإسرائيلي في تقاسم وظيفي وتبادل للأدوار هدفه القضاء على «حماس»، مطالباً حركة «فتح» «بتوضيح موقفها تجاه ما يحدث في الضفة من تنسيق أمني مشؤوم، كما طالب الفصائل برفض ما قال أنه «تنسيق أمني وتقاسم وظيفي وتبادل للأدوار بين هذه الأجهزة والاحتلال الإسرائيلي، لأن ذلك يشكل خطراً على مستقبل كل من القضية والوحدة».

مطلوب أجهزة ذات عقيدة أمنية واحدة

بدوره، قال المستشار القانوني والعقيد الأمني السابق أحمد أبو بحر، «فيما يتعلق بشكل المؤسسة الأمنية المطلوبة في حال تم التوافق بين الفريقين المتخاصمين، فإن الطموح شيء، والواقع شيء آخر، فيجب أن تكون المؤسسة الأمنية قائمة على أسس أمنية حرفية تستند إلى قانون قوى الأمن، وإلى المعايير المعروفة تماماً لاختيار ضباط الأمن بعيداً عن أي اعتبارات حزبية أو عشائرية أو محسوبية، لأن أية مؤسسة أمنية يجب أن يكون ارتباطها وانسجامها حول الهدف الذي تخدمه، حتى تكون قادرة على تأدية واجبها بما يخدم مصلحة المواطن بعيداً عن أي تجاذبات سياسية أو فكرية».

وأضاف أبو بحر: لكن واقع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يقول أنه لا يمكن عملياً تحقيق هذا الشكل من المؤسسة الأمنية، لأن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع مسيس بطبعه، والمواطن الفلسطيني في الغالب الأعم مُحزب، وبالتالي فإن ذلك يجعلنا نقول أن أي اتفاق على تشكيل أي جهاز أمني سيخضع لهذه العوامل، لأن الأشخاص الذين سيقفون على رأسه لن يقدروا على التحلل من أفكارهم السياسية والحزبية، وبخاصة أننا تعودنا على أسلوب المحاصصة في أي اتفاق سياسي يتم بين الأطراف.

وتابع: إن المبدأ الأساسي الذي يجب أن يكون أمام المتحاورين، هو بناء أجهزة أمنية ذات عقيدة أمنية واحدة موحدة، وأي حديث خلاف ذلك يبدو كالحديث عن توحيد الكوريتين الشمالية والجنوبية، وأي حديث عن أجهزة في الضفة وحدها، وأجهزة في غزة وحدها، هو عملياً قتل للمشروع الوطني برمته، وقتل لمشروع الوحدة، وهذا سيعيدنا إلى أساسات الخلاف في الساحة الفلسطينية، والتي بدأت باستخدام أساليب غير ديمقراطية وغير مؤسسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى.

ولفت أبو بحر إلى أنه «فيما يتعلق بالتنسيق الأمني الذي تعتبره حركة «حماس» من المحرمات، فهذا طرح غير واقعي البتة، لأن السلطة الوطنية الفلسطينية قامت، وكذلك أجهزتها الأمنية، على استحقاقات اتفاقية أوسلو والملاحق المرفقة، وهذا يؤكد أن أي جهاز أمني فلسطيني لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الالتزامات الدولية المكبلة للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالموضوع الأمني والأجهزة الأمنية، وأهم هذه التكتيلات الدعم المادي الأجنبي الذي هو سر وجودها وبقائها، وبالتالي فإن طرح حركة «حماس» رفض التنسيق الأمني، هو طرح غير واقعي ولا يمكن تحقيقه إلا في حال انهيار السلطة».

وأمام ذلك كله، لا بد من القول إنه في حال بقيت هذه التناقضات والتعقيدات في الشكل والمضمون، وتمترس كل طرف من الأطراف عند أجندته الحزبية والفئوية لتبقى سيدة الموقف، سيبقى الشعب الفلسطيني بالتأكيد كما هو عليه الآن؛ هو الضحية وهو من يدفع الثمن.

جديدة من التحديات المهمة إسرائيلياً».

وأضاف بسيسو لـ «آفاق برلمانية»: إن الأجهزة الأمنية شكلت حجر الزاوية في تثبيت دعائم السلطة وكيانها الوليد عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، ولولا قوتها وبطشها وسعة نفوذها لما تمكنت السلطة من الصمود ما يزيد على اثني عشر عاماً، ولسقطت تماماً في غضون فترة زمنية وجيزة، ولكن لا يخفى على أحد أن العماد الأساسي والأكثرية الساحقة من قيادات وأبناء هذه الأجهزة تنتسب إلى حركة «فتح»، أكان ذلك انتماءً تنظيمياً أم تأييداً عاماً أم ارتباطاً مصلحياً ووظيفياً.

وتابع: لم تتهاوِ الأجهزة الأمنية للسلطة في قطاع غزة في إطار ما اصطلح على تسميته بـ«الحسم العسكري» إلا بعد جولات متواترة من الصدام الدامي، ما يفضي إلى الاعتقاد الجازم أن هذه الأجهزة التي تهيم عليها حركة «فتح» بشكل كامل في الضفة الغربية، تشكل ورقة رابحة وقوة ضاربة بيد الحركة، وأن التفريط بها أو إدخالها حلبة المساومة تحت أي مسميات لإعادة البناء أو الصياغة وفقاً لاعتبارات مهنية، يُعد من وجهة نظر «فتح» نسجاً للأوهام وضرباً من ضروب المحال.

وقال بسيسو: إن ما يزيد الطين بلة أن تجربة «الحسم العسكري» في غزة قد ضاعفت شراسة أجهزة أمن الضفة، فاندفعت بكل قوتها في طريق استئصال حركة «حماس» وبنيتها المدنية والعسكرية، وغاصت في مستنقع التنسيق الأمني مع الاحتلال بشكل غير مسبوق، كونها مسكونة بهواجس غزة وأحلامها المزعجة، لذا فإن المراهنة على تسامح فتحاوي إزاء التخلي عن بعض من أشكال السيطرة والهيمنة على الأجهزة الأمنية، والتسليم بواقع إعادة ترتيبها في إطار أي توافق داخلي، يعاكس قراءة الواقع المعاش، وبخاصة في ظل سيطرة «حماس» على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بشكل تام.

ونوه إلى أن «الإشكالية الخاصة بمعالجة قضية الأجهزة الأمنية لا تتعلق بالإصلاح الإداري والتصويب المهني بقدر ما تتعلق بأزمة الانقسام الحاد بين برنامجي التسوية والمقاومة، فحركة «حماس» تصر على ضرورة تبني الأجهزة لعقيدة أمنية ذات أساس وطني، وقطع دابر التنسيق الأمني مع الاحتلال وغيره، فيما تُشرع حركة «فتح» هذا التنسيق على قاعدة الالتزامات الأمنية المفروضة بموجب اتفاقات أوسلو وخارطة الطريق، وبالتالي فإن أي حل قد يطال المسألة الأمنية خلال المرحلة المقبلة لن ينفذ إلى العمق والتفاصيل؛ سواء أكانت البنى أم الهياكل أم القيادة أم الرؤى أم المرجعية أم الصلاحيات، ما يُنبئ بأن الملف الأمني سيبقى رهينة لبعض الإجراءات الشكلية التي لا تمس بنيته الأساسية».

«شرعنة» الأجهزة الأمنية في القطاع

بدوره، قال مسؤول جبهة النضال الشعبي في قطاع غزة محمود الزق الذي شارك في حوارات القاهرة ضمن لجنة الأمن، «إن ما تم الاتفاق عليه في ملف إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فضائية تخدم وتمثل الجميع، لم يجد آذاناً صاغية، وبخاصة حين شعرنا أن كل طرف يتحدث باتجاه آخر، وبأن الأخوة في حركة «حماس» كان مهمهم تكريس واقع الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وشرعنة هذا الواقع من خلال التأكيد على أن هذه الأجهزة هي أجهزة شرعية وتتبع الحكومة الشرعية».

وأضاف الزق: «حماس» سعت بكل ثقل إلى تثبيت أجهزة جديدة، كجهاز الأمن والحماية وترسيمه في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وهذا الأمر مرفوض تماماً، فلا يمكن أن يكون هناك جهاز منفصل يسمى جهاز أمن وحماية، لأنه في العادة يكون هذا الجهاز دائرة من دوائر الشرطة، وتحديدًا لحماية الشخصيات المستقلة والوفود وغيرها.

وتابع: حاولت «حماس» طرح مرجعية جديدة للأجهزة الأمنية قافزة عن قانون الخدمة العسكرية للعام ٢٠٠٥ الصادر عن المجلس التشريعي، والذي نص بوضوح وصراحة على أن مرجعية جهاز المخابرات والأمن الوطني للرئيس، وإضافة إلى ذلك يكون عادة مجلس الأمن القومي تحت رئاسة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما «حماس» أرادت في طرحها ولا تزال تصر على أن الحكومة هي المرجعية الأولى والأخيرة للأجهزة الأمنية بمسمياتها ومكوناتها كافة، وهذه نقطة مختلف عليها تماماً.

ونوه الزق إلى أنه حين أراد المتحاورون في اللجنة الأمنية معالجة الوضع الأمني ووضع خطة لمعالجته، حاولت «حماس» طرح الأمور وكأن هناك واقعاً أمنياً في غزة وآخر في الضفة، قافزة عن حقيقة أن هناك أجهزة كانت موجودة في ظل حكومة الوحدة الوطنية يجب إعادة بنائها كما كانت وبمسمياتها.

وكشف النقاب عن أن ما طرحته «حماس» في الحوار من

فيما يبحث المجلس عن بقية دور برلماني قبل الرمز الأخير

«حماس» تتخوف من تفعيل «التشريعي» وتتمسك بالتوكيلات.. و«فتح» تقدم شبكة أمان

كتب حسام عز الدين:

المقبل، باعتباره «تاريخاً دستورياً» للانتخابات التشريعية والرئاسية، فإن الخلاف القائم حالياً بين الفصيلين الكبيرين يتركز حول نسبة كل من القوائم والدوائر، وكذلك نسبة الحسم، وفق النظام الانتخابي المختلط الذي عادت «فتح» و«حماس» للتوافق عليه في جلسات الحوار الثنائي بالقاهرة.

إشكالية دستورية حتى موعد الانتخابات

من جهة أخرى، هناك إمكانية لتبني حركتي «فتح» و«حماس» الصيغة التوافقية الوسطية التي قد تقدمها مصر خلال جلسة الحوار الختامية في نهاية الأسبوع الأول من تموز المقبل، وهي صيغة قد تعود إلى إحياء فكرة تشكيل حكومية توافقية موحدة، أو أن تقفز عن هذه العقبة بالإبقاء على الحكومتين القائميتين في كل من الضفة والقطاع، مع تشكيل لجنة فاصلية تنسق بينهما، وفي مثل هذه الحالة ستبرز إشكالية دستورية تتمثل في آلية إقرار هذا الشكل الانتقالي من الحكم من قبل المجلس التشريعي، وعلاقة المجلس مع كل من الحكومتين، والرئاسة، واللجنة الفصائلية.

وكان الزهار أكد أن هناك اقتراحاً صريحاً «حول تشكيل لجنة تكون مسؤولة عن إعمار قطاع غزة والانتخابات وتنفيذ الاتفاق، لكن هذا الاقتراح لم يناقش»، موضحاً أن «هذه اللجنة ستكون جسراً بين غزة ورام الله، وهي لجنة للتنسيق وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وهذا المقترح المصري يهدف إلى تخطي فكرة (تشكيل) حكومة وحدة وطنية والتزامها بمطالب اللجنة الرباعية الدولية التي ترفضها حماس».

وفي المقابل، تم توسيع حكومة سلام فياض التي لم تحصل أصلاً على ثقة المجلس التشريعي، لأسباب تتعلق بالمجلس نفسه، وحدد لها الرئيس مهمة محددة هي «التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل».

لكن هذه الحكومة الجديدة في الضفة، أو أية حكومة توافق وطني، قد توّجها معجزة ما، ستبقى بحاجة لنيل ثقة المجلس التشريعي الذي لا يجتمع أصلاً.

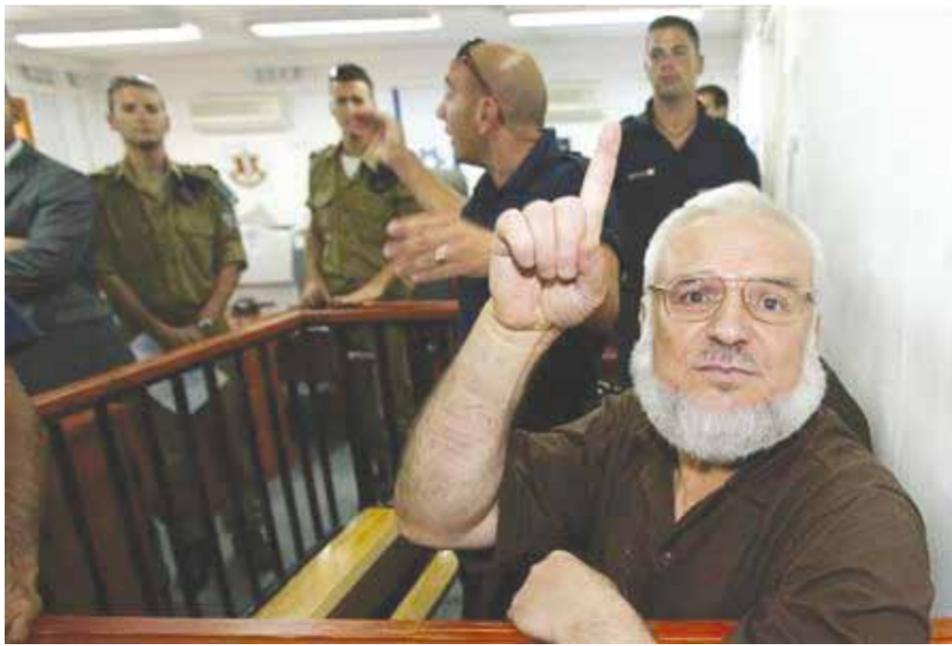
بل حتى لو قدر لحكومة فياض الموسعة النجاح في الإعداد للانتخابات المقبلة في موعدها، يبقى المجلس التشريعي صاحب الحق في إقرار أية آلية جديدة ستجرى الانتخابات بناء عليها. على صعيد آخر، يتمثل أحد أهم ميادين الدور الرقابي للمجلس التشريعي في إقرار موازنة أية حكومة، غير أن المجلس الحالي لم يقر ولم يراقب موازنة أية حكومة طيلة السنوات الثلاث والنصف الماضية؛ لا الحكومة المقالة في قطاع غزة، ولا حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية.

وسنت حكومة فياض تشريعات وقوانين مكنتها من تصدير قوانين إلى الرئيس عباس ليقرها بناء على المادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تعطي الرئيس الحق في إصدار قرارات تأخذ صفة القوانين.

ويرأى خريشة، فإن ما قامت به الحكومة من إصدار تشريعات، إنما يعني مصادرة دور المجلس التشريعي، على الرغم من أنه لم يجتمع.

وقال: هذه الحكومة بهذا العمل أخذت دور المجلس التشريعي.

واعتبر خريشة أن الحل الوحيد أمام الرئيس عباس لتجاوز إشكالية مصادرة «التشريعي» على أية حكومة؛ سواء أكانت تسيير أعمال أم غيرها، يكمن في دعوة المجلس للانعقاد، مشيراً إلى قناعته بأن «المجلس لن ينعقد تلبيةً لمثل هذه الدعوة، لكن الرئيس عباس يكون بذلك قد اتخذ الطريق الدستورية اللازمة».



النواب المعتقلون.. الغائب الحاضر في معادلة «التشريعي».

وقالت: لكن من الواضح أن الكتلة الأكبر (التغيير والإصلاح) لن تحضر إلا في حالة تمكنها من الحصول على الأغلبية.

ولا تعتقد عشراوي أن المجلس التشريعي بوضعه الحالي سيكون قادراً على القيام بدوره الرقابي بالشكل القانوني، إلا أنها ترى أن «هناك إمكانية لعلاقة تعاون رقابية على مستوى الأفراد النواب، والمجموعات البرلمانية، مع السلطة التنفيذية، كي لا يبقى المجلس غائباً عن الساحة».

ويقول النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أنه «على الرغم من أن المجلس التشريعي كان الغائب الأكبر عن الساحة خلال السنوات الماضية، إلا أنه هو من يقر من الناحية الدستورية أي اتفاق يتم التوصل إليه».

ويفسر خريشة سبب تجاهل المجلس، بصفته البرلمانية، عن جلسات الحوار القائمة، بوجود فصائل فلسطينية غير ممثلة في المجلس التشريعي، إضافة إلى ما اعتبره «اعتقاد حركتي «فتح» و«حماس» الراسخ بأن نوابهم في المجلس هم عناصر تنظيمية يعبرون عن حاجات التنظيم وليس عن إرادة الشعب الذي انتخبهم».

دور مطلوب لإقرار نتائج الحوار

وفي حين تم تجاهل دور المجلس التشريعي خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن أي اتفاق يتم التوصل إليه في القاهرة، قد لا يمر إذا لم يعقد المجلس التشريعي، بحالته الراهنة، جلسة ويعمل على إقرار ما يتم التوصل إليه.

وقد يكون هذا الأمر ما دفع إلى إثارة جدل بين حركتي «فتح» و«حماس» خلال حوارهما في القاهرة، حول المجلس التشريعي.

وقال خريشة: مثلما حدث في السابق، فإن الحركتين ستأتیان بالنواب إلى المجلس التشريعي لإقرار ما يتم الاتفاق عليه، لكن العقبة التي أثّرت في حوار القاهرة تتعلق بقضية مطالب «حماس» باعتماد توكيلات النواب المعتقلين لدى إسرائيل في جلسات المجلس المقبلة، وهو الأمر الذي تعارضه «فتح».

وعلى الرغم مما أعلن عن اتفاق بين مختلف الفصائل على التعامل مع يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني

يتم إقرار قضايا لا توافق عليها، وبخاصة أنها لا تحظى بالأغلبية بعد اعتقال نوابها.

وتدرك حركة «فتح» هذا التخوف، وقال قراقع: حظيت هذه القضية بنقاش طويل في القاهرة، وقد تمت حركة «فتح» اقتراحاً بتوفير شبكة أمان لحركة «حماس» داخل المجلس التشريعي، بمعنى أن لا يتم التصويت على قرارات مهمة ومصيرية.

غير أن حركة «حماس» لا تزال تتمسك بقضية التوكيلات التي حصلت عليها من نوابها المعتقلين، معتبرة إياها شبكة الأمان الوحيدة.

في المقابل، يؤكد قراقع أنه «لا يمكن للمجلس التشريعي أن ينعقد ويعاد تفعيله إلا من خلال اتفاق سياسي، ودون اتفاق سياسي بين حركتي «فتح» و«حماس» لن يكون هناك مجلس».

ويسود جدل بين النواب بشأن التوكيلات التي حصل عليها نواب حركة «حماس» من خلال المحامين، وليس فقط ما بين كتلتي «فتح» و«حماس».

وقالت النائب حنان عشراوي أن قضية التوكيلات «خرق يتناقض كلياً مع العملية الديمقراطية البرلمانية لأنه لا أحد يستطيع أن ينوب عن نائب آخر».

انقسام برلماني

ولم ينجح المجلس التشريعي الثاني منذ انتخابه في العمل بشكل مشترك، بل يمكن القول إن حالة من الانقسام البرلماني عاشها المجلس، لدرجة أنه كان هناك مجلسان، واحد في غزة تقوده «حماس»، وآخر في الضفة الغربية يحاول ممثلو الكتل البرلمانية تفعيله.

وفي هذا السياق، استحدثت كتل المجلس في الضفة طريقة عمل في محاولة لتفعيل ذاته، من خلال لجان عمل برلمانية ممثلة من مختلف الكتل، غير أن هذه الآلية بقيت تفتقر إلى البعد القانوني الدستوري الرقابي.

وقالت عشراوي: حاولنا تفعيل المجلس من خلال تفعيل أفراد، ولكن كي يصبح المجلس قانونياً ويقر تشريعات فهو بحاجة إلى نصاب قانوني.

وكي تصبح جلسات المجلس قانونية، تقول عشراوي، فإن هذا الأمر بحاجة إلى إطلاق سراح نواب كتلة التغيير والإصلاح، وحضور أعضاء الكتلتين الأكبر.

يقول أحد النواب إن أعضاء المجلس التشريعي كثيراً ما حاولوا عمل شيء مشترك، للمساهمة في تحقيق المصالحة الداخلية، لكن المشكلة، كما يوضحها هذا النائب، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن «آراء النواب المعلنة كانت تختلف عما كان يتم الاتفاق عليه في الغرف البرلمانية المغلقة، بعدما يوعز هذا الحزب أو ذاك للنائب بالسكوت أو الحديث بشكل آخر».

وفي حين لم ينجح أعضاء المجلس التشريعي في إقرار أي قانون جديد طيلة السنوات الثلاث والنصف الماضية، بسبب خلافات تبدو ظاهرياً كأنها بين كتلتي «فتح» و«حماس» البرلمائيتين، إلا أنها كانت انعكاساً للخلاف القائم أصلاً على المستوى السياسي بين حركتي «فتح» و«حماس».

ومع اقتراب نهاية عمر المجلس التشريعي في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل، عاد النقاش مجدداً حول الدور الرقابي الدستوري للمجلس الحالي على أية «تشكيلية سياسية» تتولى قيادة الدقة حتى موعد الانتخابات.

الغائب الأكبر عن الحوار

ولم تقتصر حالة الشلل التي مر بها المجلس على عقم إصدار القوانين والتشريعات، بل تم تجاهل دور النواب وصفتهم البرلمانية في جلسات الحوار، ولم تتم دعوتهم بهذه الصفة إلى أية جلسة من جلسات الحوار التي عقدت بدءاً من حوار مكة، مروراً باليمن وصولاً إلى حوارات القاهرة.

وبالمقابل، وفي الوقت الذي تسلح فيه أعضاء من المجلس بتبريرات حزبية لعدم مقدرتهم على عقد أي من جلسات «التشريعي»، فقد سبق النواب بأغليبتهم المطلقة إلى قبة البرلمان، حينما دعتهم فصائلهم لمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية التي تم الاتفاق عليها في «مكة»، على الرغم من أن المجلس، بصفته البرلمانية، لم يكن جزءاً أو مشاركاً في ذلك الحوار.

أكثر من ذلك، فقد تناول حوار القاهرة قضايا تدخل في صلب عمل المجلس التشريعي، وليست من اختصاص الفصائل من الناحية الدستورية، مثل قانون الانتخابات.

وقال القيادي في حركة «حماس» النائب محمود الزهار، في تصريحات صحافية له في القاهرة، إن التوصل إلى اتفاق للمصالحة الوطنية خلال الحوار الذي ترعاه مصر بات يتوقف على توافق حول قضية الأجهزة الأمنية وتفعيل المجلس التشريعي.

وبحسب الزهار، فإن المجلس التشريعي تعطل «بعد أن اعتقلت إسرائيل ٤٠ من أعضائه المنتهين إلى «حماس»، وقتلت سعيد صيام».

وتحظى حركة «حماس» بأغلبية ٧٤ مقعداً، إضافة إلى ٤ نواب مستقلين كانوا وصلوا إلى قبة البرلمان بدعم من الحركة.

وأكد الزهار على أن الحركة تطالب في جلسات الحوار بالقاهرة «بالاحتفاظ بأغليبتها في المجلس التشريعي»، من خلال منح النواب المعتقلين حق تفويض زملائهم بالتصويت نيابة عنهم، لكن «فتح» ترفض وتقول «نعطيك شبكة أمان؛ أي حق تعطيل أي قرار أو قانون ترفضونه»، حسب قول الزهار.

وقال النائب عن حركة فتح عيسى قراقع، «إن المجلس التشريعي لا يمكن تفعيله إلا من خلال اتفاق سياسي ما بين حركتي «فتح» و«حماس»، لأن «حماس» تريد الاحتفاظ بأغليبتها البرلمانية».

وتتخوف «حماس» من توجهها إلى المجلس التشريعي، في الوقت الراهن، دون اعتماد توكيلات النواب، حتى لا

الحوار بانتظار الجولة الحاسمة والأخيرة

بقلم: هاني المصري

الوحدة الوطنية.

ولكن إذا سار الحوار بالطريقة التي سار فيها حتى الآن، لن يكون أمامه سوى الانهيار التام، أو اعتماد الصيغ التي تتعايش مع الانقسام، مثل تشكيل لجنة فصائية أو وطنية بمشاركة الفصائل لا تلغي وجود حكومتين، وتسعى عملياً إلى التنسيق بينهما، وتشكيل قوة أمنية مشتركة في غزة، السلطة تريدها كبيرة تضم الآلاف وتشمل قطاع غزة بأسره، و«حماس» تريدها صغيرة تضم المئات وتنحصر مهامها على الحدود والمعابر. وإذا تم اعتماد هذا الحل يكون مجرد مخرج وشر بحد ذاته، وإن كان أهون الشور. لكنه مجرد مخرج وليس حلاً قادراً على فتح الطريق للحل الوطني، ولا لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

إن العقبان التي تحول دون نجاح الحوار عديدة، وأولها إسرائيل التي لا تريد للحوار أن ينجح، لأن الانقسام يوفر لها مزايا هائلة، ومنها ما يتعلق بوجود رأسين يتنافسان على قيادة سلطة واحدة، وبرامج مختلفة، وتحالفات إقليمية ودولية مختلفة، ومراهنة على متغيرات إقليمية ودولية، وبخاصة على ما يمكن أن يحدث على صعيد العلاقات الإيرانية - الأميركية، والأهم الرهان على إمكانية قيام إدارة الرئيس باراك أوباما بمبادرة سياسية جديدة لإحياء عملية السلام على الرغم من أن هذه الإدارة متمسكة بشروط إسرائيل للتعامل مع الحكومة الفلسطينية، ولا تخدمها ولا تناسبها حكومة وفاق وطني أو حكومة وحدة وطنية فلسطينية لا تخضع بالكامل للشروط الإسرائيلية - الأميركية، التي أصبحت شروطاً دولية.

كما أن الرهان على المفاوضات وإحياء عملية السلام بعد سلسلة من الخيبات والفشل الذريع لكل الجهود والمبادرات الفلسطينية والعربية والدولية منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، أو على عقد صفقة إيرانية - أميركية، أو سورية - أميركية، أو على الحرب التي يمكن أن تشنها إسرائيل ضد إيران، هو رهان خاسر. فالإدارة الأميركية لن تقدم مبادرة متوازنة تحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب الفلسطينية والعربية، وتعمل جاهدة على فرضها في ظل وجود حكومة تنتباهو المتطرفة التي تستعد لمواصلة العدوان والاستيطان، والمضي بسرعة أكبر على طريق فرض الحقائق الاحتلالية على الأرض الفلسطينية، التي تجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد المطروح والممكن عملياً.

فاقصى ما يمكن أن تصل إليه إدارة أوباما هو تقديم مبادرة عامة تتحدث عن أسس السياسة الأميركية إزاء عملية السلام دون الدخول بالتفاصيل، أو مبادرة تحتوي خبطة عجيبة غريبة تضم خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومسار «أنابوليس» ومحاولة إحياء اتفاق أوسلو، وتعيد إنتاج المراحل الانتقالية والنهائية؛ خطة تكنفي بمطالبة إسرائيل بتجميد الاستيطان، والموافقة على حل الدولتين، دون ممارسة الضغط اللازم عليها لتطبيق ذلك. إن المطلوب لإطلاق عملية سلام جادة، أن تكون أولاً وأساساً وقبل كل شيء قادرة على إنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

ولن يكون تحقيق مطلب تجميد الاستيطان، على تواضعه، أمراً ممكناً دون أن يمارس العرب ضغطاً جدياً على الولايات المتحدة الأميركية، بحيث تشعر أن عدم أخذ المطالب العربية بالحسبان سيعرض المصالح والمكانة الأميركية في المنطقة للخطر.

أما إذا اكتفى العرب بالتمنيات والمناشدة، ووافقوا على تعديل مبادرة السلام العربية بحجة تطويرها، وعلى تقديم المزيد من التنازلات باتخاذ المزيد من خطوات التطبيع العربية والإسلامية لإخراج إسرائيل ودفعها للتجاوب أو تحمل المسؤولية عن فشل عملية السلام، وعما يمكن أن يحدث جراء ذلك، فإن هذه السياسة لا تسمن ولا تغني من جوع، وإنما ستؤدي إلى هبوط آخر بالموقف العربي دون مقابل.



الحوار بين خطر الانهيار والتعايش مع الانقسام.

المنظمة أيضاً ليست موحدة على تشكيل الحكومة، بل إن معظم الفصائل المشاركة بالمنظمة تعارضها.

وفي ضوء ذلك، تصعب معرفة كيف ستحكم الحكومة باسم «فتح» دون موافقة «فتح» عبر كتلتها البرلمانية التي تعتبر الجهة المعنية بالحكومة. بل ويشكل ذلك، إذا لم يتم حل الإشكالات القائمة بطريقة أو بأخرى، إغراقاً في الاعتماد على العامل الخارجي، وإضعافاً متواصلاً للعامل الداخلي اللازم لكي تحصل الحكومة على الدعم والشرعية الفلسطينية، اللذين دونهما تكون الحكومة مفروضة من الخارج، وبالتالي ستكون معرضة للسقوط أو على الأقل لن تكون مستقرة وقادرة حقاً على الحكم.

وإذا عدنا للحوار وآفاقه، نرى أن ما ينقص مصر حتى تستطيع أن تنجح في رعايتها الحوار، أن تقف على مسافة كافية من كل الأطراف (ليس من الضروري أن تكون مسافة واحدة) بحيث لا تكون منحازة لطرف ضد آخر، وأن تضغط بشكل جدي وحقيقي، وأن تطلب مشاركة الرئيس ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في الحوار، لأنهما صاحبا القرار الفعلي، ولا يمكن لإنجاح الحوار دون مشاركتهم المباشرة.

وإذا مارست مصر تهديدها بفرض صيغ لقاط الخلاف، إن تعذر وصول الأطراف إلى اتفاق، وكانت هذه الصيغ بعيدة عن شروط اللجنة الرباعية المحففة، ومنسجمة مع الشرعية الدولية، فإنها ستنجح حتماً، وسيصل الحوار إلى نهايته بالتوقيع على اتفاق لإنهاء الانقسام واستعادة



«فتح» و«حماس».. تنافس على قيادة السلطة.

حكومة واسعة ذات قاعدة تأييد ضيقة لن يغير من الحال، بل يزيدا تعقيداً على تعقيد.

غير أنه كان واضحاً أن من حاول تشكيل حكومة جديدة عشية الجولة الأخيرة من الحوار، ما كان له أن يقلع عن تشكيلها بعد فشل هذه الجولة.

وليس معروفاً طبعاً كيف سيساعد الرئيس، ورئيس الحكومة السابقة الضيقة، تشكيل حكومة واسعة قاعدتها ضيقة تعارضها «فتح» (أو تنقسم حولها)، وكذلك «حماس»، والجهة الشعبية، وحزب الشعب، والمبادرة، وغيرها من الفصائل الممثلة بالمنظمة، وقطاعات سياسية وشعبية واسعة؟! فقد انتهى الأمر إلى إعادة تشكيل حكومة ذات قاعدة ضيقة كثيراً، فهي لا تحظى بتأييد سوى عدد قليل من أعضاء المجلس التشريعي.

وفي الواقع، لم تكن المعضلة تكمن في وجود حكومة ضيقة أو واسعة، وإنما في قدرة الحكومة على المساهمة الجادة في إنهاء الانقسام. فدون حكومة وفاق وطني، لا يمكن أن نميز كثيراً حكومة عن أخرى، مع العلم أن تشكيل حكومة أقوى من التي شكلت كان أمراً ممكناً لو حدث التشاور اللازم وتوفر الاحترام المطلوب للأطراف المنوي إشراكها بالحكومة.

إن ما سبق يعني أن الحكومة لا تملك الشرعية القانونية والسياسية، لأن المجلس التشريعي لا يمكن أن يمنحها الثقة، بل سيجبها عنها، إذا تمكن من الانعقاد، والرئيس وحده لا يعطيها الشرعية الكاملة ولا الكافية، وبخاصة أن

لم تُحدث الجولة الخامسة من الحوار اختراقاً، ولكنها حملت تطوراً بالغ الأهمية تمثل بانتقال الموقف المصري من رعاية الحوار وتسيير أعماله، إلى الضغط الجاد لإنجاحه من خلال حديث الوزير عمر سليمان لوفدي «حماس» و«فتح» في جولة الحوار الأخيرة، بأن مصر ليست بلد ضيافة فقط، وإنما صاحبة دور مهم تحرص على نجاحه، وأن استمرار الانقسام وفشل الحوار يضر أمنها ودورها ويمس هيبتها. وتأسيساً على ذلك، أكد على أن الجولة القادمة من الحوار حاسمة ونهائية، وأن السقف الزمني لعقدتها وتوقيع الاتفاق لا يتجاوز السابع من تموز القادم، وإذا لم تتوصل جولة الحوار القادمة إلى اتفاق، فإن مصر بدعم من الدول العربية كافة، ومن معظم الفلسطينيين، ستفرض الاتفاق من خلال وضع صيغ لحل النقاط التي لا تزال محل خلاف واعتمادها رغماً عن الفرقاء المختلفين، ودعوة جميع الأطراف لتوقيع الاتفاق في الموعد المذكور. بمعنى آخر: المطروح الآن هو الاختيار بين الاتفاق أو الاتفاق.

وعلى الرغم من هذا التطور المهم الذي يضع الدور المصري أمام اختيار صعب وفي منتهى الأهمية، فإن المخططات لإعادة تشكيل حكومة تسيير الأعمال، استمرت وتم تجاوزها إلى حد تشكيل حكومة جديدة موسعة تحل محل حكومة تسيير الأعمال الضيقة.

وكذلك، على الرغم من تأكيدات الرئيس محمود عباس «أبو مازن» ورئيس حكومته سلام فياض على أن الحكومة الجديدة انتقالية سينتهي عملها فور توصل الحوار إلى اتفاق، أو إجراء الانتخابات، فإن السياق الذي ولدت فيه يجعلها مثل سابقتها، حكومة ولدت من رحم الانقسام، وساعدت على تكريسها، وسيكون من مصطلحتها ومصطلح أفرادها استمراره حتى تستمر هذه الحكومة بالحكم.

ولم ينفع في منع تشكيل هذه الحكومة أن حركة «فتح» رفضت أو انقسمت حول المشاركة فيها، وأعلنت كتلة «فتح» البرلمانية أنها ستعارض الحكومة على خلفية عدم مشاركتها بالمفاوضات لتشكيلها، وما يعنيه ذلك من تهديد لحركة «فتح»، واختيار فتحاويين بالنياحة عن الحركة، وبصفتهم الفردية، كما أكدت أنها ستعمل على إسقاطها بكل الوسائل، بما في ذلك النزول إلى الشارع، حسب ما صرح به عزام الأحمد رئيس كتلة «فتح» البرلمانية، فيما أعلنت ثلاث نقابات معارضتها للحكومة وأنها ستقاطعها، على الرغم من محاولة التراجع عن هذا الموقف في تصريحات لاحقة. وإذا لم يتم راب الصدع داخل «فتح»، وإذا نفذت كتلتها البرلمانية تهديداتها، فإن استمرار ومصير الحكومة نفسه يكون عليه أكثر من علامة سؤال، ونأمل أن تتم محاصرة هذا الصدع، فيكفينا ما لدينا من انقسامات خطيرة.

وكانت «فتح» تطالب عبر كتلتها البرلمانية، ومن خلال مجلسها الثوري، منذ زمن، بتأييد تشكيل حكومة تسيير الأعمال، بتشكيل حكومة عادية لا يملك مسوغاً قانونياً. فجأة، زال العائق القانوني، وتم تشكيل حكومة عادية. فالقانون يفسر ويتم تكييفه وفقاً للمطلب. من حق كتلة «فتح» أن تشارك بقوة بالحكومة كحركة وطنية، وبالتشاور حول تشكيلها، فمثل هذه الحكومة لا تحكم دون دعم «فتح»، بوصفها الكتلة الثانية من حيث الحجم بعد كتلة التغيير والإصلاح التي تعارض هذه الحكومة لأسباب كثيرة تمس شرعيتها وصلحياتها وكل شيء. لذا، لن تصمد الحكومة إذا عارضتها «فتح» فعلاً.

ويضاف إلى كل ذلك، أن تشكيل حكومة موسعة في أدنى الحالات يعرقل الحوار، ويعطي إشارة قوية على أن هناك من يعمل على إفشاله أو يراهن على فشله، أو أن هناك من لا يرى أن الحوار يملك فرصة للنجاح. فالحوار أمر حاسم الأهمية يستحق إعطاءه فرصة أفضل للنجاح عبر استفادته إلى أقصى حد، من خلال تأجيل تشكيل الحكومة لأسابيع عدة أو أشهر، بحيث تستمر حكومة تسيير الأعمال لحين انعقاد الجولة الحاسمة والأخيرة للحوار. فتشكيل

إسرائيل تضيف شرطي التهدئة والإفراج عن شاليط لبدء الإعمار

إعادة إعمار القطاع تتحول من ثمن للمصالحة إلى ضحية لتعثر الحوار

كتب حسن دوحان:

البناء إلى قطاع غزة، يؤجلان عمليات الإعمار كافة؛ سواء للبيوت التي هدمت أثناء الحرب الأخيرة، أم للبيوت التي هدمت خلال الاجتياحات الإسرائيلية التي سبقت الحرب، فنحن في «الأونروا» لدينا الأرض وأبرمنا العقود مع مقاولين لبناء مئات المنازل في رفح وخان يونس، وخصصنا مبلغ ٩٣ مليون دولار لعمليات البناء، وقد بدأنا بالفعل في البناء، ولكن منذ عامين توقف العمل في تلك المشاريع، ونجري اتصالات عبر المانحين، ومن خلال «الأونروا» والأمم المتحدة، من أجل سماح إسرائيل بإدخال مواد البناء لإكمال تلك المشاريع ولكن دون جدوى.

الإعمار وحكومة التوافق

وبات موضوع تشكيل حكومة توافق وطني حلمًا يخشى الفلسطينيون من فشله، الأمر الذي سينعكس سلباً على حياتهم ويعوق عملية الإعمار. ويقول عبد الحميد: الإعمار يجب أن يكون من خلال حكومة توافق وطني تكون مقبولة من المجتمع الدولي حتى تستطيع الحصول على الأموال الموعودة لإعادة الإعمار، وإذا تم التوصل إلى تلك الحكومة سنعمل على تجنيد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي لرفع الحصار الإسرائيلي وفتح المعابر لإدخال مواد البناء. ويرى حسونة أن «الوحدة الوطنية هي السلاح الأساسي لحل الإشكاليات والتفاهم على حكومة توافق لا تفرض الحصار وتنهى الانقسام»، فيما يقول الظاظا «لا نقبل بأن تكون عملية إعادة الإعمار مدخلاً للابتزاز السياسي أو تمريراً لصدى المطالب والشروط الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني».

فشل الحوار والبدائل

وعلى الرغم من دعوات الفلسطينيين ليل نهار بنجاح الحوار، فإن الشك بنجاحه بات يدخل إلى نفوسهم، ما سينعكس سلباً على إعادة الإعمار. ويقول الوادية، الذي شارك في حوار القاهرة ضمن وفد الشخصيات المستقلة، «لن يحدث إعمار في ظل حالة الانقسام، وإذا لم يحدث تقدم في ملفات التهدئة وشاليط سيكون الإعمار صعباً، والأموال العربية لن تدخل غزة إلا بإنهاء الانقسام، وما يجري الحديث حوله بشأن بقاء حكومتين في كل من رام الله وغزة والاتفاق على لجنة تنسيقية بين الحكومتين لن يكون قادراً على إطلاق عملية إعادة الإعمار، وإنما ستؤجل مثل هذه اللجنة الإعمار لمرحلة أخرى، وسيكون هدفها الوصول للانتخابات فقط، وهذا ما تتم دراسته حالياً بين حركتي «فتح» و«حماس».

بدوره، دعا الظاظا مصر في حالة فشل الحوار إلى فتح معبر رفح لإدخال المواد الخام اللازمة للإعمار. واعتبر حسونة أن «البديل في حالة فشل الحوار لإعادة إعمار غزة يتمثل في تسلم حكومة رام الله ملف الإعمار»، فيما حذر عبد الحميد من أن «فشل الحوار يعني أن تكون هناك عودة للوصاية الدولية على قطاع غزة من خلال الإعمار، والمجتمع الدولي سيتجاوز الشعب الفلسطيني ويفرض عليه طريقة للإعمار تحول القضية من قضية الاعتناق من الاحتلال إلى مجرد قضية إنسانية».

الإعمار وشاليط

وتضع إسرائيل إضافة لشروط اللجنة الرباعية، شرطاً أساسياً آخر للبدء في تدفق الأموال لإعادة إعمار قطاع غزة، يتمثل بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، كما يقول الوادية، مضيفاً: هذا ما سمعته من توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية، وقادة أوروبيين آخرين شخصياً، وهو ما يردده الإعلام الإسرائيلي بأن التهدئة والإفراج عن شاليط من شروط إسرائيل لفتح المعابر، وطبعاً إضافة إلى شروط الرباعية على أية حكومة فلسطينية قادمة. والأمر ذاته أكده أبو حسنة بقوله: إن إسرائيل تربط دخول مواد البناء بقضية الإفراج عن شاليط، ويضيف: إسرائيل واضحة بأنه لن يكون إعمار لغزة طالما شاليط في الأسر.

ويبدو في ظل التعقيدات التي تحيط بإطلاق عملية إعادة إعمار قطاع غزة، أن الإعمار بات حلمًا صعب المنال في المدى القريب، وهو ما سيدفع ثمن تأخره المتضررون الذين لا حول ولا قوة لهم سوى الصبر.



خيام لإيواء أصحاب المنازل المدمرة.

الاقتصاد الوطني في حكومة تسيير الأعمال السابقة كمال حسونة: لقد تم إعداد البرامج والخطط من قبل الحكومة وكل الوزارات لإعادة إعمار غزة، وتم طرحها على المانحين في مؤتمر شرم الشيخ الذي خصص مبلغ ٢ مليار دولار لإعادة الإعمار، ولكن حتى الآن إسرائيل تقف عائقاً أمام عملية إعادة الإعمار، الأمر الذي يتطلب ضغطاً سياسياً من المانحين على إسرائيل لفتح المعابر وإدخال مواد البناء، ويضيف: على الرغم من التعهدات الأميركية والأوروبية والعربية لإعادة إعمار قطاع غزة، فإن ذلك لم يتم تطبيقه لعدم إدخال مواد البناء التي لا يوجد بديل عنها.

ويقول مستشار الرئيس محمود عباس للتنمية والإعمار مروان عبد الحميد: إن رفع الحصار وفتح المعابر هما مسؤولية المجتمع الدولي للبدء بعملية الإعمار بعدما نجحنا اختبار الوحدة الوطنية، ونتمكن من الاتفاق الفلسطيني الداخلي... فيما يرى وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة زياد الظاظا أن «الاحتلال الصهيوني ومن يدور في فلكه محلياً وإقليمياً يحاول تحقيق إنجازات سياسية لم تستطع الآلة العسكرية الإسرائيلية وبسياسة الحصار الاقتصادي والمالي وإغلاق المعابر تحقيقها، ونحن وضعنا الخطط والبرامج للاستفادة من المواد الأولية الخام المتوفرة في القطاع من طين ورمال (جرول) وكركار، وسنسخر الخبرات الفنية لتطوير عملية الاستفادة منها في إعادة إعمار ولو في جزء مما دمره الاحتلال في ظل استمرار الحصار وإغلاق المعابر».

«الأونروا»: الإعمار يؤجل الإعمار

ويقول المستشار الإعلامي في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عدنان أبو حسنة: إن إغلاق المعابر المستمر، وعدم سماح إسرائيل بدخول مواد



(عدسة: إياد البابا)

البنية الصناعية تنتظر بزارغ الصبر

وتعد مجموعة شركات الوادية من شركات القطاع الخاص التي تضررت بشكل شبه كامل، وهي تضم خمس شركات لصناعة البسكويت والشيبس والحلويات والاسكيمو والمثلجات والشوكولاتة والألبان والأجبان والمواد الغذائية، ومثلها مئات المصانع الأخرى التي كان يعمل فيها آلاف العمال ممن باتوا بلا عمل منذ العدوان الإسرائيلي على غزة. ويقول الشخصية الوطنية المستقلة ورجل الأعمال ياسر الوادية: للأسف، لن نتكمن من إعادة إعمار مصانعنا في ظل استمرار إغلاق المعابر.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت خلال عدوانها على غزة مئات المنشآت الصناعية الواقع معظمها في المنطقتين الشرقية والشمالية من القطاع.

إزالة الأنقاض متأخرة

وعلى الرغم من مرور أربعة أشهر على العدوان الإسرائيلي، فإن أنقاض المنازل والمؤسسات الصناعية والتجارية والأهلية والحكومية لا تزال شاخصة للعيان، ولم تتم إزالة سوى القليل منها بجهود ذاتية في معظمها. ويقول وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة زياد الظاظا: لقد رصدنا مبلغاً من المال كدفعة أولى لإزالة الأنقاض، وكلفنا وزارة الأشغال العامة للمباشرة في طرح العطاءات على المقاولين، مشيراً إلى «بدء بعض المؤسسات الدولية التنسيق معنا من أجل المساهمة في إزالة الأنقاض».

الإعمار وإغلاق المعابر

وترتبط عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة ارتباطاً وثيقاً بإعادة إسرائيل فتح المعابر وإنهاء الحصار، ويقول وزير

بينما ينشغل السياسيون في البحث عن كيفية التوافق لإخراج عملية إعمار قطاع غزة إلى الحياة بعد إدخالها في حالة «الموت السريري».. يعيش المواطنون المتضررون من الحرب الإسرائيلية الأخيرة في شهري كانون الأول وكانون الثاني الماضيين، أوضاعاً كارثية جراء عدم توفر مواد البناء لإعادة بناء وترميم منازلهم المدمرة أو المتضررة، أو حتى توفر مساكن للاستئجار كسكن مؤقت، وارتفاع إيجار الشقق المتوفرة للإيجار إن وجدت بشكل كبير.

وعلى الرغم من عقد مؤتمر شرم الشيخ لإعمار غزة في الأول من شهر نيسان الماضي، والذي تم خلاله تخصيص مبلغ ٢ مليار دولار للإعمار بشكل «فاق التوقعات»، فإن تلك الوعود بقيت حبراً على ورق؛ لاشتراط المانحين لتدفق الأموال المخصصة للإعمار وجود حكومة فلسطينية تعترف بما بات يعرف باشتراطات اللجنة الرباعية الدولية، بدءاً من الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة. أما إسرائيلياً، وإضافة للشروط السابقة، يبقى الشرط الرئيسي لفتح المعابر وإدخال مواد البناء، الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط ووقف إطلاق الصواريخ من القطاع وغير ذلك....

وسط هذا الضباب، ينتظر أهالي غزة معجزة التوافق في الحوار الوطني، الذي يقترب على ما يبدو من الفشل أو التوافق مع إهمال ملف الإعمار، ولو إلى حين.

معاناة تتفاقم

حالة انعدام الرؤيا الواضحة للمستقبل لدى المتضررين من الحرب على قطاع غزة دفعتهم للتعايش مع الوضع القائم، أو العودة للبدائية في ترميم منازلهم للتغلب على عدم توفر مواد البناء. فالمواطن وليد درويش من خان يونس، الذي تضرر منزله بشكل جزئي جراء قصف منزل جيرانه وتدميره، اضطر مع أسرته البالغ عدد أفرادها سبعة أشخاص إلى اللجوء لبيت عائلته مؤقتاً للسكن جراء عدم صلاحية منزله للسكن.

وقال درويش البالغ من العمر ٤٧ عاماً: انتظرنا إعادة الإعمار على مدار الأشهر الأربعة الماضية، لكننا لم نحصل على شيء، لذلك لجأت إلى استخدام الألواح الخشبية من أجل سقف سطح منزلي الذي كان عبارة عن ثلاثة غرف، وقمت باستخدام النايلون من أجل إغلاق النوافذ الزجاجية المهشمة لكي أعيش مع أسرتي ببعض الأمان، وهذا الأمر كلف كثيراً في ظل الغلاء الذي يشهده قطاع غزة في ظل نقص تلك المواد.

ويبلغ عدد المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها، نحو ٥٠٠٠ آلاف منزل دمرت بشكل كلي، و٥٠٠٠ آلاف منزل دمرت بشكل كبير ولم تعد صالحة للسكن، إضافة إلى ٥٠ ألف منزل تضررت بشكل جزئي، عدا عن تدمير مئات المؤسسات الحكومية والأهلية، ودمار واسع في البنية التحتية.

ويعاني المتضررون في قطاع غزة من ارتفاع قيمة إيجارات الشقق إن وجدت، ما حدا ببعضهم للعودة إلى الأساليب البدائية في بناء أو ترميم منازلهم انتظاراً لأموال الإعمار التي قد لا تأتي. فهذا المواطن سلامة أحمد الذي هدم منزله بالكامل في منطقة المرافقة جنوب غزة، مل من انتظار سماح إسرائيل بدخول الأسمنت والحديد إلى قطاع غزة، وبدأ يدبر أموره بنفسه ليبنى بيتاً بالطوب اللبن، ويقول: إعادة الإعمار عبارة عن كذبة كبرى لأننا لم نلمس شيئاً.

فمنذ عامين، بعد سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، لم تسمح إسرائيل بإدخال مواد البناء إلا ما ندر، مع توفر القليل مما يتم تهريبه عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية في جنوب القطاع، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها ما يتوفر من مواد البناء بأكثر من خمسة أضعاف سعرها الطبيعي، حيث يصل سعر كيس الأسمنت -إن وجد- إلى أكثر من مائة شيكل، ويقفز إلى مائة وخمسين شيكلاً في بعض الأحيان.

والمنازل المبنية بالطوب الأحمر، التي تصنع أسقفها من القرميد والألواح الخشبية على غرار تلك الشائعة في الغرب والصين، نادرة الوجود في الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط عموماً، والنوع السائد بالمنطقة هو البناءات التي تستخدم في إنشائها الخرسانة المسلحة بالحديد والأسمنت.

إعادة بناء ما دمر باستخدام «الطين».

السوق الفلسطينية تبقى عرضة للأثر المباشر لأسعار المحروقات في إسرائيل

هيئة البترول تباع المحروقات بأقل مما تشتريه من إسرائيل

٢٠ مليون شيكل شهريا قيمة دعم السلطة لأسعار المحروقات

كتب جعفر صدقة:

سيقبلون على شرائها، نظرا لتوفر كميات كافية من مشتقات البترول المصري المهرب، والذي يباع بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الهيئة نظرا لانخفاض جودته وعدم خضوعه لأية ضرائب أو رسوم أو رقابة.

ويتابع: مشتقات النفط تهرب عبر الأنفاق على نطاق واسع، وبكميات كبيرة، وتباع في السوق السوداء بسعر يبلغ حوالي شيكلين للتر السولار و٣ شواكل للتر البنزين. في ظل هذا الواقع، حتى لو سمحت إسرائيل للهيئة بإدخال كميات كافة مشتقات النفط لا نتوقع أن يقبل عليها المواطنون نظرا للفرق الكبير في الأسعار.

رقابة أشد

قبل العام ٢٠٠٣، كانت الضفة الغربية تعاني من عمليات تهريب واسعة لمشتقات النفط، ومن تردي مستوى جودة هذه المشتقات، ما ألحق خسائر كبيرة بخزينة السلطة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، إلى أن بدأت السلطة سياسة جديدة أدت إلى خفض أسعار المحروقات في مسعى منها للحد من عمليات التهريب.

ويقول أبو بكر: بعد العام ٢٠٠٣، باتت عملة استيراد مشتقات النفط خاضعة لرقابة شديدة، والهيئة تحافظ على فحص عينات من الصهاريج التي تدخل إلى الأراضي الفلسطينية، وكذلك عينات مفاجئة وعشوائية تؤخذ من محطات الوقود للتأكد من الجودة، إضافة إلى الدعم الحكومي للأسعار. كل هذا ساهم في الحد من عمليات التهريب من جهة، وتحسين جودة هذه المشتقات من جهة أخرى.

إرباك أول الشهر سببه توقعات التغيير في الأسعار

مع بداية كل شهر، خصوصا مع بداية العام، تشهد السوق الفلسطينية إرباكا في الإمدادات، زيادة أو نقصانا، تبعا للتوقعات بشأن الأسعار في نهاية الشهر السابق.

وبحسب أبو بكر، فإن توقعات أصحاب محطات الوقود بانخفاض أسعار المحروقات تدفعهم للتخلص من المخزون وتأجيل طلبياتهم الجديدة، حتى لا يضطروا لبيع ما اشترؤه وفق أسعار مرتفعة في الشهر السابق بأسعار أقل في الشهر الجديد، وفي هذه الحالة تشهد السوق شحا في الإمدادات.

أما إذا كانت التوقعات بارترافع الأسعار، فيحدث العكس، حيث يعمد أصحاب المحطات إلى طلب كميات كبيرة قبل نهاية الشهر للاستفادة من ارتفاع الأسعار لاحقا، ما يؤدي إلى وفرة في الإمدادات في السوق.



استيراد مشتقات مكررة. ويضيف: صحيح إنه يحق لنا استيراد هذه المشتقات من مصادر أخرى، لكن اشتراط أن يكون المصدر دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل يحصر خيارنا بمصر والأردن، وفي كلتا الدولتين فإن مواصفات مشتقات النفط أقل بكثير من المواصفات الإسرائيلية، وحتى لو تسنى لنا استيراد مشتقات النفط من مصدر آخر فإن العراقيل الإسرائيلية ومحدودية قدرتنا على التخزين تجعل الأراضي الفلسطينية عرضة لإرباك كبير في الإمدادات.

التهريب هو السائد في قطاع غزة

أسعار مشتقات النفط التي تحددها الهيئة العامة للبترول تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، لكن مع تشديد الحصار الإسرائيلي للقطاع واتساع نطاق عمليات التهريب، لم يعد لتسعيرة الهيئة معنى.

ويقول أبو بكر: لم تعد إسرائيل تسمح بإدخال أجزاء يسيرا من احتياجات قطاع غزة من مشتقات النفط، والكميات التي تدخل إلى القطاع عن طريق الهيئة تقتصر على احتياجات محطة الكهرباء، التي يغطي أثمانها بالغالب الاتحاد الأوروبي، وكذلك كميات محدودة من غاز الطهي، أما السولار والبنزين لأغراض استخدامات المواطنين بشكل مباشر فلا يسمح لنا بإدخالها.

ويضيف: حتى لو سمح لنا بإدخال كامل الكميات المطلوبة لتلبية احتياجات القطاع، فلا نعتقد أن المواطنين

٤٦ ره شيكل في الأراضي الفلسطينية، في حين يباع ليتر السولار في إسرائيل بـ ٥ شواكل للخدمة الذاتية، و١٥ ره شيكل من عامل المحطة، مقابل ٢٥ ره شيكل في الأراضي الفلسطينية. أما اسطوانة الغاز، فتباع بحوالي ١٠٠ شيكل في إسرائيل، مقابل ٣ شيكلا في أرض الوكيل بالأراضي الفلسطينية.

ويقول أبو بكر: نحن نبيع المحروقات إلى محطات الوقود بأقل مما نشترية من إسرائيل، فعلى سبيل المثال، الهيئة تشتري كل ألف لتر بنزين (٩٥ اوكتان) بحوالي ١٣٠ شيكلا وتبيعه لمحطات الوقود بـ ٤ آلاف شيكل فقط، ما يعني أن الهيئة تخسر في كل ألف لتر ١٣٠ شيكلا، في حين تربح المحطات ٤٦٠ شيكلا.

كذلك، تشتري الهيئة كل ألف لتر سولار بسعر ٣٩٧ ٤ وتبيعه لمحطات الوقود بسعر ٤ آلاف شيكل فقط، ما يعني أن الهيئة تخسر في كل ألف لتر سولار ٣٩٧ شيكلا، في حين تربح محطات الوقود ٢٥٠ شيكلا.

ويعني كل هذا، أن السلطة الوطنية تقدم دعما لأسعار المحروقات بمقدار ٢٠ مليون شيكل شهريا، حتى تتمكن محطات الوقود من بيعه للمواطنين بسعر أقل من إسرائيل مراعاة للفرق الكبير في مستوى دخل الفرد، وللحد من عمليات التهريب.

سعر الدولار

أحد العوامل المهمة في تحديد أسعار النفط يتمثل بسعر صرف الدولار، فعندما وصل سعر النفط ذروته في شهر تموز ٢٠٠٨ (أكثر من ١٤٧ دولارا للبرميل)، كان سعر الدولار حوالي ٣ شواكل، أما الآن فإن سعر الدولار يزيد عن ٤ شواكل، وقد قلل ذلك من القدرة على خفض أكبر في أسعار المحروقات في إسرائيل، وبالتالي الأراضي الفلسطينية، علما أن السلطة خفضت أسعار المحروقات بنسبة ٢٥٪ على مدى الأشهر الثلاثة: تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٨.

لماذا لا نستورد من مصادر أخرى؟

يتيح بروتوكول باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية استيراد النفط الخام ومشتقاته من خارج إسرائيل، لكن بشرط أن يكون المصدر دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأن يكون النفط المستورد مطابقا للمواصفات الإسرائيلية.

ويقول أبو بكر: نحن لا نستطيع استيراد النفط الخام لافتقارنا إلى مصفاة للتكرير، لهذا نحن مجبرون على

كيف يتحدد سعر المحروقات بداية كل شهر، وما مدى تأثير السوق الفلسطينية بأسعار النفط في البورصات العالمية؟ وهل الارتفاع أو الانخفاض في الأسواق العالمية ينعكس بنفس القدر على الأسعار في مناطق السلطة الوطنية؟ وما الفرق بين الأسعار في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وما هي أسباب الفروقات في الأسعار بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟

تساؤلات تتكرر في ذهن المواطن في بداية كل شهر، وكلما طرأ انخفاض أو ارتفاع في أسعار المحروقات، فيما يبدو أنها نتيجة غياب المعلومات عن آلية التسعير أكثر من أي شيء آخر.

معروف أن شركة «باز» الإسرائيلية هي المورد الوحيد للمحروقات إلى الضفة الغربية، فيما «دور» المورد الوحيد لقطاع غزة، في حين أن الهيئة العامة للبترول التابعة لوزارة المالية هي المستورد الوحيد لمشتقات النفط في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء.

وبموجب بروتوكول باريس، الناظم للعلاقة الاقتصادية بين السلطة الوطنية وإسرائيل، لا يحق للسلطة بيع المحروقات في أراضيها أقل من الأسعار في إسرائيل بنسبة تتجاوز ٢٠٪، كما يحق للسلطة استيراد النفط من دول أخرى، لكن بشرط أن تكون الدولة المصدرة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأن تكون المحروقات المستوردة مطابقة للمواصفات الإسرائيلية.

هذا هو الإطار الناظم لاستيراد مشتقات النفط، وكل ما يتصل بها من مواصفات وتسعير، ما يجعل السوق الفلسطينية عرضة للأثر المباشر لأسعار المحروقات في إسرائيل وليس لأسعار النفط في البورصات العالمية.

ويقول محمد أبو بكر مدير دائرة المشتريات في الهيئة العامة للبترول، «لسنا على اتصال مباشر بالأسواق العالمية، نحن نتأثر بشكل مباشر بالأسعار في إسرائيل».

ويضيف: صحيح أن إسرائيل تستورد الخام من الأسواق العالمية، لكن الأسعار العالمية ليست العامل الوحيد في تسعير مشتقات النفط في إسرائيل، فهناك سعر المصفاة وبدل الخدمات التي تقدمها، والجمارك على المحروقات، وضريبة القيمة المضافة، وسعر الدولار. هذا مجمله يحدد السعر النهائي لمشتقات النفط، فضلا عن أن أسعار النفط في البورصات العالمية مرتبطة بالعملة الأجنبية وسعر الدولار والضرائب في العالم، لهذا فإنها لا تنعكس بنسبة ١٠٠٪ على الأسعار في إسرائيل، وبالتالي علينا.

في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ سجل سعر النفط قفزات قوية ووصل الذروة متجاوزا ١٤٧ دولارا للبرميل في ١١ تموز من العام الماضي، لكنه شهد في الأشهر التالية هبوطا حادا ليصل إلى حوالي ٥٠ دولارا للبرميل.

ويقول أبو بكر: في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ ارتفعت أسعار مشتقات النفط في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، لكن نسبة الارتفاع كانت أقل بكثير منها على المستوى العالمي، وكذلك الحال عندما انخفضت الأسعار في النصف الثاني من العام.

عادة، فإن الهيئة تعيد النظر بأسعار المحروقات، انخفاضا أو ارتفاعا، في بداية كل شهر، في اليوم التالي لإجراء مماثل في إسرائيل، لكن وعلى غير العادة، قررت إسرائيل في ٢٢ أيار الجاري رفع سعر مشتقات النفط، ما أدى إلى ارتفاعها تلقائيا في الأراضي الفلسطينية، وذلك بسبب زيادة الجمارك وضرائب أخرى على المحروقات بمقدار ٣٤٦ شيكلا لكل ألف ليتر.

السلطة تدعم المحروقات

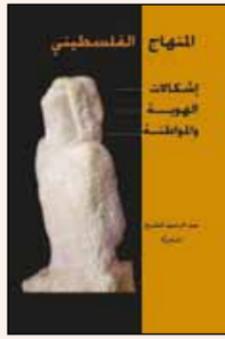
في إسرائيل، وبعد رفع الأسعار في ٢٢ أيار، بات لتر البنزين (٩٥ اوكتان) يباع بمقدار ٧٩ ره شيكل للخدمة الذاتية، و٩٣ ره شيكل إذا قدم الخدمة عامل المحطة، مقابل

أرقام وحقائق

- * تبلغ حاجة محطة توليد الكهرباء في غزة حوالي ٣٥٠ ألف لتر يوميا.
- * تبلغ حاجة الأراضي الفلسطينية من الغاز حوالي ٦٠٠ طنا يوميا (٤٠٠ طنا للضفة، و٢٠٠ طن لقطاع غزة).
- * الطاقة التخزينية لمستودعات الهيئة العامة للبترول في قطاع غزة تكفي القطاع لمدة ٤ أيام فقط، وفي الضفة ليوم واحد فقط، أما مستودعات محطة توليد الطاقة فتكفي لمدة ٦٠ يوما، إلا أن المستودعات التابعة للمحطة لم تستغل بشكل كامل بسبب الأوضاع الأمنية ولضعف القدرة المادية، وبسبب تحديد الكمية المخصصة للمحطة بحوالي ٨٨ مليون لتر شهريا، ما يحول دون بناء المخزون كاملا.

- * في الأوضاع الطبيعية (قبل حصار غزة)، كانت تبلغ الفاتورة الشهرية لاحتياجات الأراضي الفلسطينية من مشتقات النفط حوالي ٣٦٠ مليون شيكل (حوالي ٢٨٠ مليون للضفة، وحوالي ٨٠ مليون لقطاع غزة). وبسبب الحصار، انخفضت فاتورة مشتقات النفط الذي يدخل عن طريق الهيئة العامة للبترول إلى قطاع غزة إلى حوالي ١٠ ملايين شيكل شهريا (تقتصر على السولار المخصص لمحطة توليد الكهرباء وغاز الطهي).
- * تبلغ حاجة الأراضي الفلسطينية من المشتقات السائلة (سولار وبنزين) حوالي ٣ مليون لتر يوميا (حوالي ٢٦٥٠ مليون لتر للضفة، وحوالي ٣٥٠ ألف لتر لقطاع غزة).

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المنهاج الفلسطيني إشكاليات الهوية والمواطنة

محرر الكتاب: عبد الرحيم الشيخ

إن صحت مقولة "إن لكل وظيفة في الحياة، حتى لو خدّم كمثل سيء"، فإن هذا الكتاب يتناول المناهج الفلسطينية وما تلا إعدادها من درس حولها أو جدل بخصوصها، كتمرين جماعي لتبين ماهية النتائج، والحكم عليهما إن بالجودة أو بالسوء. وإذا كانت هذه هي الميزة الأولى التي تسهم في فريدة الكتاب، فإن ميزته

الثانية أنه في عمومه، كتاب في السياسات التربوية التي قل، إن لم ينعقد، طرفها في السياق الفلسطيني. وإلى هاتين، تضاف ميزة ثالثة، هي أن أصل هذا الكتاب جهد أكاديمي جامعي خديج إنحال، عبر تعهد فريد من مؤسسة مجتمع مدني رائدة، هي مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، إلى مؤتمر سنوي لتخرج أعماله جيدها ورديتها بعد أن صار بعضها دراسات في كتاب أعد وحرر ليكون دليلاً عاماً لفواعل العملية التربوية ومفاعيلها في صنع السياسات وتطبيقاتها ودراسة آثارها انطلاقاً من محاولة جماعية شاملة لقراءة المناهج الفلسطينية الجديدة التي اكتملت في العام ٢٠٠٦.

في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان "في المسألة العربية"، يحلينا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة

والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة: مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها: من منطلق تشخيصها المعوق للتحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحوّل الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عاملاً إعاقة للديمقراطية، كـ "الدولة الربعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدى". ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحوّل الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

"المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني ناديا أبو زاهر

مفهوم "المجتمع المدني" واحد من أكثر المفاهيم جدلية، ولذا وصف بالمفهوم "الزئبقي" أو "الضبابي" لأنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، فعمت فوضى في معانيه. وعلى الرغم من

أنه احتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام القادة والسياسيين والحكومات ووسائل الإعلام، وتراكمت أكوام من الكتب التي تعالجه، فإنه يتضح لمن يطلع على الأدبيات الوفيرة حوله، أنه ينذر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط بهذا المفهوم.

هذا الكتاب يتناول هذا المفهوم الملتبس والمتعدد المعاني والدلالات، ويلقي الضوء على المشاريع المختلفة التي ترفع شعار المجتمع المدني في الكتابات المعاصرة، ويوضح كيفية توظيف مفهوم المجتمع المدني أو استخدامه لخدمة مشاريع أو أهداف أو جداول أعمال مختلفة، وكيف يؤدي هذا التوظيف إلى تشعب الجدل حول المفهوم وزيادة فوضى معانيه. ويمكن القول إن الكتاب يمثل محاولة، ربما تكون الأولى، لرسم خارطة طريق لفهم المفهوم وتوظيفاته المختلفة.



عن النساء والمقاومة الرواية الاستعمارية أميرة سلمى

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ أي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في

هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقاً لقواعد وأحكام خطابية مؤسسية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً/ نساء، بل قومية/ نساء. مع إشارات مباشرة أحياناً، وغير مباشرة أحياناً أخرى، تؤكد التغييرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدرن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهم، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمرات عند الاستقلال.

اليسار، والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، وفي احتمالات الحاضر داود تلحمي

يتناول الكتاب الوضع الراهن لليسر، بتياراته المختلفة، في العالم، بعد زهاء العقدين على انهيار التجربة السوفييتية. ويستعيد، في هذا السياق، تاريخ هذه التجربة ومحطاتها، بإنجازاتها الكبيرة، ونقاط ضعفها، التي تفاقمت في مرحلة الأزمة والإنهيار، دون إغفال العناصر الخارجية، التي عملت بلا انقطاع على محاصرة هذه التجربة.

ويلقي الضوء على التأثير الإيجابي الذي كان للتجربة السوفييتية على حركات التحرر وشعوب البلدان المستعمرة والمستباحة. كما يتناول التأثير المتفاوت للتجربة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في أوروبا الغربية المجاورة، ويستعرض وضع اليسار حالياً في القارة الأوروبية. وينقل للحديث باستفاضة عن التجربة اليسارية الجديدة الهامة في أميركا اللاتينية في السنوات الأخيرة. كما يتناول تجربة التنمية الاقتصادية المتسارعة في كل من الصين وفيتنام، ووضع اليسار في بعض بلدان آسيا وإفريقيا الأخرى. ويلقي الضوء على الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية التي انطلقت في أواخر التسعينيات. وينتهي إلى الحديث عن احتمالات وشروط تبلور نماذج اشتراكية جديدة، ذات طابع ديمقراطي شعبي حقيقي، تستخلص دروس التجارب السابقة، لتتعامل بفعالية أكبر مع مساوئ مرحلة العولمة في التطور الرأسمالي الراهن.

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي؛ "حماس" نموذجاً بلال محمود الشوبكي

نتائج ثاني انتخابات تشريرية للسلطة الفلسطينية، حملت معها مجموعة من التساؤلات إلى الساحة الفلسطينية، وربما في الساحات والدوائر الأوسع، تتمحور

حول مشروع التغيير الذي يمتلكه الإسلام السياسي، ومدى صلاحيته لأن يكون مدخلاً للإصلاح الفلسطيني على صعيد البنية السياسية الداخلية، أو في طبيعة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. مبرر هذه التساؤلات ليس فقط تنامي هذه الحركات ودلائلها تنامي شعبية حركة "حماس"، وإنما تحول هذه الحركات عن دورها التقليدي في المشاركة السياسية، ما يولد تساؤلات جديدة حول الأدوار الجديدة والأدوات ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية، وكيف يتأثر مشروع حركة "حماس"، التي تمثل في هذا الكتاب نموذجاً عن الإسلام السياسي في فلسطين، بجملة العوامل المحيطة، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي؛ وقد جاء هذا الكتاب تجاوباً مع هذه التساؤلات، في محاولة لنقاشها والإجابة عنها.

نساء على تقاطع طرق الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية إصلاح جاد

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية/النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".



ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية/النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يخصص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة "حماس" على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كآول تنظيم سياسي علني لحركة "حماس"، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقسامات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية "الحدأة/ التقليدية"، و"الإسلام/ العلمانية"، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قديلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة "حماس" إلى سدة الحكم.

انتفاضة الأقصى... حقول الموت محمد دراغمة

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافياً طُفّت الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية. شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل... كل شيء.



طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جنثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجنث المحرومة من الدفن. ذهبت إلى مخيم جنين بعد الاجتياح، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر وكل حجر... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان... إلى الأغوار، حيث أطعم الاستيطان والنهب تصل إلى الشركات الإسرائيلية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية... هذا رجل خرج بحثاً عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقاً أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى، وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً، للوصول به إلى طبيب في المدينة.. شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية سامر إرشيد

تعرضت حركة "فتح"، مؤسسة السلطة الفلسطينية، وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الكثير من التغيرات منذ توقيع اتفاق أوسلو، مروراً بالانتفاضة الثانية في فلسطين. وتحول مركز القرار في الحركة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت الحركة وكواردها وقاعدتها المكون الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فاندجت بالسلطة وتحولت أولوياتها إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها. يحاول هذا الكتاب التعرض للأثر الذي تركه اتفاق أوسلو وتداعياته، إضافة إلى أثر الانتفاضة الثانية، على الحركة، وبخاصة لجهة الدور المحتمل لها في خلق نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين.

